جامعة دمشـــــــــــق

كلية الاقتصـــــــــــاد

قسم الاقتصـــــــــــاد

ماجستير اقتصاد عـــام

أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في سورية

رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب:

أحمد عصام غنيم

بإشراف الأستاذ الدكتور:

موسى الغرير

٢٠١٩

مقدمة لابد منها

كلمة شكر

بالبداية لا يسعني سوى أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم ولو بشيء بسيط في إنجاز هذه الدراسة وأخص بالشكر السيد الأستاذ الدكتور موسى الغرير لتكرمه بالإشراف عليها والتوجيهات التي قدمها والتي أغنت الدراسة بشكل كبير وكذلك السادة أعضاء لجنة الحكم (السيد الدكتور أحمد صالح والسيد الدكتور ياسر المشعل)، الشكر لهم جميعاً لما قدموه من ملاحظات قيمة أغنت الدراسة وجعلتها تبدو بشكلها الحالي.

ولا يمكن أن أنسى أفراد عائلتي وزملاء دراستي الذين وقفوا إلى جانبي في جميع اللحظات سواء من خلال مشورة أو نصيحة أو تشجيع أو دعم جعلني أمضي قدماً في مواجهة الصعوبات التي كابدتها أثناء إعداد الدراسة.

إهداء

إلى أبي وأمي – إلى أخوتي – إلى زملائي في دراستي وعملي.

إلى كل طالب علم وباحث عن الحقيقة:

أدعوك أن تمشي على كلماتنا ... بالعين لو صادفتها ... كي لا تموت على الورق ... أسقط عليها قطرتين من العرق ... كي لا تموت.

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
ملخص الدراسة	٥
مخطط الدراسة	٦
مشكلة الدراسة	٧
أهداف الدراسة	٧
أهمية الدراسة	٧
فرضيات الدراسة	٨
الدراسات السابقة	٨
منهجية الدراسة	١٣
الفصل الأول: ماهية العقوبات الاقتصادية.	١٤
أولاً: مفهوم العقوبات الاقتصادية.	١٤
ثانياً: أنواع العقوبات الاقتصادية.	١٧
١. معيار عدد الدول الفارضة:	١٧
٢. معيار الترغيب والترهيب:	١٨
٣. معيار مدى شمول العقوبات:	١٩
٤. معيار درجة شدة العقوبات:	٢٣
٥. معيار المستهدف بالعقوبات:	٢٧
ثالثاً: العقوبات الاقتصادية بين الاعتداء والمعاملة بالمثل.	٢٩
١. المعاملة بالمثل في العقوبات الاقتصادية:	٣٠
٢. العقوبات المفروضة ضمن الدولة الواحدة:	٣١
٣. العقوبات التي تتجاوز نطاق حدود الدولة:	٣١
رابعاً: أهداف العقوبات الاقتصادي وآثارها.	٣٣
١. أهداف العقوبات الاقتصادية:	٣٣
٢. الآثار الاقتصادية للعقوبات:	٣٦
٣. لماذا لا تنجح العقوبات الاقتصادية في تحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها؟.	٣٩
الفصل الثاني: المنهجيات المستخدمة لدراسة العقوبات الاقتصادية.	٤٤
أولاً: تحليل تأثير العقوبات الاقتصادية باستخدام منحنيات العرض.	٤٤
ثانياً: نظرية الألعاب والعقوبات الاقتصادية.	٤٩
١. لعبة العقوبات الاقتصادية بشكلها الشامل.	٥٠
٢. لعبة العقوبات الاقتصادية ذات المعلومات الناقصة.	٥٥
٣. حرب العقوبات الاقتصادية في إطار نظرية الألعاب والتفكير الاستراتيجي.	٦٢
ثالثاً: دراسة حالة العقوبات المفروضة على إيران والحرب التجارية الأمريكية الصينية.	٦٨
١. حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.	٦٨
٢. الحرب التجارية الأمريكية الصينية.	٧٤
الفصل الثالث: تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية في سورية.	٨٢
أولاً: العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.	٨٢
١. العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية:	٨٣
٢. العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي:	٨٦
٣. العقوبات المفروضة من قبل جامعة الدول العربية:	٨٨
٤. العقوبات التركية:	٨٩
٥. العقوبات الأسترالية:	٩٠

٦. العقوبات الكندية:	٩١
٧. العقوبات اليابانية:	٩٢
٨. العقوبات السويسرية:	٩٢
ثانياً: أثر العقوبات والحرب في سورية على الاقتصاد السوري.	٩٣
١. الأثر في التنمية والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:	٩٣
٢. الأثر في قطاع الطاقة:	٩٨
٣. الأثر في سعر الصرف والتضخم والبطالة:	٩٩
٤. الأثر في الموازنة العامة:	١٠١
ثالثاً: تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية في سورية.	١٠٣
١. أثر العقوبات والحرب في سورية على التجارة الخارجية السورية:	١٠٣
٢. تحليل أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في سورية بعد عزل أثر الحرب:	١١٢
رابعاً: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة العقوبات الاقتصادية.	١٢٣
١. كيف تعاملت الحكومة السورية مع العقوبات الاقتصادية؟.	١٢٣
٢. السياسات الحكومية في مجال التجارة الخارجية.	١٢٩
النتائج والتوصيات	١٣٢
قائمة المراجع	١٣٥
الملحق الأول	١٤٢
الملحق الثاني	١٥٥

قائمة الأشكال

البيان	الصفحة
الشكل رقم (١) توازن التجارة الدولية في ظل العقوبات الاقتصادية.	٤٥
الشكل رقم (٢) لعبة العقوبات الاقتصادية بشكلها الشامل.	٥١
الشكل رقم (٣) إجمالي التجارة الخارجية لروسيا خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) "بملايين الدولارات الأمريكية".	٦٧
الشكل رقم (٤) مقارنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال فترات زمنية مختلفة.	٧٥
الشكل رقم (٥) العجز التجاري الأمريكي عام ٢٠١٧ حسب الدولة.	٧٦
الشكل رقم (٦) تطور الناتج المحلي الإجمالي السوري بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦) "بملايين الدولارات الأمريكية".	٩٦
الشكل رقم (٧) تطور الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦) "بمليارات الليرات السورية".	٩٦
الشكل رقم (٨) إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وعجز الميزان المالي العام خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) "بمليارات الليرات السورية".	١٠٢
الشكل رقم (١٠) تطور التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦) "بملايين الدولارات الأمريكية".	١٠٥

قائمة الجداول

البيان	الصفحة
الجدول رقم (١) عوائد الهدف وعوائد المرسل (لوحة المردود).	٥٢
الجدول رقم (٢) التوازنات في الشكل الطبيعي المختصر.	٥٦
الجدول رقم (٣) نسبة مساهمة كل من الصين والولايات المتحدة بالناتج العالمي (بمقياس تعادل القوة الشرائية).	٧٥
الجدول رقم (٤) نسبة مساهمة كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالتجارة العالمية.	٧٦
الجدول رقم (٥) التعرفات المطبقة من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.	٧٨
الجدول رقم (٦) نسبة الصادرات الصينية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٧).	٧٩
الجدول رقم (٧) واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين "بملايين الدولارات الأمريكية".	٨٠
الجدول رقم (٨) صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين "بملايين الدولارات الأمريكية".	٨٠
الجدول رقم (٩) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام ٢٠١٠) "بمليارات الدولارات الأمريكية".	٩٤
الجدول رقم (١٠) النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي السوري في غياب الأزمة بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥).	٩٤
الجدول رقم (١١) تطور الناتج المحلي الإجمالي السوري والنمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦).	٩٥
الجدول رقم (١٢) إنتاج النفط الخام خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٦) "الوحدة: ألف متر مكعب".	٩٨
الجدول رقم (١٣) تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٧).	٩٩
الجدول رقم (١٤) تطور التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦) "بملايين الليرات السورية".	١٠٤
الجدول رقم (١٥) تطور التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦) "بملايين الدولارات الأمريكية".	١٠٥
الجدول رقم (١٦) نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦).	١٠٦
الجدول رقم (١٧) تطور الميزان التجاري السوري (الصادرات – الواردات) خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦) "بملايين الدولارات الأمريكية".	١٠٧
الجدول رقم (١٨) نسبة العجز التجاري إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦).	١٠٧
الجدول رقم (١٩) تركيب المستوردات حسب طبيعة واستخدام المواد خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٦).	١٠٨
الجدول رقم (٢٠) مستوردات سورية من مصادر الطاقة لعام ٢٠١١.	١٠٩
الجدول رقم (٢١) صادرات سورية من مصادر الطاقة لعام ٢٠١١.	١٠٩
الجدول رقم (٢٢) مستوردات سورية من مصادر الطاقة لعام ٢٠١٦.	١١٠
الجدول رقم (٢٣) صادرات سورية من مصادر الطاقة لعام ٢٠١٦.	١١٠
الجدول رقم (٢٤) تركيب الصادرات حسب طبيعة واستخدام المواد خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٦).	١١١
الجدول رقم (٢٥) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.	١٢٠

ملخص الدراسة

سعت الدراسة إلى معرفة أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في سورية وذلك عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية: (ما هي أنواع وأهداف العقوبات الاقتصادية؟ – لماذا تفرض العقوبات الاقتصادية؟ – ما هو أثر العقوبات الاقتصادية على إجمالي التجارة الثنائية بين سورية والدول الفارضة للعقوبات؟). وللإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بحيث تتم الإجابة عن سؤال في كل فصل. تناول الفصل الأول ماهية العقوبات الاقتصادية من حيث مفهومها وأنواعها ومشروعيتها وأهدافها وآثارها والعوامل التي تحول دون قدرتها على تحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها. بينما تناول الفصل الثاني بعض المنهجيات التي تستخدم في دراسة العقوبات الاقتصادية، حيث تم في البداية دراسة كيفية تحليل أثر العقوبات الاقتصادية باستخدام منحنيات العرض ثم تم الانتقال إلى أسلوب نظرية الألعاب لمعرفة أسباب فرض العقوبات الاقتصادية رغم أنها تفشل في تحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها في معظم الأحيان وبعد ذلك تم الانتقال إلى أسلوب دراسة الحالة من خلال دراسة كل من حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والحرب التجارية الأمريكية الصينية. أما الفصل الثالث فتناول العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وآثارها على الاقتصاد السوري بشكل عام وعلى قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص ثم تم الحديث عن أهم السياسات الحكومية التي تم اتباعها لمواجهة العقوبات الاقتصادية, وتم تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية في سورية باستخدام نموذج الجاذبية، وذلك بأخذ عينة من أهم الشركاء التجاريين لسورية تضم (٣٠) دولة موزعة على مختلف قارات العالم وتقسيمها إلى ثلاثة مجموعات (المجموعة الأولى فرضت عقوبات شاملة على سورية والمجموعة الثانية فرضت عقوبات جزئية والمجموعة الثالثة لم تقم بفرض عقوبات) حيث أن الهدف من المجموعة الثالثة هو معرفة تأثير العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية لسورية مع الدول التي لم تكن طرفاً في العقوبات، ثم تم التحليل باستخدام أسلوب المتغيرات المساعدة من خلال التحليل الديناميكي لبيانات البانل عبر استخدام طريقة المراحل المعممة (GMM) لتقدير النموذج وتم التقدير باستخدام برنامج STATA.13، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بوجود أثر سلبي كبير للعقوبات الاقتصادية الشاملة على إجمالي التجارة السورية مع الدول الفارضة لهذه العقوبات، بينما كان أثر العقوبات الاقتصادية الجزئية سلبي ولكنه منخفض مقارنة بأثر العقوبات الشاملة، أما أثر العقوبات الاقتصادية على التجارة السورية مع الدول التي لم تكن طرفاً بالعقوبات غير معنوي, وبالتالي لم تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى تحويل التجارة الخارجية لسورية نحو الدول التي لم تكن طرفاً في العقوبات.

أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في سورية

مخطط الدراسة:

تعتبر العقوبات الاقتصادية شكل من أشكال التدخل غير العسكري وهي قديمة قدم الحضارات, تهدف إلى التأثير على سياسات دولة ما عبر استخدام وسائل اقتصادية. وقد ازدادت أهمية العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية نتيجة تراجع أهمية القوة العسكرية وتزايد التوجه الدولي نحو إعادة ترتيب النظام الاقتصادي العالمي, فقد أصبحت المعطيات الاقتصادية تتحكم بشكل واسع في تحديد قوة الدولة. وبناءً على ذلك أصبح الضعف الاقتصادي بمثابة عجز للدولة لا يمكن أن يغطيه نفوذها السياسي أو العسكري, ومن هنا قامت الدول الكبرى التي تتمتع بقوة اقتصادية بتطبيق ضغوط اقتصادية على الدول الأخرى لإجبارها على اتخاذ تدابير معينة تتوافق ومصالح تلك الدول الكبرى.

ومما لا شك فيه أن هناك أهمية للعلاقات الدبلوماسية في تحديد حجم التبادل التجاري بين الدول, حيث أن توتر العلاقات السياسية يمكن أن يؤثر سلباً على التدفقات التجارية بين الدول عبر فرض عقوبات اقتصادية تهدف إلى منع الاتصال الاقتصادي للبلد المستهدف مع العالم الخارجي عن طريق تقييد حركة تجارته الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير, فهي تخفض قدرة الشركات على الاستثمار بالخارج مما قد يؤثر سلباً في إنتاج الدول المستهدفة بالعقوبات وبالتالي في حجم صادراتها وما ينجم عن ذلك من حرمانها من مصدر أساسي للقطع الأجنبي, وكل ذلك بهدف إضعاف الاقتصاد وتقليل الإيرادات وإعاقة التجارة مع الدول المجاورة.

هذا وتعتبر التجارة الخارجية من أهم المصادر التي يمكن من خلالها توفير التمويل اللازم للأنشطة المختلفة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي مهما اكتفت ذاتيا. ونظراً لأهمية التجارة الخارجية ودورها في الاقتصاد العالمي، ومنعكسات السياسات المتعلقة بها على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية, رأينا اختيار دراسة أثر العقوبات الاقتصادية على هذا القطاع لمعرفة ما ترتب على هذه العقوبات من تأثيرات عليه في سورية ومعرفة سبل وأدوات ووسائل الالتفاف على هذه العقوبات.

مشكلة الدراسة:

تبدو العقوبات الاقتصادية من الظواهر الشائعة ورائجة الاستخدام في التفاعلات بين الدول, وقد خضعت هذه الظاهرة للعديد من الدراسات من حيث تأثيرها, وكرَس العديد من الباحثين جهودهم لإبراز درجات نجاح وفشل هذه العقوبات. إلا أن أهمية هذه العقوبات كأداة من أدوات التأثير في سلوك الدول لا زالت محل الشك وعدم اليقين, وأحد المزايا الرئيسية لهذا النوع من الدراسات هو التركيز على أثر العقوبات والهدف الجوهري من فرضها لجهة تكاليفها الكبيرة وخسائر الرفاهية على البلدان المستهدفة بها.

وفي سورية تركت العقوبات آثاراً خطيرة على الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة، وانعكست تداعياتها على قطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تكمن في الكشف عن أثر هذه العقوبات في قطاع التجارة الخارجية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أنواع وأهداف العقوبات الاقتصادية؟
- لماذا تفرض العقوبات الاقتصادية؟
- ما هو أثر العقوبات الاقتصادية على إجمالي التجارة الثنائية بين سورية والدول الفارضة للعقوبات؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. معرفة أنواع العقوبات الاقتصادية التي تلجأ الدول لتطبيقها.
٢. معرفة الأسباب التي تفرض لأجلها العقوبات الاقتصادية.
٣. التعرف على طرق ووسائل الالتفاف على تلك العقوبات.
٤. معرفة انعكاسات العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية في سورية.

أهمية الدراسة:

تعتبر التجارة الخارجية عنصراً مهماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم شعوب العالم, حيث تشكل الصادرات خزان القطع الأجنبي بالنسبة للاقتصاديات، مما يساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية داخل البلاد، فضلاً عن تأمين حاجة الاقتصاد الوطني من السلع

والمواد الرئيسية والضرورية لرفع الطاقة الإنتاجية ومستوى الأداء الاقتصادي. وتأتي أهمية التجارة الخارجية من كونها المرآة التي تعكس نقاط القوة والضعف في الاقتصاد، حيث تعكس مؤشراتها طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد ومستوى تطور هذا الاقتصاد من جهة، وتعكس أيضا تحليلاً للعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث مستوى تطورها ودرجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وانطلاقاً من أهمية قطاع التجارة الخارجية وتأثيره على جميع أوجه النشاط الاقتصادي, تكمن أهمية دراسة أثر العقوبات الاقتصادية على هذا القطاع في سورية وذلك لمعرفة ما ترتب على تلك العقوبات من نتائج وتأثيرات في التجارة الخارجية السورية.

فرضيات الدراسة:

١. للعقوبات الاقتصادية الشاملة أثر سلبي كبير على إجمالي التجارة الخارجية لسورية مع الدول الفارضة لهذه العقوبات.
٢. إن أثر العقوبات الاقتصادية الجزئية على إجمالي التجارة السورية مع الدول الفارضة لهذه العقوبات سلبي ولكنه منخفض مقارنة بأثر العقوبات الشاملة.
٣. أدت العقوبات الاقتصادية إلى تحويل التجارة الخارجية السورية نحو الدول التي لم تكن طرفاً في العقوبات.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

١. دراسة "(العوايشة, ٢٠٠٢)"[١] بعنوان: العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٠). التي تناولت موضوع العقوبات الاقتصادية بالاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة, وأوضحت الآثار السلبية للاستخدام المتزايد للعقوبات على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية والخارجية الأمر الذي أدى إلى مراجعة إدارتي (بيل كلينتون وجورج بوش الابن) لسياسة العقوبات

[١] ـ محمد إبراهيم أحمد العوايشة, العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (١٩٩٠ـ ٢٠٠٠), رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية, كلية الدراسات العليا, الجامعة الأردنية , ٢٠٠٢.

الاقتصادية تحت تأثير الاحتجاجات الواسعة داخلياً وخارجياً على استخدام العقوبات ومحاولات الحد منها والتقليل من آثارها السلبية, وذلك عن طريق دراسة أربع حالات تطبيقية تبين حقيقة وطبيعة الاستخدام الأمريكي للعقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات سياستها الخارجية في ظل الفعالية النسبية لهذه الأداة.

٢. دراسة "(رضا, ٢٠١١)"[٢] بعنوان: العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان. التي سعت إلى مناقشة مختلف الدوافع التي كانت وراء التحول باتجاه فرض عقوبات ذكية وفي مقدمتها النزعة الإنسانية التي ترتبط بوجود العقوبات الذكية وتتصل بحقيقة أن حقوق الإنسان قد حصلت على تقدير متزايد من المجتمع الدولي, وتوصلت إلى أن العقوبات الذكية التي أريد لها أن تقوم على الانتقائية والاستهداف والتي مارستها كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي وقال منظروها بإنسانيتها ليست كما يؤكد الواقع, بحيث أنه لا تزال هناك حلقات للعقوبات تستمر فيها الانتهاكات لحقوق الإنسان ما يعطي الانطباع بأن التغيير كان في الألفاظ دون أن يمس الإجراءات والممارسات وبالتالي الهدف.

٣. دراسة "(الغرير, ٢٠١٤)"[٣] بعنوان: إعادة البناء في ظل العقوبات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العقوبات الاقتصادية، وتطورها التاريخي، وتمييز أنواعها، بالإضافة إلى حصر العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها سورية، وكيف أثرت هذه العقوبات بشكل سلبي على الاقتصاد السوري، وأوضحت الفرق بين العقوبات الصادرة عن الشرعية الدولية التي هدفها تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتلك التي تطبقها الدول المهيمنة على الدول النامية من أجل إخضاعها، كالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية على سورية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن العقوبات هي في الغالب ذات أهداف سياسية، وتأثيرها يكون على الشعوب سلبياً، فتساهم في تأخر عمليات التنمية.

[٢] - قردوح رضا, العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان, جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, ٢٠١٠-٢٠١١.

[٣] - د.موسى الغرير, إعادة البناء في ظل العقوبات الاقتصادية, ورقة مقدمة لمؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية, ٢٠١٤.

- لا تؤدي العقوبات الاقتصادية دائماً إلى تغيير مواقف الدول واتجاهاتها، والدليل على ذلك الحالة السورية والحالة الإيرانية.
- التمسك بالحقوق وقوة الإرادة تشكل خط الدفاع الأول ضد العقوبات الاقتصادية.

٤. دراسة "(حمد, ٢٠١٥)"[٤] بعنوان: أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً). التي بينت أن الدبلوماسية الاقتصادية تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما المساعدات والعقوبات الاقتصادية، حيث تشمل الأولى تقديم المساعدات والمنح والهبات وغير ذلك، أما العقوبات فتشمل قطع المساعدات الاقتصادية أو فرض حظر اقتصادي أو تجميد أصول مصرفية للدولة المعاقبة. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير هذه المساعدات والعقوبات في التنمية الاقتصادية يختلف تبعاً للدول المتلقية للمساعدات أو المعرضة للعقوبات، ففي حين نجحت المساعدات الاقتصادية الأمريكية في تحقيق فوائد تنموية معينة في دولة كباكستان، فإنها فشلت في تحقيق أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية في دولة كأفغانستان، والعقوبات الاقتصادية التي دمرت العراق فشلت في تدمير سورية أو إيران.

الدراسات الأجنبية:

١. دراسة "(Caruso, 2003)"[٥] بعنوان: The Impact of International Economic Sanctions on Trade: An empirical Analysis.

قامت هذه الدراسة بتقدير تأثير العقوبات الاقتصادية على التجارة الدولية وتظهر النتائج بالتطبيق على ٤٩ دولة مستهدفة بالعقوبات وتجارتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٦٠ – ٢٠٠٠) أن العقوبات الشاملة لها تأثير سلبي كبير على التجارة الثنائية, لكن الحالة مختلفة بالنسبة للعقوبات المحدودة والمعتدلة. ثم قدرت الدراسة تأثير العقوبات الأمريكية أحادية الجانب على حجم التجارة الثنائية بين البلدان الهدف ومجموعة الدول الصناعية السبعة خلال نفس الفترة وأظهرت النتائج بأن العقوبات الشاملة أحادية الجانب لها تأثير سلبي كبير, ولكن العقوبات المحدودة والمعتدلة لها تأثير إيجابي طفيف على تجارة الدول الصناعية السبعة الأخرى

[٤] - صلاح الدين خليل حمد, أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً), بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, ٢٠١٥.

[5] - Raul Caruso, The Impact of International Economic Sanctions on Trade: An empirical Analysis, Paper prepared for the European Peace Science Conference, (June 2003).

الثنائية, بينما للعقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف تأثير سلبي كبير على إجمالي التجارة الخارجية.

٢. دراسة "(Frank, 2006)"[٦] بعنوان: The Political Economy Of Sanctions Against North Korea.

التي سعت إلى دراسة العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية لإجبار كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي, حيث ناقشت خصائص العقوبات عن طريق دراسة حالة عملية هي كوريا الشمالية. وترى أن الأهداف المحددة للإخضاع عبر العقوبات والقوة النسبية للدول الفارضة لها يحددان لدرجة كبيرة النتيجة, وعلى الرغم من ذلك, تطبق القيود العامة للعقوبات بما فيها القيود أحادية الجانب ومتعددة الأطراف. وتوصلت إلى أن أهداف العقوبات المفروضة على كوريا من غير الممكن أن تتحقق, وكطريقة بديلة لتغيير البيئة التشغيلية لكوريا الشمالية يجب أن تأخذ المساعدة بعين الاعتبار, لكن وبالرغم من ضعف هذه الأداة فإنها أقل تكلفة ومخاطر ويمكن تطبيقها بمرونة واستمرار.

٣. دراسة "(Nephew, 2015)"[٧] بعنوان: Issue Brief: Implications of New Oil Sanctions on Iran.

والتي سعت لدراسة العقوبات المفروضة على قطاع النفط الإيراني من أجل استخلاص الدروس حول نتائج تطبيقها حتى الآن. وقد وجد الباحث أنه من المحتمل حدوث انخفاض حاد في صادرات النفط الإيرانية في حال انهيار المفاوضات مع مجموعة الـ (٥ + ١) وتجدد العقوبات على إيران وذلك نتيجة تدفق النفط للأسواق من مصادر غير إيرانية, لكن التأثيرات العامة على إيران من المنظورات السياسية والاقتصادية قد تكون أقل من المتوقع بسبب مرونة الاقتصاد الإيراني.

---

[6] - Ruediger Frank, The Political Economy Of Sanctions Against North Korea, paper prepared for presentation at the 2nd International Symposium on North Korean Development and International Cooperation, co-organized by the Export-Import Bank of Korea and the University of North Korean Studies, Seoul, Korea, (7 July, 2006).

[7] - Richard Nephew, Issue Brief: Implications of New Oil Sanctions on Iran, Center on Global Energy Policy, Columbia University, (March, 2015).

٤. دراسة "(Afesorgbor and Mahadevan, 2016)"[٨] بعنوان: The Impact of Economic Sanctions on Income Inequality of Target States.

سعت الدراسة إلى تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على تفاوت الدخل بين مختلف فئات السكان في الدول المستهدفة وذلك لمعرفة أية فئات من السكان تتحمل التكلفة الأكبر للعقوبات الاقتصادية المفروضة وذلك بتحليل بيانات ٦٨ دولة مستهدفة خلال الفترة (١٩٦٠ – ٢٠٠٨) وتوصلت إلى أنه للعقوبات الاقتصادية تأثير ضار على تفاوت الدخل, وبالتركيز على آليات المقاطعة المختلفة فإنه للمقاطعة المالية والتجارية تأثيرات مختلفة على تفاوت الدخل, وأخيراً فإن التأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية يكون أكثر حدة كلما طال أمد العقوبات.

٥. دراسة "(Rossinen, 2016)"[٩] بعنوان: The effects of economic sanctions on Finnish exports and economy.

سعت إلى معرفة أثر العقوبات الاقتصادية الصادرة من قبل الاتحاد الأوروبي والعقوبات الاقتصادية المضادة الصادرة من قبل روسيا على الاقتصاد الفنلندي والتجارة الخارجية الفنلندية, حيث رأت أن العقوبات الاقتصادية الصادرة من قبل الاتحاد الأوروبي وروسيا تفسر من خلال الأزمة الأوكرانية وبالتالي ركزت على هذه الأزمة وتأثيراتها على الاقتصاد الفنلندي وعلى الدول الأوروبية وغير الأوروبية الأخرى. وهدفت إلى إعطاء القارئ فكرة عامة حول ماذا ولماذا ومتى تحدث الأحداث وما هي نتائجها. وتوصلت إلى أن الصادرات الفنلندية عانت بسبب العقوبات لكن السبب الرئيسي لمعاناة هذه الصادرات يكمن في الهبوط الحاد في أسعار النفط وضعف الروبل.

[8] - Sylvanus Kwaku Afesorgbor and Renuka Mahadevan, The Impact of Economic Sanctions on Income Inequality of Target States, Department Of Economics And Business Economics, AARHUS University, (2016).

[9] - Antti Rossinen, The effects of economic sanctions on Finnish exports and economy, Helsinki Metropolia University of Applied Sciences, Bachelor of Business Administration, International Business and Logistics, (2016).

٦. دراسة كل من "(Moret and Giumelli and Jarosz, 2017)"[١٠] بعنوان: Sanctions on Russia: Impacts and economic costs on the United States.

سعت للمساهمة في النقاش الواسع حول المسار المستقبلي لعقوبات الولايات المتحدة ضد روسيا وذلك عبر استكشاف الآليات والدعامات القانونية, التأثير والأثر, الكلف الاقتصادية للولايات المتحدة على مستوى الدولة والأمة والقطاع والشركة, والعلاقة مع الاستثمارات الأمريكية والنتائج الإستراتيجية لرفع العقوبات الأمريكية. وتوصلت إلى أربع نتائج رئيسية هي:

- الاقتصاد الأمريكي ضعيف الحساسية للعقوبات الاقتصادية ضد روسيا.
- إن التجارة الأمريكية مع روسيا انخفضت وذلك بغض النظر عن العقوبات.
- الكلفة الاقتصادية للعقوبات على الاتحاد الأوروبي أكبر منها على الولايات المتحدة.
- من الصعب عزل الأثر المباشر للعقوبات على البطالة وانخفاض فرص العمل.

ما يميز الدراسة الحالية: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العقوبات الاقتصادية وتأثيراتها, إلا أنه لم يتناول أي منها تأثير هذه العقوبات في قطاع التجارة الخارجية في سورية.

منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي عبر استخدام نموذج الجاذبية في دراسة وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة.

[10] - Erica Moret, Francesco Giumelli, Dawid Bastiat-Jarosz, Sanctions on Russia: Impacts and economic costs on the United States, Programme for the Study of International Governance (PSIG) at the Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, Online publication date: (20 March, 2017).

الفصل الأول

ماهية العقوبات الاقتصادية

أولاً: مفهوم العقوبات الاقتصادية.

يختلف تعريف العقوبات الاقتصادية باختلاف المهتم بالموضوع فكل من الاقتصادي والسياسي والحقوقي يعطي تعريف يتناسب مع وجهة نظره, فالاقتصادي ينظر إلى العقوبات الاقتصادية من حيث صلتها بنشاط اقتصادي يتجاوز الحدود الوطنية للدولة, والسياسي ينظر إليها على أنها ضغوط سياسية, والحقوقي يبحث في مدى مشروعيتها ضمن أحكام القانون الدولي (هل تتم في إطار قواعد القانون الدولي؟). وعليه نلاحظ وجود عدة تعاريف للعقوبات الاقتصادية.

فمن وجهة النظر القانونية يرى رودريك إيليا أبي خليل وهو باحث في القانون والعلاقات الدولية "أن المنحى القانوني يفترض تلازم معيار (عقوبة وسلطة ذات صلاحية) ليصار فيما بعد إلى فرض عقوبات اقتصادية إلزامية تندرج في سياق الإجراءات العقابية غير العسكرية"[١١]. وبناءً على ذلك تعرف العقوبات الاقتصادية بأنها "إجراء تتخذه المنظمات الدولية أو دولة أو مجموعة من الدول في مجال العلاقات الدولية، ضد دولة ما لمنعها من ارتكاب عمل مخالف لأحكام القانون الدولي لحملها على إيقافه إن كانت قد بدأته، وذلك بغية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين"[١٢]. وتعرف بأنها "تدابير تتخذها الدول أو المنظمات الدولية التي تمثل الجماعة الدولية ضد دولة أخلت بالتزاماتها الدولية، بهدف ردعها باستخدام وسائل الإكراه الاقتصادي وذلك حتى تعدل عن التصرف غير المشروع الذي كان سببا في فرض هذه التدابير"[١٣]. وهي "إجراءات اقتصادية تهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي، أو أنها كل إجراء مالي أو تجاري تتخذه دولة أو عدة دول ضد دولة ما لحملها على القيام بعمل ما أو لمنعها من

---

[١١] ـ رودريك إيليا أبي خليل, العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت، ٢٠٠٩, ص٦١.

[١٢] ـ رقية عواشرية و شادية رحاب، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد١٥، ديسمبر، ٢٠٠٦، ص٤٧.

[١٣] ـ جميلة كوسة, آثار العقوبات الاقتصادية الدولية على التمكين الحقوقي للطفل, مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية, كلية الحقوق، جامعة سطيف, العدد ٢٥, ديسمبر ٢٠١١, ص٨٩.

ارتكاب بعض الأفعال المخالفة لأحكام القانون الدولي"[١٤]. "فالقانون الدولي بمعناه الواسع يهتم بكل موضوع يشتمل على قواعد قانونية من حيث صلته بنشاط اقتصادي عابر للحدود الوطنية"[١٥]. إلا أن البعض ينظر إلى العقوبات الاقتصادية على أنها لا تستهدف حفظ وحماية القانون، ولكن تستهدف حفظ وحماية السلام والذي لا يتفق بالضرورة مع القانون.

أما من الناحية السياسية يمكن تعريف العقوبات الاقتصادية بأنها "وسائل ضغط اقتصادية لتحقيق السياسة الخارجية لدولة أو لمجموعة من الدول أو للمجتمع الدولي وتمثل مرحلة من مراحل الضغط الدولي على دولة أو عدة دول, قد تسبقها أو تصاحبها إجراءات أخرى مثل قطع العلاقات الدبلوماسية وقد تتلوها أنواع أخرى من العقوبات تصل إلى حد شن عمليات عسكرية"[١٦]. وتعتبر "شكل من أشكال القوة السياسية الذي يحل محل استخدام القوة العسكرية وكذلك شكل من أشكال الإخضاع تطبق ضد بلد أو أكثر بما يضمن تحقيق أهداف سياسية"[١٧]. فالعقوبات الاقتصادية "أداة في السياسة الخارجية تهدف من حيث الشكل لإجبار الحكومات المستهدفة بها إلى اعتماد وسائل معينة من الرد الإيجابي, فقد تفرض كإجراء يهدف إلى إيقاف الإجراءات الاستبدادية للدولة الهدف أو إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان"[١٨]. وتسوق بأنها الأداة المفضلة للتعامل مع التهديدات للسلم والأمن الدوليين، حيث تعد العقوبات الاقتصادية أكثر الأساليب انتشاراً وتأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة، لأنها تمثل بحسب رأي الجهة التي تفرضها علاجاً بوسائل أقل عنفاً، "فهي أداة أكثر قوة من مجرد الاحتجاج الدبلوماسي ولا تحمل مخاطر المواجهة العسكرية الخشنة"[١٩]. وبالتالي فهي ضغوط سياسية ذات طابع اقتصادي يراد منها الضغط على دولة أو مجموعة دول، لتغيير سياستها الخارجية أو الداخلية أو إخضاعها أو تكريس تبعيتها السياسية والاقتصادية والثقافية...إلخ.

---

[١٤] - مراد كواشي، دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني، مجلة الفقه والقانون، العدد السابع، ٢٠١٣، ص١٢٨.

[١٥] - رضا الفلاح, القانون الدولي الاقتصادي, جامعة ابن زهر, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المملكة المغربية, ٢٠١٤-٢٠١٥, ص٣.

[١٦] - جمال محي الدين, العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة, دار الجامعة الجديدة, القاهرة، ٢٠٠٩, ص٦٨.

[17] - Ali feghe majidi, Zahra zarouni, The Impact of Sanctions on the Economy of Iran, University of Kurdistan, Department of Economics, (September 2016), p86.

[18] - Dursun Peksen, Better or Worse? The Effect of Economic Sanctions on Human Rights, Journal of Peace Research 46(1), 59-77, (2009), p61.

[١٩] - محمود حسن حسنى, العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي "دراسة لمحددات النجاح", مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, كراسات استراتيجية, ١٩٩٩, ص٥.

وفي بعدها الاقتصادي، تعرف العقوبات الاقتصادية على أنها "إجراءات الحظر التجارية والمالية والمواصلاتية والسياحية... التي تنصب على الجوانب الاقتصادية، دون غيرها من الجوانب العسكرية أو الدبلوماسية، وتتراوح بين الحظر البسيط لاستيراد سلعة معينة أو تصديرها، والوقف الكامل والشامل للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدولة المراد معاقبتها ومع ورعاياها"[٢٠]. وهي أحد أشكال الضغط الاقتصادي الدولي الرئيسية, كونها "أداة تسعى إلى تخفيض إجمالي الرفاهية الاقتصادية للدولة الهدف عبر تخفيض تجارتها الدولية, وذلك لإجبار حكومتها على تعديل سلوكها السياسي"[٢١]. فهي بذلك إجراءات تطبقها دولة أو أكثر على دولة أخرى كمقاطعة بضائعها أو الامتناع عن التعامل معها للضغط عليها عن طريق الإضرار بمصالحها الاقتصادية، وقد اصطلح على تسمية الفارض للعقوبات بالمرسل والمتلقي لها بالهدف.

وانطلاقاً من التعاريف السابقة يمكننا إيجاد تعريف شامل للعقوبات الاقتصادية وفق الآتي: إجراءات يمكن استخدامها في حالات السلم والحرب كأداة قسر وإكراه في السياسة الخارجية لجهة معينة – دولة أو عدة دول أو المجتمع الدولي– (يطلق عليها اسم الجهة الفارضة أو المرسل) وذلك بوقف العلاقات الاقتصادية مع جهة أخرى – فرد أو جماعة أو دولة– (يطلق عليها اسم الهدف) لإيقافها أو منعها من ارتكاب عمل مخالف لمصالح الدول الفارضة للعقوبات, حيث تستخدمها الأخيرة كوسيلة للضغط على الأولى بهدف الإضرار بمصالحها التجارية والصناعية والتأثير على سلوكها في القضايا الاقتصادية والسياسية أو الحد من قدراتها العسكرية. وهي بذلك تندرج تحت نطاق أساليب إدارة شؤون الدولة والتي تشمل على الأساليب الدعائية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

[٢٠] - عزيز عبد المهدي الردام، المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٩، ص١٧.

[21] - Robert A. Pape, Why Economic Sanctions Do Not Work, Journal Of International Security, Vol.22, Issue.2, (1997), p93- 94.

ثانياً: أنواع العقوبات الاقتصادية.

توجد عدة معايير للتمييز بين الأنواع المختلفة للعقوبات الاقتصادية:

١. معيار عدد الدول الفارضة: تقسم العقوبات الاقتصادية وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

أ . العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب:

هي "تلك الإجراءات التي تتخذها الدول بشكل انفرادي، خارج إطار المنظمات الدولية، على دولة أو مجموعة دول أو رعاياها، وذلك بمنعها من التعامل الاقتصادي الطبيعي وتفويت فرصة العلاقات التجارية العادية عليها، للضغط عليها اقتصادياً"[٢٢]. وتعرف باسم التدابير القسرية الانفرادية والتي تشير إلى التدابير الاقتصادية التي تتخذها إحدى الدول لحمل دولة أخرى على تغيير سياستها. وهي الحالة التي تقوم فيها دولة واحدة بفرض عقوبات على دولة أخرى، وغالباً ما تكون الدولة الفارضة في هذه الحالة من الدول التي تسعى إلى بسط هيمنتها على دولة أخرى، وكمثال على ذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة بشكل انفرادي على عدد من الدول ككوبا وإيران وسورية وفنزويلا.

ب . العقوبات الاقتصادية الثنائية:

حيث يقوم طرفان بتطبيق العقوبات على طرف ثالث. "ويتحقق هذا الوضع عندما ترغب دولتان بتطبيق عقوبات على دولة ثالثة مع الشعور بالحرج من القيام بذلك بشكل منفرد, أو لزيادة إحكام العقوبات. ويتطلب نجاح العقوبات الثنائية حسن التنسيق بين الدولتين وعدم كون إحداهما صديقاً أو حليفاً للدولة المستهدفة، ومثال على ذلك قيام المملكة المتحدة والولايات المتحدة بفرض عقوبات ثنائية على المكسيك خلال الفترة ١٩٨٣ – ١٩٤٧"[٢٣].

ج . العقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف:

عند ما تقوم منظمة إقليمية أو دولية بتطبيق العقوبات على دولة أو عدة دول أخرى. وهي تدابير جماعية قسرية تنفذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بناءً على قرار يصدره مجلس الأمن

[٢٢] - بوبكر خلف, العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر, مجلة العلوم القانونية والسياسية, منشورات جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي, الجزائر, عدد ١٣, ٢٠١٦, ص ١١٢.
[٢٣] - محمود حسن حسنى, العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي "دراسة لمحددات النجاح", المرجع السابق, ص٧.

منفرداً بموجب الفصل السابع. أي أنها "جزاءات دولية تستهدف مباشرة المقومات الاقتصادية والمالية في الدولة المستهدفة وهي وسيلة من وسائل الضغط الأممي غايتها حمل الدولة المهددة أو المخلة بالسلم والأمن الدوليين على الإذعان لالتزاماتها الميثاقية أو التراجع عن الأسباب المفضية لذلك التهديد أو الخلل"[٢٤]، وكمثال على ذلك العقوبات التي تم فرضتها الأمم المتحدة على كل من العراق وجنوب افريقيا.

٢. معيار الترغيب والترهيب: تقسم العقوبات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى سلبية وإيجابية.

"تطبق العقوبات السلبية على الطرف المراد معاقبته مباشرة، وتحرمه من إقامة علاقات اقتصادية طبيعية مع باقي البلدان وبالتالي إضعافه مادياً والحد من طاقته العسكرية وقدراته الحربية، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى حد إسقاط الحكومة القائمة فيه وقيام حكومة أخرى بديلة تتراجع عما قامت به الحكومة الأولى"[٢٥]. بينما قد تطبق العقوبات الإيجابية على الطرف المعاقب مباشرة أو على طرف ثالث لإغرائه بعدم التعامل مع الدولة المستهدفة بالعقوبات "حيث تعد العقوبات الإيجابية وفق ذلك متممة للإجراءات (السلبية)، و يهدف من ورائها إلى القضاء على محاولات الاختراق للحظر المضروب على الدولة التي ارتكبت الفعل غير المشروع وضمان عدم التعامل غير المباشر معها، بما فيها مراقبة الشركات متعددة الجنسيات ومنعها من تصدير منتجاتها أو إقامة فروع لها أو حتى شراء بضائعها مهما كلف السعر، أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تدفق رؤوس الأموال والخبرات الفنية والاستثمارات إليها"[٢٦]. وعند ذلك "تعد العقوبات الإيجابية من قبيل المشتريات التحويلية المقصود منها شراء المواد الاستراتيجية من الدول المحايدة، واختزانها لمنع وصولها إلى الدول الواقع عليها العقاب، ويركز هذا الإجراء على حرمان الدولة المعاقبة من الحصول على الموارد الاقتصادية أكثر من تركيزه على الشروط التجارية"[٢٧].

ويفرق هذا المعيار بين العقوبات المقصود بها الترهيب من خلال استخدام العصا أو التهديد باستخدامها, والعقوبات المقصود منها الترغيب من خلال تقديم الجزر أو الوعد بتقديمها. والمثال على ذلك "قيام الولايات المتحدة بتعليق المعونات الغذائية لمصر خلال الفترة (١٩٦٣ –

[٢٤] - علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي ،العقوبات ضد الدول والأفراد, منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٠٦.
[٢٥] - بوبكر خلف, العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر, المرجع السابق, ص١١٢- ١١٣.
[٢٦] - بوبكر خلف, العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر, المرجع السابق, ص١١٥.
[٢٧] - فؤاد حمدي بسيسو، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات, البنك المركزي الأردني، عمان, ١٩٧١، ص١٥- ١٦.

١٩٦٥) بسبب ممارسات اعتبرتها الولايات المتحدة عدائية وتهدد مصالحها (وكان ذلك بمثابة العصا), وقد قامت الولايات المتحدة بتقديم معونات اقتصادية وعسكرية لمصر بعد قيامها بتوقيع اتفاق السلام مع إسرائيل عام ١٩٨٧ (وكان ذلك بمثابة الجزرة)"[٢٨].

"فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تستخدم الحوافز لإقناع الشعوب لتغيير سلوكها تجاه السياسة الأمريكية, فإذا لم تستجيب الدول للحوافز الأمريكية أو الجوائز بشكل معونات مالية أو عينية, لا تعدم الإدارة الأمريكية البحث عن الوسائل العديدة المتباينة لاستخدام الجزاءات والعقوبات التي تعطل سلوك الأنظمة التي تثير المشكلات (أي ما تراه الولايات المتحدة مخالفاً لسياستها في أي بقعة في العالم)"[٢٩].

وحول هذا المعيار, هناك من يرى أن العقوبات الإيجابية المتمثلة بالمساعدات والمعونات لا تعتبر من أنواع العقوبات الاقتصادية بل تمثل إلى جانب العقوبات الاقتصادية ما يمسى بالدبلوماسية الاقتصادية, إلا أنه إذا نظرنا لمصطلح العقوبات من حيث العاقبة فنلاحظ أن عاقبة الفعل الجيد جيدة وعاقبة الفعل السيء سيئة وبذلك تنحصر الدبلوماسية الاقتصادية بالعقوبات الاقتصادية. إلا أن هذا الخلاف لا يعدو كونه اختلاف بالمصطلحات والمعنى واحد.

٣. معيار مدى شمول العقوبات: قد تقتصر العقوبات على جانب معين فتسمى جزئية أو معتدلة وقد يتسع نطاقها ليشمل عدة جوانب فتسمى عندها عقوبات شاملة وذلك وفق الأنواع التالية:

أ . العقوبات التجارية:

قد تقتصر العقوبات على الجوانب التجارية, حيث تقوم الدولة الفارضة بتقييد الصادرات إلى, والواردات من الدولة المستهدفة أو تطبيق أحد الأمرين. ويطلق على هذا النوع من العقوبات اسم رقابة التصدير والاستيراد وهي إجراءات تستخدم لحرمان الدولة المعاقبة من السلع الحيوية التي تساعدها على العدوان، كالأسلحة والذخائر والمواد الحربية والمحروقات...الخ، إضافة إلى النقد الأجنبي والذهب والفضة وتخفيض الاستيراد والتصدير منها وإليها، مما يوقعها في أزمة اقتصادية وبالتالي شل قدراتها الاقتصادية والحد من إمكانياتها. ووفق منظمة التجارة العالمية فإن

[٢٨] - محمود حسن حسنى, العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي "دراسة لمحددات النجاح", المرجع السابق, ص٨.
[٢٩] - عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب, مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, مصر, القاهرة, ٢٠١٠, ص٢٥.

"القيود الكمية على التجارة بالسلع ممنوعة، ولا يسمح لأعضاء منظمة التجارة العالمية حظر استيراد أو تصدير السلع أو إخضاعهم لنظام الحصص"[٣٠]. و"العقوبات التجارية بشكل المنع ونظام الكميات ومتطلبات التراخيص تشكل صدمات خارجية تضغط على التجارة بحيث تصبح كل من بلدان الهدف والمرسل أسوأ حالاً في حالة العقوبات الاقتصادية, حيث تخفض العقوبات إجمالي الرفاهية لدى المرسل والهدف"[٣١]. وللعقوبات التجارية عدة أنواع نذكر منها:

١. الحصص الكمية وتطبيق نظام التراخيص الإجبارية على الصادرات والواردات من الدولة المستهدفة، وهذه الحصص شكل من أشكال تقييد التجارة التي قد تستخدم كعمل عقابي ضد دولة قامت بعمل عدائي أو أخلت بأحد التزاماتها الدولية أو ربما يكون لها استخدامات أخرى كدعم وحماية الصناعة المحلية في الدولة التي تقوم بتطبيق هذه الحصص والتراخيص.
٢. تطبيق حظر محدد أو شامل على الصادرات والواردات، وكمثال على ذلك قيام روسيا في ٢٠١٩/٤/١٨ بحظر استيراد مجموعة من المنتجات الأوكرانية، وفرض قيود على صادرات النفط ومنتجاته إلى كييف، وجاءت هذه العقوبات نتيجة قيام السلطات الأوكرانية بتوسيع العقوبات المفروضة على روسيا قبل أسبوع من تاريخه وذلك بإدراج بضائع جديدة على قائمة المنتجات المحظور استيرادها من روسيا.
٣. تعليق أو إلغاء المزايا التجارية التفضيلية, بما في ذلك مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو أحد مبادئ منظمة التجارة العالمية الذي يتطلب من عضو المنظمة الذي يمنح معاملة مميزة لدولة ما, أن يمنح نفس المعاملة لكافة أعضاء الأمم المتحدة.
٤. تعليق أو إلغاء المشاريع المشتركة، حيث قامت روسيا على سبيل المثال بتجميد بعض مشاريع الاستثمار المشتركة مع تركيا نتيجة إسقاط الأخيرة لطائرة روسية على الحدود مع سورية في تشرين الثاني عام ٢٠١٥.
٥. تعليق أو إلغاء الاتفاقيات التجارية واتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، والمثال على ذلك قيام تركيا في بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١ بوقف عمليات التعاون الاستراتيجي

---

[٣٠] ـ منظمة التجارة العالمية, تسوية النزاعات, الأمم المتحدة, مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية, نيويورك وجنيف, ٢٠٠٣, ص٢٤.

[31] - Mélanie Marilyne Golliard, Economic Sanctions: Embargo on Stage, Theory and Empirical Evidence, University of Tampere, Department of Economics and Accounting, Fribourg, (January 2013), p38.

عالي المستوى مع سورية والتي أنجزت قبل الأزمة أكثر من ٦٠ اتفاقية ثنائية تتضمن التعاون في مجال الخدمات الاجتماعية, وتوريد الكهرباء والطاقة, والتنمية وتأسيس البنك السوري التركي وخدمات القطارات السريعة...إلخ.

٦. عمل قوائم سوداء بالأشخاص والشركات الممنوع التعامل معهم في الدولة المستهدفة، و"يعني نظام القوائم السوداء إدراج أسماء الأشخاص أو الشركات الذين لهم علاقات مع الدولة المعتدية في قوائم خاصة تعرف بالقوائم السوداء"[٣٢]. وقد طبقته الدول العربية على الشركات التي تتعامل مع إسرائيل، و"نفذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد المؤسسات المالية المتعاملة مع كوريا الشمالية على خلفية أسلحتها النووية"[٣٣] وتصنف هذه العقوبات أيضاً ضمن العقوبات الذكية.

ب . العقوبات المالية:

العقوبات المالية هي عبارة عن تقيد أو تعلق الإقراض والاستثمار في اقتصاد الهدف, بفرض قيود إضافية على المدفوعات الدولية وذلك لمنع الدولة الهدف من الالتفاف على العقوبات, حيث قد تقوم الدولة الفارضة بما يلي:

١. وقف المساعدات والقروض والائتمانات المصرفية للدولة المستهدفة أو شركاتها أو رعاياها وعدم تقديم قروض ومنح ومساعدات جديدة، وكمثال على ذلك العقوبات الأمريكية ضد روسيا التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠١٨/٨/٢٧ بذريعة استخدام روسيا أسلحة كيميائية بمدينة سالزبوري البريطانية، والتي ينبغي بموجبها إنهاء أي مساعدة أمريكية لروسيا باستثناء المساعدات الإنسانية والغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى.

٢. تجميد أو مصادرة الأرصدة والودائع المصرفية التي تخص حكومات الدولة المستهدفة أو شركاتها أو رعاياها، "ولقد قامت بتنفيذ هذا الإجراء كل من فرنسا وإنجلترا وأمريكا ضد مصر بعد تأميمها لقناة السويس عام ١٩٥٦"[٣٤].

---

[٣٢] - بوبكر خلف, العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر, المرجع السابق, ص١١٥.

[٣٣] - بوبكر خلف, العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر, المرجع السابق, ص١١٥- ١١٦.

[٣٤] - محمد خليل برعي, علي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، دار المحامي للطباعة، ١٩٧٤، ص٢١٣- ٢١٤.

٣. فرض حظر على مدفوعات الفائدة وغيرها من المدفوعات التحويلية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً عندما فرضت عقوبات على واحدة من أكبر شركات النفط والغاز الفنزويلية (بترلوس دي فنزويلا) ومنعت تحويل أية مبالغ لها مقابل عملياتها مع أي كيان داخل الولايات المتحدة.

٤. تقييد أو حظر حركة رأس المال من وإلى الدولة المستهدفة، فضمن العقوبات الاقتصادية (الأوروبية والأمريكية) المفروضة على روسيا تم منع شراء السندات والأسهم من البنوك التابعة للحكومة الروسية.

٥. المعاملة الضريبية المجحفة ضد الدولة المستهدفة، والمثال على ذلك هو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين مؤخراً والرد الصيني بإجراءات مضادة وكذلك قيام الولايات المتحدة بمضاعفة الرسوم الجمركية على الصلب التركي عام ٢٠١٨ والتي أدت إلى انخفاض قيمة الليرة التركية بشكل كبير.

ج . قيود على الاتصالات والمواصلات:

وقد تمتد العقوبات لتشمل الاتصالات والمواصلات, ومن الأمثلة على ذلك:

١. تقييد أو وقف الاتصالات الهاتفية والبريدية بكافة أشكالها.

٢. تقييد أو تعليق أو إلغاء المواصلات (الطيران والسفن والسكك الحديدية وغيرها) من وإلى الدولة المستهدفة.

د . العقوبات التقنية:

وقد تتسع العقوبات لتشمل الجوانب التقنية, فقد تقوم الدولة الفارضة بما يلي:

١. فرض حظر على الطائرات وقطع غيارها والصواريخ الاستراتيجية ووقودها وتقنية الأقمار الفضائية، وكمثال على ذلك العقوبات الأمريكية المفروضة على تصدير الطائرات الحربية وقطع الغيار إلى ليبيا في عام ١٩٨١.

٢. فرض حظر على معدات استخراج النفط والغاز ووسائل نقلها، ففي ٢٠١٧/٦/١ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على بعض شركات النفط والغاز الروسية نتيجة مواقفهم

بشأن كوريا الشمالية، وكذلك قام الاتحاد الأوروبي بفرض حظر على تصدير التجهيزات والتكنولوجيا الأساسية المستخدمة في صناعة النفط والغاز إلى سورية.

٣. منع العلماء الأجانب من التعاون مع الدولة المستهدفة وذلك عن طريق الترغيب أو التهديد، وقد قامت الولايات المتحدة بتطبيق هذه العقوبات على عدد من الدول ككوبا وكوريا الشمالية وإيران وسورية.

٤. تخفيض أو تعليق أو إلغاء برامج المعونة الفنية والتدريب على التقنيات العالمية، من حيث منع التكنولوجيا وقطع الغيار الضرورية لعمل الصناعات التي تعتمد بشكل رئيسي على التطور العلمي.

٤. معيار درجة شدة العقوبات: تقسم العقوبات الاقتصادية بحسب هذا المعيار إلى:

أ . المقاطعة الاقتصادية:

تعرف المقاطعة الاقتصادية بأنها "الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضد طرف معين من قبل دولة أو مجموعة دول زمن الحرب (كأداة مكملة للقوة العسكرية), أو من قبل دولة أو مجموعة دول زمن السلم لأسباب تتعلق بأمنها القومي أو استراتيجيتها السياسية, هذه الإجراءات تصل إلى الوقف الكلي أو الجزئي لمختلف أشكال العلاقات الاقتصادية (بيع وشراء البضائع والخدمات وحركة انتقال الأموال....إلخ)"[٣٥]. وتعرف أيضاً بأنها "إجراء تلجأ إليه سلطات الدولة أو هيئاتها وأفرادها لوقف العلاقات التجارية مع جهة أخرى ومنع التعامل مع رعاياها, بقصد الضغط الاقتصادي عليها, وذلك رداً على ارتكابها لأعمال عدوانية"[٣٦]. ويرى البعض أن المقاطعة هي تقييد استيراد سلعة أو أكثر من الدولة الهدف بهدف تخفيض مكاسبها الناجمة عن معاملاتها التجارية وإحداث ضرر بصناعة أو قطاع معين فيها.

[٣٥] ـ خيرية قاسمية, المقاطعة الاقتصادية للصهيونية وإسرائيل (الدور السوري الرائد), مكتبة الأسد, دون ذكر دار نشر, ١٩٩٣, ص٥.

[٣٦] ـ عابد بن عبد الله السعدون, المقاطعة الاقتصادية (تأصيلها الشرعي- واقعها والمأمول لها), دار التابعين للنشر والتوزيع, الرياض, ٢٠٠٨, ص٢٥.

"وقد اقتصرت المقاطعة أحيانا على قطع العلاقات التجارية، وفي أحيان أخرى شملت قطع العلاقات مع المواطنين، وفي حالات أخرى اتسع نطاقها ليشمل أطرافا ثالثة من دول أخرى تجمعها علاقات اقتصادية مع الدولة التي فرضَت عليها المقاطعة"[٣٧].

"وقد تكون المقاطعة فردية كمقاطعة كوبا لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية في قضية أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ وتحويل تعاملها إلى الدول الاشتراكية خاصة الاتحاد السوفييتي"[٣٨]. وقد تكون تنفيذاً لقرار منظمة عالمية وقد ظهرت "أثناء تعامل مجلس الأمن الدولي مع الملف الكوري الشمالي حيث أصدر القرار رقم ١٧١٨ بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٤ بموجب الفصل السابع بعد أن أعلنت كوريا الشمالية أن جيشها أجرى تجربة نووية ناجحة تحت الأرض"[٣٩]. وكذلك قد تكون المقاطعة الاقتصادية تنفيذاً لقرار منظمة إقليمية وفي هذه الحالة يمكننا النظر إلى المقاطعة العربية لإسرائيل التي يراها إحسان الهندي بأنها "سياسة رفض الوجود الصهيوني لا مجرد وسيلة لإضعاف إسرائيل اقتصادياً أو إتاحة الفرصة لتقوية اقتصادنا العربي"[٤٠]. وقد "كان لجوء العرب إلى سلاح المقاطعة الاقتصادية عملاً طبيعياً بالنظر إلى السياسة المماثلة التي اتبعها الصهاينة في إطار قاعدة ((شراء لا شيء من العرب غير الأرض وبيع كل شيء إلى العرب باستثناء الأرض))"[٤١]. إلا أن بعض الدول العربية أخذت تبحث عن طرق لتجنب هذه المقاطعة, وخاصة بعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل فلم يعد هناك تطبيق لهذه المقاطعة، وبقي عدد قليل من الدول العربية ومنها سورية مستمرة بهذه المقاطعة.

ب . الحظر الاقتصادي:

"عرف الحظر في موسوعة الأمم المتحدة بأنه مصطلح دولي للمقاطعة الاقتصادية جزئياً أو كلياً بمنع التجارة في بعض المواد, وتعتبر شكلاً من العدوان الاقتصادي المخالف للقانون الدولي إذا لم تكن بصيغة الدفاع الشرعي ضد عدوان أجنبي"[٤٢]. "وبينما تفهم حالات الحظر في كثير من

---

[٣٧] ـ نجاح عبد الباري حسن مسلم, الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية, دراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا, جامعة بيرزيت، فلسطين, ٢٠١٥, ص١٦.

[٣٨] ـ تبينة عادل, العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية, رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق, تخصص قانون دولي عام, جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, ٢٠١١ـ ٢٠١٢, ص٤٥.

[٣٩] ـ تبينة عادل, العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية, المرجع السابق, ص٤٦ـ ٤٧.

[٤٠] ـ إحسان الهندي، المقاطعة العربية لإسرائيل, مركز الأبحاث، بيروت, ١٩٧٥, ص١٨٨.

[٤١] ـ خالد القشطيني, المقاومة المدنية الفلسطينية, الموسوعة الفلسطينية, القسم الثاني, المجلد٥, بيروت, ١٩٩٠, ص٣٠٦.

[٤٢] ـ باسيل يوسف بجك, مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا في ضوء القانون الدولي, مجلة المستقبل العربي, العدد ٣٩٣, نوفمبر ٢٠١١, ص٣٩.

الأحيان بصفتها عقوبات تجارية تهدف إلى منع وصول الصادرات إلى البلد المستهدف، فإن المقاطعة عبارة عن تدابير ترمي إلى رفض الواردات من البلد المستهدف. ومع ذلك، كثيراً ما يشار أيضاً إلى الجمع بين القيود المفروضة على الواردات والصادرات كحظر تجاري"[٤٣]. فالحظر "بمفهومه الضيق هو الامتناع عن بيع المواد أو المنتجات التي ترغب الدول الأخرى في شرائها، أما بمفهومه الواسع فيشمل الصادرات والواردات"[٤٤]. "والفرق بين الحظر والمقاطعة هو أن الحظر الانفرادي يصدر من دولة ما أو مجموعة من الدول أما المقاطعة فقد تصدر من الدول أو من المنظمات الدولية"[٤٥]. ولا يشترط أن تكون الجهة التي فرض عليها الحظر الانفرادي قد خالفت القانون الدولي, بل قد يكون اختلاف المصالح بين الدول سبب لفرض الحظر, أما الحظر الصادر من المنظمات الدولية بشكل جزاء لا يكون إلا نتيجة وجود مخالفة لأحكام القانون الدولي. "ويختلف الجزاء عن الحظر من حيث أن الهدف البعيد من وراء فرض الحظر الانفرادي هو محاولة تدعيم نفوذ دولة عظمى بقصد تحقيق أهداف سياسية واضحة أو مستترة بأهداف معلنة كتحقيق الديمقراطية أو تعزيز حقوق الإنسان, أما هدف الجزاء فهو تقويم سلوك الدولة المخالفة للالتزامات الدولية"[٤٦].

والأمثلة على الدول التي عانت من حظر اقتصادي كثيرة ومنها الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة مؤخراً (الشهر الرابع من عام ٢٠١٩) على شراء النفط الإيراني وذلك بهدف تصفير صادرات إيران من النفط، وكذلك الحظر على النفط الفنزويلي الهادف إلى الضغط على الرئيس الفنزويلي (نيكولاس مادورو) الذي تقول الولايات المتحدة الأمريكية بعدم شرعيته.

ج . **الحصار الاقتصادي:**

"يقوم الحصار في المعنى التقليدي على قطع الاتصالات أو مراقبتها كوسيلة لضمان فعالية العقوبات, ويعني فرض عقوبات أوسع من الحظر لأنه يستهدف قطع جميع العلاقات الاقتصادية

---

[٤٣] ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة, أثر التدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، دراسة مواضيعية أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تتضمن توصيات بشأن إجراءات ترمي إلى وقف هذه التدابير, مجلس حقوق الإنسان, الدورة التاسعة عشرة, ٢٠١٢, ص٣.

[٤٤] ـ فاتنة عبد العال أحمد, العقوبات الاقتصادية, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٠, ص٣٦.

[٤٥] ـ السيد أبو عطية, الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق, مؤسسة الثقافة الجامعية, الاسكندرية, ٢٠٠١, ص٣٨٤.

[٤٦] ـ عمر عبد الحميد عمر النعيمي, الحظر الانفرادي من منظور القانون الدولي العام, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, جامعة كركوك, العراق, العدد العشرون, المجلد الخامس, ٢٠١٧, ص١١.

والمالية وهو استخدام القوة لفرض احترام حظر معين"[٤٧]. "ويعتبر الحصار الاقتصادي أحد الوسائل التي تمتلكها الدول لتحصيل حقوقها"[٤٨]، وقد "كانت الدول تنفذ الحصار قبل نشوب الحرب لينتهي بانتهائها، وأحياناً يتم فرضه خارج نطاقها"[٤٩]، ويعتبر مجال الملاحة البحرية المجال الأرحب لتطبيقه. "وتطور الحصار والأحكام الناظمة له إلى أن أصبح ينفذ في إطار الأمم المتحدة بوصفه وسيلة لضمان فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية"[٥٠]. "وينظر إلى كيفية استخدام القوات العسكرية في حالة تطبيقه على أنها تتم بشكل لا يتماثل مع ما تتضمنه حالة الحرب"[٥١]، بل بغرض التأكد من تنفيذ الحظر والمقاطعة، وإن "استخدام القوة المسلحة لتحقيق هدف كهذا هو أمر سيؤدي إلى تجنب الحرب وليس إلى البدء بها أو تصعيدها"[٥٢].

"وكمثال على ذلك الحصار البحري الذي نفذته بريطانيا وألمانيا وإيطاليا على سواحل فنزويلا عام (١٩٠٢– ١٩٠٣) لإجبارها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بديون رعاياها، وكان لدول أخرى (بلجيكا، فرنسا، المكسيك، إسبانيا، النرويج، السويد) المطالب نفسها لكنها لم تشارك في الحصار، وأجبر الحصار فنزويلا على إبرام ثلاثة بروتوكولات مع الدول المنفذة للحصار، كان أحد موضوعاتها الرئيسية إحالة النزاع إلى المحكمة الدائمة للتحكيم والتي أقرت بأولوية مطالب الدول الثلاث على غيرها من الدول التي لم تشارك في الحصار"[٥٣]. وقد "استخدمت الأمم المتحدة الحصار في قرارها رقم (٦٦٥) عام ١٩٩٠ لضمان فعالية العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بموجب القرار رقم (٦٦١)"[٥٤].

فالحصار الاقتصادي ليس عملاً عسكرياً بحتاً وليس عقوبة اقتصادية بحتة كالحظر والمقاطعة، بل هو من الإجراءات المستخدمة لإحكام الضغط على الدولة المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية لمنعها من الالتفاف على هذه العقوبات.

---

[٤٧] - وديع طوروس, الحصار الاقتصادي, المؤسسة الحديثة للكتاب, لبنان, ٢٠١١, ص٧.
[٤٨] - جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، تعريب عباس العمر، الطبعة الثانية، منشورات دار الجيل، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٤٤.
[٤٩] - إبراهيم دراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢, ص٦٧٤.
[٥٠] - ماري هيلين لابيه، الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٦, ص١٥.
[٥١] - محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط٨, ٢٠٠١، ص٤٩٧.
[٥٢] - إبراهيم دراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، المرجع السابق، ص ٦٧٥.
[٥٣] - الخير القشي، تنفيذ أحكام المحاكم الدولية بين النص والواقع، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط١, ٢٠٠٠، ص٢٧٧.
[٥٤] - خولة محي الدين يوسف, الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في ضوء أحكام القانون الدولي العام, المرجع السابق, ص٢٨٨.

٥. معيار المستهدف بالعقوبات: تقسم العقوبات وفق هذا المعيار إلى نوعين (تقليدية وذكية).

أ . العقوبات التقليدية:

إن الأشكال السابقة للعقوبات الاقتصادية هي المسماة بالعقوبات التقليدية وتتميز بأنها تهدف إلى إلحاق ضرر اقتصادي بدولة أخرى، فهي تشبه الحرب لأنها تستخدم لإيذاء دولة أخرى من أجل دفعها إلى تغيير سياساتها أو سلوكها، فالظروف الاقتصادية السيئة ستدفع الشعب في الدولة المستهدفة إلى الضغط على القيادة لتغيير سياساتها.

ب . العقوبات الذكية (المحددة الهدف):

إن انتهاك بعض الدول لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ العديد من التدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق والتي تضمنت فرض إجراءات اقتصادية على العديد من الدول بهدف وقف الانتهاكات وإعادة الأمن والسلم الدوليين إلى نصابهما، إلا أن هذه التدابير واجهت نقداً من بعض الدول والمنظمات الدولية نظراً لآثارها الضارة على الفئات المستضعفة في المجتمع كالنساء والأطفال والفقراء دون أن يكون لها أثر فعال على الأنظمة الحاكمة وهذا الأمر دفع مجلس الأمن إلى استخدام العقوبات الذكية وذلك بهدف عدم المساس بالشعب في البلد المعاقب.

وبذلك تعرف العقوبات الذكية بأنها "العقوبات التي تؤثر مباشرة على القادة السياسيين أو المسؤولين عن خرق السلم، وتدع السكان المدنيين الأبرياء بعيدين عن تأثيراتها وتقضي على معاناة المدنيين"[٥٥]. أي أنها "عبارة عن تركيز الضغوط القسرية على المسؤولين عن المخالفات مع التقليل من الآثار السلبية غير المقصودة"[٥٦]. والقصد منها التأثير في أفراد يحتلون مناصب تمكنهم من اتخاذ إجراءات سياسية في دولة ما.

[٥٥] ـ رودريك ايليا أبي خليل، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ١٢٦.
[٥٦] ـ قردوح رضا، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان، المرجع السابق, ص٥٨.

وتأخذ العقوبات الذكية الأشكال التالية:

أ . الحظر على الأسلحة:

يعتبر أكثر أنواع العقوبات المفروضة رداً على تهديد السلام وخرقه, ويصنف الحظر على الأسلحة ضمن العقوبات الذكية لأنه لا يضر بالسكان وإنما يضر فقط بالمسؤولين عن الصراع. و"يتخذ الحظر على الأسلحة شكلين أحدهما شامل بموجبه يتم فرض قيود على الإنتاج والعرض والأخر يتخذ شكل اعتراض أو حجز للأسلحة أو المواد أو الأنشطة المتصلة بالأسلحة مثل المعدات والمشورة العسكرية والتدريب"[٥٧].

ب . الحظر على السفر:

يستهدف هذا الإجراء على وجه التحديد أفراد أو شركات معينة، كما أنه يتوافق مع معايير الحد من الآثار الإنسانية غير المقصودة للعقوبات الاقتصادية, ويهدف إلى فرض تكاليف على الدولة الهدف من خلال فرض قيود على جميع الرحلات الجوية من وإلى البلد المستهدف, وفرض قيود على سفر الأفراد أو الجماعات أو الكيانات المستهدفة، وذلك بإلغاء وثائق السفر ورفض منح التأشيرات أو تصاريح الإقامة ورفض دخول أو عبور إقليم الدول المعاقبة لأي غرض كان.

ج . تجميد الأرصدة:

بهدف ممارسة الضغط على المسؤولين عن المخالفات وذلك لضمان أن لا تتاح لهم أية أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية من أي نوع كان. وينظر للعقوبات الاقتصادية الذكية على أن لها دور إيجابي في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب, فالمسؤولون الفاسدون كثيراً ما يختلسون الأموال ثم يحولونها إلى الخارج. ومن شأن العقوبات التي تفرض على هؤلاء المسؤولون أن تساعد على سد الثغرات ومكافحة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب.

ويمكن إدراج العقوبات الدبلوماسية ضمن العقوبات الذكية، وهي التي تستهدف قادة ومسؤولي الدولة المستهدفة وأفرادها الدبلوماسيين السياسيين، وذلك عن طريق العزل الدبلوماسي، وقطع

---

[٥٧] - بويوسف عبد الغاني ومسعودي صدام, الجزاءات الذكية في القانون الدولي, مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق, تخصص القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان, جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم القانون العام, ٢٠١٤-٢٠١٥, ص١٥.

العلاقات الدبلوماسية وإيقاف الزيارات الرسمية. "وعلاوة على ذلك هناك من يضيف عقوبات أخرى أيضاً كالثقافية والرياضية وقد طبقت هذه العقوبات على جنوب افريقيا"[٥٨].

نلاحظ من خلال هذا البحث أن أنواع العقوبات الاقتصادية تعددت وتطورت مع تطور الحياة والعلاقات الاقتصادية وتراوحت بين قطع العلاقات التجارية في سلع محددة، وبين قطع كل أشكال التعامل التجاري والاقتصادي والمالي بما فيها العلاقة بين المواطنين، واستهدفت العقوبات ضرب اقتصاديات الأطراف المعاقبة وحرمانها من ثرواتها، والتأثير على سبل عيشها، وتحديد صادراتها ووارداتها ووضع العراقيل في طريق تنميتها وأضعاف قوتها.

ثالثاً: العقوبات الاقتصادية بين الاعتداء والمعاملة بالمثل.

تناولت العديد من الدراسات مشروعية العقوبات الاقتصادية (قبل الميلاد وأثناء الإسلام وفي العصور الوسطى وحتى في عهد عصبة الأمم والأمم المتحدة بعدها) والملاحظ أن العقوبات الاقتصادية التقليدية سواء كانت أحادية أم متعددة الأطراف وكذلك العقوبات الذكية تخضع لمجموعات مختلفة من القواعد القانونية.

فيما يتعلق بمشروعية قطع العلاقات التجارية، ووفقاً لتأكيد محكمة العدل الدولية فإنه "في حال عدم وجود أية التزامات تعاهدية واضحة, تبقى الدول حرة في الإبقاء على علاقاتها التجارية أو عدم الإبقاء عليها"[٥٩]. أما إذا كان الهدف من وقف العلاقات التجارية تضييق الخناق على الدولة الهدف فإن "فرض حظر انفرادي من شأنه أن ينتهك سيادة الدولة فيما يتعلق بقطع العلاقات التجارية كلياً أو جزئياً مقابل إخضاعها إلى شروط معينة"[٦٠]. ويرى البعض أنه "إذا لم تكن التدابير القسرية الانفرادية مشروعة وفقا للأحكام الدولية فإنها عبارة عن عدوان اقتصادي والدولة الموقعة له مسؤولة اقتصادياً أمام البلدان والشعوب المتضررة"[٦١].

---

[٥٨] ـ بويوسف عبد الغاني, مسعودي صدام, الجزاءات الذكية في القانون الدولي, المرجع السابق, ص١٧.

[٥٩] ـ محكمة العدل الدولية, الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) الأسس الموضوعية, القرار الصادر بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٨٦.

[٦٠] ـ عمر عبد الحميد عمر النعيمي, مبدأ السيادة وميثاق الأمم المتحدة, رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون, جامعة الموصل, كلية القانون, ٢٠٠١, ص٥.

[٦١] ـ عمر إسماعيل سعد الله، تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص١٩.

أما بالنسبة لمشروعية العقوبات متعددة الأطراف فتكاد لا تخلو أية دراسة حول العقوبات الاقتصادية من "نص المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥"♣. التي تبين أن التدابير التي تتخذها الدول بصفة جماعية على أساس قرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن تبرر قانونياً، "والقرار الذي يصدر طبقاً للمادة ٤١ هو قرار ملزم وواجب التنفيذ من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة، ولا يمكن لأي دولة أن تتملص من تنفيذ بعضه أو كله تحت أعذار وجود معاهدات مع الدولة المفروض عليها هذا الإجراء"[٦٢]، وهذا ما أشارت إليه "المادة ١٠٣ من الميثاق"♠. كما أنه وبموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ووفق ما بينت المادة ٣٦ من الميثاق فإن لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل النزاع الذي يعرض السلم والأمن الدولي للخطر أن يوصي بما يراه ملائماً من إجراءات وطرق لتسوية هذا النزاع.

١. المعاملة بالمثل في العقوبات الاقتصادية:

المعاملة بالمثل "هي تصرف فيه مجافاة للمجاملة الدولية، تأتيه الدولة رداً على تصرف شبيه من دولة أخرى بقصد إرغامها على العدول عن موقف اتخذته ضدها"[٦٣]، "وهي تختلف عن القصاص في أنه ليس فيها أي خرق لالتزامات قانونية دولية، وهي مجرد مقابلة عدم مجاملة بإجراء مماثل"[٦٤]. "فإذا كانت العقوبات الاقتصادية بمثابة معاملة بالمثل تعد مشروعة"[٦٥]، بينما يعرف القصاص بأنه "تصرف تخرج به الدولة عن القواعد الدولية، بقصد إرغام دولة أخرى على العدول عن تصرف شبيه سبق أن صدر من هذه الدولة، وذلك لإجبارها على احترام هذه القواعد والتزام الشرعية"[٦٦]. ووفقاً لمبادئ القانون الدولي العرفي يمكن لأي دولة أن تتخذ تدابير قانونية ضد الدولة التي انتهكت التزاماتها الدولية ضماناً لوقف الخرق وجبراً ينال الدولة المضرورة، أي أن العقوبات الاقتصادية عندما تكون بمثابة قصاص تكون تعبير عن الدفاع الشرعي.

♣ ـ نصت المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية، البرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل قطع المواصلات جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

[٦٢] ـ عمر مقداد، أداء مجلس الأمن الدولي في معالجة الأزمات الدولية، مركز المعلومات القومي، دمشق ، العدد٥٧، ١٩٩٨، ص٦٨.

♠ ـ نصت المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.

[٦٣] ـ عبد الحسين القطيفي، المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ١٩٦٧، ص٦٦.

[٦٤] ـ بوبكر خلف, العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر, المرجع السابق, ص١٢١.

[٦٥] ـ محمد بهاء الدين باشات، المعاملة بالمثل في القانون الدولي الجنائي، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق, جامعة عين شمس، القاهرة, ١٩٧٤ ص٢٢٠.

[٦٦] ـ إحسان هندي ، مبادئ القانون الدولي (في السلم والحرب)، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٤، ص٣٠٢.

٢. العقوبات المفروضة ضمن الدولة الواحدة:

وتتمثل "بالإجراءات التي يوقعها أفراد أو جماعات ضد أفراد أو جماعات أخرى أجنبية داخل إقليم الدولة، لكن بإيعاز أو بإسناد من السلطات الرسمية وتكتسي مثل هذه الإجراءات بعداً قانونياً دولياً، خاصة إذا تدخلت هذه السلطات تدخلاً تعسفياً لتمكين الطرف الوطني من الاعتداء على حقوق وأملاك الطرف الأجنبي، حينئذ تكون هذه التدابير غير مشروعة"[٦٧].

٣. العقوبات التي تتجاوز نطاق حدود الدولة:

وهي الحالة التي تقوم فيها الدولة الفارضة للعقوبات بفرض عقوبات على الدول والشركات التي تقدم الدعم والمعونة للدولة الهدف، والعقوبات التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة لا تراعي القواعد التي تنظم الولاية القضائية للدول بموجب القانون الدولي وبشكل خاص ولاية التشريع (أي صلاحية وضع القوانين). "ويجب أن ترتكز ولاية التشريع على بعض المعايير المعترف بها وهي: (مبدأ الإقليمية ومبدأ الجنسية ونظرية الآثار ومبدأ الشخصية السلبية والمبدأ الحمائي ومبدأ العالمية)"[٦٨], فإذا استندت العقوبات الاقتصادية إلى أحد هذه المعايير فهي مشروعة. وبذلك تعتبر العقوبات التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة غير مشروعة نظراً لتعذر استنادها إلى أي من المعايير المذكورة أعلاه. "وتستند الولايات المتحدة إلى نظرية الآثار كمبرر لتطبيق عقوبات تتجاوز الحدود الإقليمية, إلا أنه لا يمكن إجازتها من الناحية القانونية, لأن الأثر الذي دفع إلى اتخاذ قرار فرض العقوبات يجب أن يكون مباشراً وكبيراً ومتوقعاً معاً في آن"[٦٩].

وكمثال على ذلك الحصار الأمريكي المفروض على كوبا الذي بدأ بعد انتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩، واستمر حتى عام ٢٠١٦. "ففي ٢٠١١/٥/٢٦ تم حظر الدخول إلى الولايات

---

[٦٧] - عبد الحسين القطيفي، المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص٥٨.

[٦٨] - الجمعية العامة للأمم المتحدة, تقرير المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان, مجلس حقوق الإنسان, الدورة السادسة والثلاثون, ٢٠١٧, ص٧-٨، حيث أن:

- مبدأ الإقليمية: هو المبدأ القائل إنه يجوز للدول اعتماد قوانين تنظم شؤون الناس والممتلكات في إقليمها.
- مبدأ الجنسية: هو المبدأ القائل إنه يجوز للدول تنظيم سلوك مواطنيها في أي بقعة من العالم.
- نظرية الآثار: التي ترى أنه يجوز للدولة أن تنظم أي سلوك يكون له أثر مباشر وكبير ومتوقع داخل إقليمها, حتى لو ارتكب الفعل الذي يترتب عنه هذا الأثر في الخارج.
- مبدأ الشخصية السلبية: وهو المبدأ القائل إن الدول تمارس ولاية قضائية على أي سلوك يهدد رفاه مواطنيها.
- المبدأ الحمائي: وهو المبدأ القائل أنه يجوز للدولة أن تنظم سلوك الأجانب الذي من شأنه أن يضر بمصالحها الأكثر حيوية.
- مبدأ العالمية: هو المبدأ القائل إنه يجوز لجميع الدول أن تمارس الولاية القضائية على بعض الأنشطة الإجرامية, ولا سيما القرصنة والرق, بغض النظر عن مكان ارتكابها أو جنسية الضحايا أو الجناة.

[٦٩] - الجمعية العامة للأمم المتحدة, تقرير المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان, المرجع السابق، ص٨.

المتحدة وجني ثمار العلاقة معها على أي شخص أو كيان أجنبي يسهم في تطوير برامج للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية القريبة من السواحل الكوبية"[٧٠]. بالإضافة إلى العديد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على أشخاص ودول وشركات لخرقها للعقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على كوبا. وكذلك الوضع في سورية "ففي الشهر الثامن من العام ٢٠١٥ تم إضافة سبعة شركات وأربعة أفراد إلى الأفراد والكيانات الموجودة على قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية, وذلك لتقديمها منتجات متعلقة بالطاقة إلى سورية, منتهكة بذلك العقوبات الأمريكية المفروضة"[٧١]. وقد "اعتمد الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦, صكوكاً في إطار قانون الاتحاد الأوروبي لا تزال سارية المفعول, وذلك بقصد التصدي لما يدعي أنها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة, وهو ما يعتبره الاتحاد الأوروبي أمر غير مشروع"[٧٢].

ومن وجهة نظر الباحث تكمن عدم مشروعية العقوبات الاقتصادية بجميع أشكالها نتيجة مخالفتها القرارات الدولية من حيث الجوهر، وللآثار التي تتركها في الاقتصاد والسلم والأمن والنسيج الاجتماعي للدول والتي قد تؤدي إلى إشعال فتيل الحروب سواء الداخلية (داخل الدولة) أم الخارجية (بين الدول). وقد صدر بيان مجلس الأمن الدولي رقم /٣٠٤٦/ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١ الذي جاء فيه (إن غياب الحرب والصراعات العسكرية بين الدول لا يضمن في حد ذاته السلام والأمن الدوليين, فقد أصبحت مصادر عدم الاستقرار غير العسكرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية منابع تهديد للسلم والأمن الدوليين)، وأكد ميثاق الأمم المتحدة على وجوب تذرع الدول بالحلول السلمية لحل النزاعات, وبالتالي لا يجوز فرض عقوبات اقتصادية وبمعايير مزدوجة كما يتم حالياً لأن هذه العقوبات من شأنها أن تؤثر على العلاقات الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين.

---

[٧٠] ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة, ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا, الدورة السابعة والستون, البند ٤١ من جدول الأعمال المؤقت, ٢٠١٢, ص٣٩.

[71] - Richard Branson, Unlearned History: The Ineffectual Application of U.S. Broad Economic Sanctions Against Syria, A paper submitted to the Faculty of the Naval War College in partial satisfaction of the requirements of the Department of Joint Military Operations, (30-10-2015), p9.

[٧٢] ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة, تقرير المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان, المرجع السابق، ص٦.

رابعاً: أهداف العقوبات الاقتصادية وآثارها.

١. أهداف العقوبات الاقتصادية:

انطلاقاً من الفكرة القائلة أن العقوبات الاقتصادية هي الأداة المفضلة للتعامل مع العديد من التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وأنها قد تكون بديلاً عن الأعمال المسلحة باعتبارها سياسة قائمة بذاتها فإنه "يمكن تجميع أهداف العقوبات ضمن ثلاثة مجموعات هي أهداف أساسية وأهداف ثانوية وأهداف من الدرجة الثالثة"[٧٣].

١. الأهداف الأساسية: تتمثل في التأثير على دولة ما، لإجبارها على تغيير سياساتها التي تتعارض وأحكام القانون الدولي.
٢. الأهداف الثانوية: تعتبر سياسية بالدرجة الأولى، كمحاولة لتدعيم نفوذ دولة كبرى في منطقة معينة أو غير ذلك من الأهداف السياسية التي قد تكون واضحة جلية أو غامضة خفية.
٣. الأهداف من الدرجة الثالثة: تتمثل أما في إصلاح آثار الضرر الناشئ عن مخالفة القانون الدولي. فالدولة المتضررة من فعل مخالف للقانون تحرص بشكل أساسي على إصلاح الأضرار التي لحقت بها والحصول على التعويض المناسب، أو على عقاب الدولة المرتكبة لمخالفة قانونية وليس إصلاح هذه المخالفة.

وهذه المجموعات الثلاثة متداخلة ولا يمكن الفصل فيما بينها. وغالباً ما ينظر لأهداف العقوبات من زوايا مختلفة تبعاً لسياسات ومصالح وأهداف واهتمامات الدول التي تفرض العقوبات، ومن هذه الأهداف نذكر:

١. حماية حقوق الإنسان: باعتبارها من حيث الشكل وسيلة أساسية لمعاقبة الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان, فدول أوروبا الغربية على سبيل المثال تتخذ قضايا حقوق الإنسان كذريعة في علاقاتها مع الدول، فقد أعطت أهمية إعلامية لمقتل الصحفي السعودي

[73] - Raul Caruso, The Impact of International Economic Sanctions on Trade: An empirical Analysis, past reference, p4.

خاشقجي ولوحت بحظر توريد الأسلحة إلى السعودية، إلا أنها لم تعط الأهمية لممارسات الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة.

٢. بحجة محاربة الإرهاب الدولي: وبذريعة تحقيق هذا الهدف استخدمت العقوبات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات ضد أربع دول اعتبرت "إرهابية" (ليبيا، سورية، العراق، اليمن الجنوبي), لتضاف إلى القائمة فيما بعد كل من (كوبا، كوريا الشمالية، إيران، السودان، أفغانستان)، ليتم بعد ذلك شطب العراق من القائمة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ثم ليبيا في عام ٢٠٠٦.

٣. لضرب استقرار الدول المستهدفة: "وذلك عن طريق زعزعة الاستقرار المحلي وفتح المجال أمام المعارضة من أجل تغيير نظام الحكم السائد في الدولة المستهدفة، ومن أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك هو العقوبات التي استخدمها الاتحاد السوفيتي السابق ضد يوغسلافيا في الفترة (١٩٤٨-١٩٥٥) بهدف زعزعة استقرار نظام حكم الرئيس جوزيف بروز تيتو عندما انتهج خطاً سياسياً مختلفاً عن الخط السوفييتي"[٧٤].

٤. إنهاء الأعمال العسكرية: حيث تستخدم العقوبات الاقتصادية كبديل أكثر إنسانية للحرب بهدف تسوية النزاعات الدولية، وقد سعي من خلالها لتعطيل مغامرات عسكرية، ففي عهد عصبة الأمم نجحت العقوبات في إجبار اليونان على التراجع عن غزو بلغاريا عام ١٩٢٥. ولكن في الواقع غالباً ما تمهد العقوبات الطريق أمام الحروب بدلاً من تجنبها فبعد /١٣/ عاماً من العقوبات الدولية على العراق جاء الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣.

٥. تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات: بتحويلها من توجه سياسي إلى آخر، أو إعادة تشكيل نظامها السياسي برمته، حيث تم ملاحظة اللجوء المتكرر إلى فرض عقوبات في محاولة صريحة أو ضمنية لتغيير النظام في عدد من البلدان المستهدفة، فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات ضد كوبا وجمهورية الدومينيكان والبرازيل وتشيلي وسورية وفنزويلا وقد ساهمت هذه العقوبات بتواضع في الإطاحة بالجمهورية الدومينيكية في العام ١٩٦٤، والرئيس البرازيلي عام ١٩٦١، والرئيس التشيلي في العام ١٩٧٣، وفشلت في كل من سورية وكوبا وفنزويلا.

[٧٤] - محمود حسن حسنى, العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي "دراسة لمحددات النجاح", المرجع السابق, ص١٠.

٦. إضعاف القدرات العسكرية للدولة المستهدفة: كالعقوبات التي تم فرضها خلال الحربين العالميتين، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى تقييد الصادرات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي والصين بهدف منع أو تأخير التقدم التكنولوجي لأسلحتها أو لإضعافها. وكذلك فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية بحجة منع انتشار الأسلحة النووية وإيقاف برامجها في الدولة المستهدفة, ففي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي فرضت عقوبات اقتصادية على باكستان والهند لمنعهما من المضي قدماً في برنامجيهما النوويين ورغم هذه العقوبات إلا أن هذه الدول تمكنت من الحصول على أسلحة نووية.

٧. إجبار بعض الدول على تنفيذ مطالب اقتصادية للدول الفارضة للعقوبات: "سواء كانت تلك المطالب أراضي أو ممتلكات أفراد ويرى البعض أن هذه المطالب لم تكن سوى ذريعة والسبب الأساسي لفرض العقوبات يكمن في الخلاف حول الفلسفة السياسية للدول المستهدفة بالعقوبات أو بسبب صراع إيديولوجي مع تلك الدول"[٧٥].

إلا أن العقوبات الاقتصادية لا تحقق دائماً أهدافها، وهذا لوجود عدة ثغرات وتحديات تتخلل تطبيقها، كتحول أهداف العقوبات مع مرور الوقت إلى أهداف مختلفة أو إضافية، وفي الحقيقة حتى لو كانت الأهداف محددة بوضوح ومطبقة تماماً فإنها تأخذ أحياناً قاعدة لفرض عقوبات جديدة ولتحقيق أهداف مختلفة. "وهناك شروط يجب توفرها حتى تتمكن العقوبات الاقتصادية من تحقيق أهدافها وهذه الشروط هي"[٧٦]:

١. أن تكون ذات أهداف محددة وواضحة المعالم بما يضمن الشفافية لجميع الأطراف المهتمة.

٢. تقييم وآلية مراجعة شاملة مع نص موجود ومعرّف بشكل واضح, بما يسمح بمراقبة السياسات وتعديلها في فترات لاحقة.

٣. درجة عالية من التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف لعزل الهدف عن الدعم الذي قد يقوّض العقوبات.

---

[٧٥] - قردوح رضا، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان، المرجع السابق, ص٢٣.

[76] - Sven Kuhn Von Burgsdorff, The Effectiveness Of Economic Sanctions: The Case Of Cuba, Intercultural Human Right Law Review, Vol.4, European Commission Delegation in Havana, Cuba, (15\6\2009), p42- 43.

٤. تركيز مكثف على الجزء المسؤول عن انتهاك القانون الدولي لتفادي الإضرار بالفئات التي ليس لها علاقة, وبمعنى آخر استخدام العقوبات الذكية التي تستهدف أشخاص محددين.
٥. الاستخدام المسبق للتهديد القابل للتصديق بدلاً من فرض العقوبات كخيار أولي.
٦. تكامل التهديد بالعقوبات وإمكانية تطبيقها النهائي في عملية من الربط البنّاء.
٧. الحوار والتفاوض اللذين يضمنان العائد أيضاً كالحوافز والجزر.
٨. وأخيراً يجب أن لا تخضع لإرادة ومشاريع بعض الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً) في معاقبة دول أخرى.

ويرى البعض أنه "رغم أن الهدف المعلن للعقوبات الاقتصادية هو تغيير سلوك الهدف إلا أن عدم التغيير لا يعني أن العقوبات فشلت بالضرورة في تحقيق أهدافها. فحتى عندما لا تقنع العقوبات الاقتصادية الدولة الهدف بتغيير سلوكها فإنه يمكن لها أن تكبح قدرتها على إحداث الضرر"[٧٧].

ورغم أن أهداف العقوبات الاقتصادية تعتبر من الأمور ذات المضمون السياسي المرتفع (حيث أنها في النهاية أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة الفارضة لها), فإن قدرة الدولة على استخدام هذه العقوبات تخضع لقواعد التبادل الاقتصادي وحساباته. أي أنه كلما كان البلد المستهدف منفتحاً اقتصادياً كلما كانت خسائره الناتجة عن العقوبات أكبر.

٢. الآثار الاقتصادية للعقوبات الاقتصادية:

غالباً ما يتداخل الأثر الاقتصادي للعقوبات مع الأثر السياسي، إذ أن هدف العقوبات هو إلحاق خلل بنيوي بالتوازن الكلي للاقتصاد (توازن الموازنة العامة، توازن ميزان المدفوعات، سعر الصرف والاحتياطي، الدين، التضخم، البطالة، الكتلة النقدية....إلخ)، الذي ينتج عنه مباشرة اهتزاز البنية الاقتصادية الاجتماعية السياسية، ووضعها في حالة أزمة بنيوية. ومن آثار العقوبات الاقتصادية نذكر ما يلي:

[77] - Martin Russell, EU sanctions: A key foreign and security policy instrument, European Parliamentary Research Service, (May 2018), p9.

١. إن العقوبات الاقتصادية الدولية تؤدي إلى منع الدولة الهدف من استيراد مختلف المستلزمات والتجهيزات الصناعية وكذلك المواد المختلفة أو على الأقل استيرادها بتكاليف أكبر، وهذا يؤدي إلى توقف بعض المصانع عن الإنتاج وتزايد معدلات التضخم المستورد.

٢. تؤدي إلى منع الدول من تصدير منتجاتها, وبذلك يتكدس الإنتاج وتتدهور المؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى توقف بعضها عن العمل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

٣. تؤدي إلى تردي أوضاع المشاريع والاستثمارات وذلك بسبب نقص الموارد المالية.

٤. تطال أضعف فئات المجتمع (النساء والأطفال والمعوقون والمسنون والفقراء.....إلخ) وتعاني هذه الفئات أكثر من غيرها في تأمين متطلبات الحياة الأساسية وعدم الحصول على المعدات اللازمة لإنقاذ حياة المرضى وعلى الأدوية والمنتجات الغذائية الأساسية والمستلزمات التعليمية.

٥. تؤثر بصورة غير متناسبة في الفقراء والضعفاء، فهي تقضي على الطبقة المتوسطة حيث يزداد الفقراء فقراً والأغنياء ثراءً.

٦. قد تؤدي العقوبات التجارية إلى تخفيض الناتج المحلي في الدولة الهدف أو على الأقل تخفيض نموها الاقتصادي, وهذا يؤدي بدوره إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية كانخفاض الدخل وزيادة معدلات البطالة, إلا أن ذلك يعتمد على حجم الروابط الاقتصادية القائمة بين الدولة الفارضة والدولة المستهدفة.

٧. قد تقوم الدولة الهدف نتيجة العقوبات الاقتصادية بتخفيض النفقات الاجتماعية عن طريق قيامها بالبحث عن موردين بديلين للسلع الأساسية التي فرضت عليها العقوبات بكلف أكبر.

٨. تؤدي إلى تعطيل عمليات التنمية البشرية والاقتصادية وتترك تأثيرها الاجتماعي والنفسي على المجتمع، إلا أنه للعقوبات الذكية أو المحددة الهدف أثراً أقل على السكان مقارنة بالعقوبات التي تستهدف الاقتصاد بأكمله.

٩. تؤثر في الدول المجاورة للدولة الهدف، التي قد تعاني اقتصادياً من جراء تراجع حركة التجارة أو تشهد تدفق لاجئين إليها أو زيادة في مستويات العنف فيها. وقد يكون للتداعيات السلبية أثر إقليمي.

ومن الأمثلة على آثار العقوبات: "العقوبات الاقتصادية على العراق التي أدت إلى تدهور ظروف المعيشة تدهوراً حاداً وفرض ضغوطاً هائلة على النسيج الاجتماعي. وقد أودت العقوبات خلال السنوات الخمس الأولى بحياة نصف مليون طفل عراقي دون سن الخامسة. بالإضافة إلى نقص الأدوية والآثار المحددة على حق المرأة في الصحة، والإصابة بأمراض السرطان وفقر الدم والسكري والاكتئاب وغير ذلك من الحالات. كما تأثر الحق في التعليم تأثراً شديداً بسبب الفقر، حيث يضطر الأطفال إلى العمل والكفاح لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية"[٧٨].

"ويرى بعض العلماء بأن العقوبات الاقتصادية لا تأثير لها على الدول غير الديمقراطية، فالنتائج التجريبية تبين أنه كلما كانت الديمقراطية منخفضة في الدولة الهدف كان احتمال فشل العقوبات الاقتصادية في تغيير سلوكها السياسي أكبر"[٧٩]. كما يرى البعض أنه "كلما كان تأثير العقوبات أكبر كلما كانت النتائج المراد تحقيقها أفضل, فالخيار بين العقوبات الشاملة والموجهة (الجزئية) يعتمد جزئياً على حالة الدولة الهدف. وهناك أمر آخر يجب أخذه بعين الاعتبار هو طبيعة السلوك المراد تغييره من خلال العقوبات، فالبعض يرى أن التهديد النووي الجدي من قبل كوريا الشمالية يبرر التأثير الإنساني السلبي للعقوبات على سكان البلاد"[٨٠]. "فمؤيدوا العقوبات الاقتصادية يرون أنها تسبب معاناة اقتصادية لسكان الدول الهدف الذين يقومون نتيجة ذلك بالضغط على حكوماتهم لدفعها إلى تعديل سياستها الخارجية"[٨١].

---

[٧٨] - تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان, وقائع حلقة العمل بشأن أثر تطبيق التدابير القسرية الانفرادية على تمتع السكان المتضررين بحقوق الإنسان, ولا سيما أثرها الاجتماعي - الاقتصادي على المرأة والطفل، مجلس حقوق الإنسان, الدورة السابعة والعشرون, ٢٠١٤/٧/١٠, ص٦.

[79] - Anastasiia Silakova, Western Sanctions against Russia and Russian Counter-measures: Implications and Perspectives, past reference, p7.

[80] - Martin Russell, EU sanctions: A key foreign and security policy instrument, past reference, p10.

[81] - Seung-Whan Choi, Causes of Domestic Terrorism: Economic Sanctions as a Violence Trigger Structure, The Korean Journal of International Studies, Vol.12-1, (June 2014), P141.

"ويرى البعض أن هناك فوائد مهمة للعقوبات الاقتصادية على مستوى البلد كترشيد عادة الاستهلاك المفرط لدى بعض الشعوب وتشجيع الصناعة المحلية وإذكاء الشعور الوطني ضد الدول التي فرضت العقوبات"[٨٢]:

٣. لماذا لا تنجح العقوبات الاقتصادية في تحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها؟.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على كفاءة العقوبات الاقتصادية في إحداث التغيير المرغوب في سلوك الدولة الهدف.

٣-١. العوامل الاقتصادية التي تحول دون قدرة العقوبات الاقتصادية على تحقيق أهدافها:

إن "العبء الذي تفرضه العقوبات الاقتصادية على سكان الدولة الهدف يمكن استخدامه لجعل العقوبات ذات نتيجة عكسية: فالضرر الذي تحدثه العقوبات بالسكان المدنيين يمكن استغلاله من قبل حكومة الهدف للقول بأن العقوبات غير إنسانية"[٨٣], وبذلك فإن العقوبات لن تخدم هدف الدولة الفارضة في إدانة سلوك الدولة الهدف. وأحد الانتقادات الموجهة للعقوبات الاقتصادية هي التأثيرات السلبية الكبيرة التي قد تتركها على الدول الأخرى, التي يمكن أن تمانع من فرض العقوبات الاقتصادية إذا كان هناك احتمال بأن تؤثر تلك العقوبات عليها. والعقوبات الاقتصادية قد تسبب خسائر للدولة الفارضة كما للدولة الهدف, وهكذا فالدولة مدفوعة بحافز زيادة الرفاهية ستفضل فرض عقوبات على دولة لا ترتبط معها بعلاقات تجارية كبيرة, وبالتالي لن تترك هذه العقوبات أثراً كبيراً على الدولة الهدف.

وقد "توصل كل من (Hufbauer, Schott, Elliot, and Oegg) في دراستهم على /٢٠٠/ حالة فرضت فيها العقوبات الاقتصادية إلى أن نسبة نجاح العقوبات في تحقيق الأهداف التي فرضت لأجها كانت حوالي ٣٤٪ من الحالات"[٨٤]. وبينوا أن هناك عدة عوامل تساهم في معدلات الفشل العالية هذه، وهذه العوامل هي: تكلفة الإذعان للعقوبات – الحصول على دعم

---

[٨٢] - إبراهيم خليل عثمان, أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع النفط السوري (شركات عقود الخدمة نموذجاً), دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, قسم الاقتصاد المالي والنقدي, ٢٠١٥, ص٨٤.

[83] - Anastasiia Silakova, Western Sanctions against Russia and Russian Counter-measures: Implications and Perspectives, Master Thesis, Lund University, Faculty Of Law, (Spring 2017), p7.

[84] - Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott, and Barbara Oegg, Economic Sanctions Reconsidered, DC: Peterson Institute for International Economics, Washington, (2007).

من الطرف الثالث – توفر القدرة على إعادة توزيع تكلفة العقوبات بين الهدف وداعميه، بالإضافة إلى سلوك أصحاب الأعمال التجارية.

أ . تكلفة الإذعان للعقوبات:

فالتكلفة السياسية التي يتحملها الهدف يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية لانتزاع التنازلات التي يطلبها المرسل. وهذا الأمر مختلف كلياً عن تحقيق أكبر ضرر اقتصادي, رغم الخلط بينهما في معظم الأحيان. فمقياس نجاح العقوبات الاقتصادية ليس مستوى الانحدار الاقتصادي المتحقق وحسب, بل التكلفة السياسية التي يتحملها الهدف أيضاً نتيجة استمراره بمقاومة مطالب المرسل.

ب . الحصول على دعم من الطرف الثالث:

"تسمى الدول التي تقوم بتعطيل العقوبات بالفرسان السود "فرسان الظلام" (Black Knights)، وهو عامل مهم يؤثر على كفاءة العقوبات الاقتصادية، وفي هذه الحالة يوجد ثلاث لاعبين في لعبة العقوبات الاقتصادية, المرسل والهدف والطرف الثالث الذي يشمل بقية بلدان العالم, فالطرف الثالث قد يكون مؤيد أو معارض أو غير متحيز للعقوبات التي يفرضها المرسل, وهذا قد يؤثر بشكل كبير على نتيجة العقوبات، ففي حالة كوريا الشمالية لعبت الصين دور فارس الظلام لتخفيض التأثير السلبي للعقوبات على كوريا الشمالية وهذا ما قوض تأثير من العقوبات عليها بشكل كبير. فالصين قدمت مصادر بديلة مكنت كوريا الشمالية بسهولة وبتكلفة منخفضة من أن تعوض التجارة والموارد المحرومة منها من قبل الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي وهذا ما جعل كوريا الشمالية أقل رغبة بالانصياع للعقوبات"[٨٥]. وقد "لعبت الصين هذا الدور في الحالة الإيرانية وكان الدافع إلى ذلك اقتصادياً بالدرجة الأولى بسبب الحاجة المتزايدة إلى الطاقة في الصين, فقد قامت الصين بشراء النفط الإيراني وقامت إيران أيضاً بشراء المنتجات الصينية غير المتوفرة بسبب الحظر على الاستيراد المفروض من الغرب"[٨٦]. وقد كان "الدعم الخارجي من قبل الأطراف الثالثة من العوامل الأساسية التي منعت انجاز أهداف العقوبات الأمريكية ضد

85 - Yesun Yoon, Assessment of the effectiveness of economic sanctions: The cases of Iran, North Korea, Myanmar, and Cuba, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master Of Arts In Security Studies (Far East, Southeast Asia, The Pacific), from the Naval Postgraduate School, California, (June 2017), p34.

86 - Yesun Yoon, Assessment of the effectiveness of economic sanctions: The cases of Iran, North Korea, Myanmar, and Cuba, past reference, p35.

سورية وهذا الدعم كان يأتي بشكل أساسي من قبل الكيانات التي تعمل على استغلال وجود العقوبات الاقتصادية وتسعى لتعظيم أرباحها, فالعقوبات خفضت تنافسية السوق السورية بدرجة كبيرة والكيان الانتهازي يسعى إلى أرباح تتناسب مع درجة المخاطرة"[٨٧]. فتداخل المصالح سواء كانت سياسية أم اقتصادية بين البلدان الهدف والطرف الثالث من اللعبة يجعل من الصعب نجاح العقوبات الاقتصادية في تحقي الأهداف التي فرضت لأجلها.

ج . توفر القدرة على إعادة توزيع تكلفة العقوبات بين الهدف وداعميه:

ولذلك حتى تكون العقوبات الاقتصادية فعالة يجب على الدول الفارضة لها منع الدولة الهدف من إعادة توجيه صفقاتها الاقتصادية إلى الأسواق الأخرى, حيث أن مرونة رأس المال والسلع وكفاءة الأسواق الدولية تمنع وبشكل كبير من وجود الأثر السلبي للعقوبات الاقتصادية على الدول الهدف. فطالما أن كلاً من العرض والطلب على السلع محل التجارة الدولية مرن بما فيه الكفاية فإن الصعوبات التي تعاني منها الدولة الهدف بسبب العقوبات الاقتصادية ستكون منخفضة. وإنه في عالم السلع المتجانسة والسلع التي تتمتع بمرونة إحلالية كبيرة, لا تستطيع الدولة الفارضة للعقوبات التأثير على مجمل شروط التبادل التجاري.

وكلما زاد عدد الدول الداعمة للعقوبات كلما انخفضت قدرة الدولة الهدف على الالتفاف على العقوبات. فالعقوبات على العراق تركت آثاراً كبيرة لأنها كانت مدعومة من قبل معظم المجتمع الدولي, أما حظر التسلح كان له أثر منخفض جداً على بلدان كسورية وميانمار بسبب قدرتهم على شراء الأسلحة بسهولة من روسيا والصين.

د . سلوك أصحاب الأعمال التجارية:

يعتبر سلوك أصحاب الأعمال التجارية عامل حاسم في تحديد درجة نجاح أو فشل العقوبات الاقتصادية. "فشركات الأعمال هدفها الأساسي حتى تحت ضغط العقوبات الاقتصادية هو تحقيق الأرباح. فهي أكثر اهتماماً بأرباحها الخاصة من اهتمامها بدعم أهداف السياسة الخارجية للدولة المرسل. فطالما أن سوق الدولة الهدف مربح بما فيه الكفاية للتبادل والاستثمار على

87 - Richard Branson, Unlearned History: The Ineffectual Application of U.S. Broad Economic Sanctions Against Syria, past reference, p8.

المدى البعيد فإنه حتى شركات المرسل لديها الحافز لعدم الالتزام بالعقوبات المفروضة"[٨٨]. وقد أثبتت التجارب أنه إذا كانت الشركات الوطنية للدولة الفارضة تضع قيمة عالية على تجارتها مع الدولة الهدف فإنها ستختار انتهاك العقوبات بغض النظر عن تهديدات حكومة الدولة الفارضة. فمن خلال سلوك أصحاب الأعمال التجارية يمكن تفسير عدم إحداث العقوبات الاقتصادية أثراً اقتصادياً وفق الآتي:

- ليس من السهل على الشركات أن تسحب أصولها وممتلكاتها بسرعة من الدولة المضيفة بعد أن تكون قد استثمرت فيها كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وهكذا إذا لم تعتبر الشركات التي تسعى لتحقيق الربح بأن العقوبات الاقتصادية إلزامية فمن المحتمل أن تتصرف بناءً على توقعاتها طويلة المدى لإمكانية السوق في الدولة المضيفة.
- عندما تنسحب شركات الأعمال التابعة للدولة الفارضة للعقوبات من الدولة الهدف فإنها تفتح فرص لشركات أخرى, فالعقوبات تميل لإحداث عرقلة اقتصادية عبر نقص إمدادات السلع والخدمات التي تصبح نادرة جداً, وظروف عدم التأكد هذه قد تؤدي إلى زيادة الطلب العام وهكذا تتزايد أسعار السلع بشكل كبير, مما يشجع شركات أخرى على تعبئة الفراغ. وهكذا تخفق العقوبات الاقتصادية في عرقلة اقتصاد الدولة الهدف.
- من المتوقع أيضاً أن لا تتأثر كمية الصادرات والواردات الإجمالية من قبل الشركات الأجنبية بالعقوبات، فبالرغم من أن المرسل قد يكون قادراً على منع شركاته من التعامل مع الدولة الهدف, فإن موردون بديلون في عالم الأعمال المعولم سيعوضون بسهولة القيمة المفقودة بالتجارة مع الهدف. وبذلك ينظر للعقوبات على أنها غير فعالة (غير مؤثرة) لأن بلدان الهدف قادرة على إيجاد أسواق بديلة أو تعديل مشترياتها للتحكم بالواردات.

٣-٢. العوامل السياسية التي تحول دون قدرة العقوبات الاقتصادية على تحقيق أهدافها:

لأن القادة السياسيون في بلدان الهدف قادرون على تكييف سياستهم الاقتصادية لتحقيق منافع سياسية, يمكنهم استخدام سلطتهم لزيادة حجم التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية من البلدان الأخرى حتى في ظل العقوبات الاقتصادية. وبناءً على ذلك فإن نجاح العقوبات الاقتصادية

[88] - Geiguen Shin, Seung-Whan Choi, Shali Luo, Do economic sanctions impair target economies?, International Political Science Review, Vol. 37(4), (2016), p488.

يعتمد بشكل كبير على قدرة حكومة الدولة الهدف على موازنة الضغط الاقتصادي المفروض من قبل الدولة المرسل. على سبيل المثال, "عندما حاولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحد من المساعدات الأجنبية بما فيها المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى بنما وتجميد الأصول البنمية في البنوك الأمريكية في كانون الأول ١٩٨٧, خفف (Noriega) صدمات العقوبات بنجاح بتخفيض الإنفاق الحكومي بأكثر من خمسين بالمائة, وبزيادة الإنفاق الاستثماري بشكل كبير في إصلاحات وتحسينات البنية التحتية, وبذلك أدت العقوبات الاقتصادية إلى خسارة شركات الولايات المتحدة لأعمالها في بنما بدلاً من معاقبة نظام (Noriega)، وهذه التعديلات الاقتصادية أبقت بنما مرنة بما فيه الكفاية"[٨٩].

وتعد الحوافز الضريبية أيضاً أداة سياسية فعالة يمكن استخدامها من قبل قادة الدول الهدف, فتخفيض الضرائب على دخل الشركات والضرائب على الملكية والضرائب على المبيعات, تسمح للدول الهدف بتحفيز الشركات وجذب الاستثمارات رغم العقوبات. حيث أن معدلات الضرائب المنخفضة هي إحدى العوامل الأساسية في تفسير اختيار الشركات الدولية لمواقعها. فاستخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي والتبادل التجاري يخفض من فعالية العقوبات الاقتصادية.

علاوة على ذلك, يمكن للمجموعات التجارية المحلية أو المنظمات السياسية أن تلعب دوراً أساسياً في سياسة العقوبات. فنسبة كبيرة من إجمالي التجارة العالمية تتم حالياً ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية, كالاتحاد الأوربي والنافتا ورابطة جنوب شرق آسيا ودول الميركوسور, "فالتدفقات التجارية ضمن الإقليم تحدث مناطق اقتصادية إقليمية تجعل إيقاع ضرر اقتصادي حاد على الدول الهدف أمراً صعباً لأنه من المحتمل أن ينتقل القادة السياسيون متى أرادوا ذلك إلى التجمع الاقتصادي التابعين له عندما تفرض عليهم العقوبات من غير الدول الأعضاء, وبذلك يمنعون أو يخفضون من المعاناة الاقتصادية"[٩٠]. هذه المزايا يمكن أن تعمل لمصلحة البلدان الهدف الراغبة بالاستفادة من المصادر السياسية لتخفيض الأضرار الناجمة عن العقوبات.

---

89 - Geiguen Shin, Seung-Whan Choi, Shali Luo, Do economic sanctions impair target economies?, past reference, p489.

90 - Geiguen Shin, Seung-Whan Choi, Shali Luo, Do economic sanctions impair target economies?, past reference, p489.

الفصل الثاني

المنهجيات المستخدمة لدراسة العقوبات الاقتصادية

تبدو العقوبات الاقتصادية على أنها ظاهرة شائعة ومتكررة الاستخدام في التفاعلات بين الدول وخاصة في حالات النزاع ورغم انتشار استخدامها كأداة سياسية إلا أن الأدبيات المختلفة للعقوبات الاقتصادية لم تتوصل إلى إجماع حول سبب فرض هذه العقوبات وفيما إذا كانت ناجحة في تحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها, وقد بينت معظم الدراسات أن العقوبات الاقتصادية نادراً ما تحقق الأهداف التي فرضت لأجلها, الأمر الذي يضعنا أمام تساؤل مهم: لماذا تفرض العقوبات الاقتصادية؟. وبهدف الإجابة على هذا السؤال سنتناول في هذا الفصل كيفية تحليل أثر العقوبات الاقتصادية باستخدام منحنيات العرض، بالإضافة إلى كل من أسلوب نظرية الألعاب ومنهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والحرب التجارية الأمريكية الصينية.

حيث "تعتمد نظرية العقوبات الاقتصادية في تحليلها على ثلاثة مناهج أساسية: يستند الأول إلى تحليل التكلفة والعائد (المباشرة والاجتماعية). ويعتمد الثاني على أسلوب نظرية الألعاب لتفسير قيادة دولة ما لحملة العقوبات وكيفية التعاون بين الدول الفارضة الرئيسية وحلفائها. ويتمثل المنهج الثالث بأسلوب دراسة الحالة, حيث يعتمد على دراسة كل حالة لاستخلاص محددات نجاح أو فشل حملة عقوبات معينة ومن خلال مقارنة الحالات المختلفة التي تمت دراستها يمكن الوصول إلى تعميم لهذه المحددات"[٩١].

أولاً: تحليل تأثير العقوبات الاقتصادية باستخدام منحنيات العرض.

يعتبر نموذج منحنيات العرض الذي قدمه كل من "(Kaempfer and Lowenberg)"[٩٢]، مفيد لتحليل تأثير العقوبات الاقتصادية على الأسعار النسبية للصادرات والواردات, ويدعى أيضاً منحنيات الطلب المتبادلة, ويعبر عن مستوى الواردات بالنسبة للصادرات عند مستويات مختلفة من الأسعار. وهذا النموذج لا يمكننا فقط من إظهار تأثير العقوبات المطبقة على شروط التبادل

[٩١] - محمود حسن حسنى, العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي "دراسة لمحددات النجاح", المرجع السابق, ص٢-٣.

[92] - William H. Kaempfer and Anton D. Lowenberg, The Political Economy of Economic Sanctions, Handbook of Defense Economics, Volume 2, (2007).

التجاري بل يمكننا أيضاً من إظهار تأثيرها على الرفاهية (التوازن العام). ويظهر الشكل التالي التوازن التجاري الدولي في حال وجود عقوبات اقتصادية:

الشكل رقم (١) توازن التجارة الدولية في ظل العقوبات الاقتصادية.

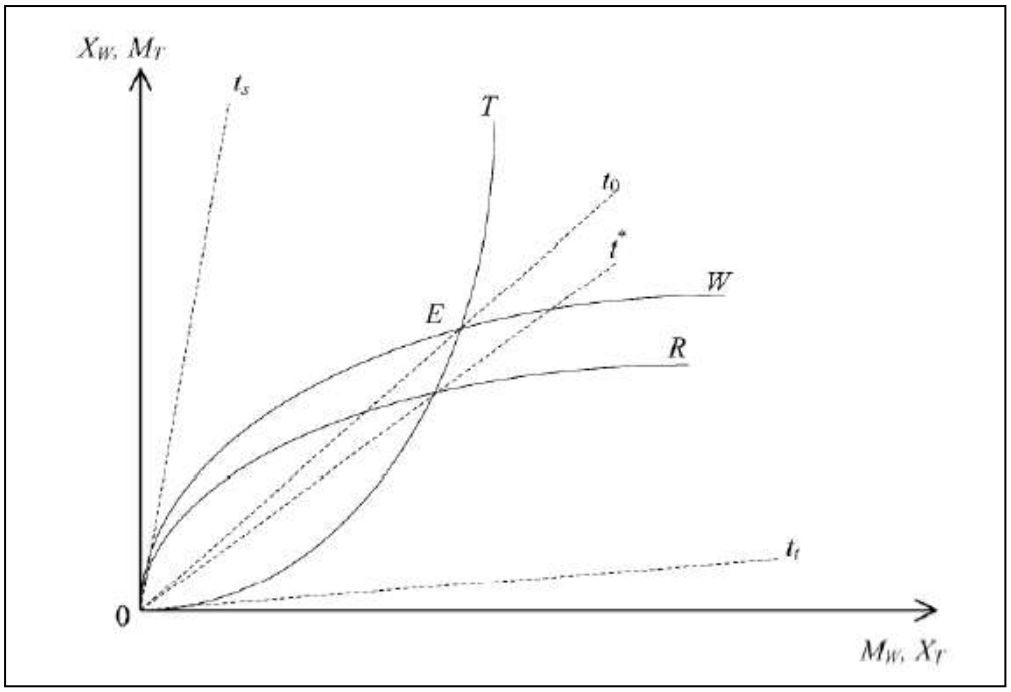

Source: William H. Kaempfer and Anton D. Lowenberg, The Political Economy of Economic Sanctions, Handbook of Defense Economics, Volume 2, (2007), P873.

يحصل التوازن الأولي عند تقاطع المنحيين (T, W), يمثل المنحنى T الدولة المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية, بينما يمثل المنحنى W شركائها التجاريين من بقية دول العالم. كمية السلع المصدرة من قبل الدولة T (X_T) على المحور الأفقي بينما كمية السلع المستوردة منها (M_T) على المحور العمودي.

جميع نقاط المنحنى T تعبر عن نقاط توازن محتملة للتجارة الدولية بالنسبة للدولة الهدف, وهي الكمية من الواردات التي تعظم الرفاهية مقابل كمية محددة من الصادرات عند مستوى معين من الأسعار. الأسعار النسبية أو شروط التبادل التجاري هي عبارة عن نسبة الصادرات إلى الواردات متمثلة بميل شعاع من المبدأ إلى نقطة على منحنى العرض. "وعندما تنتقل الدولة الهدف من المبدأ على طول منحنى العرض خاصتها تصبح قادرة على شراء مزيد من الواردات بتكلفة أقل

من ناحية الصادرات بالنسبة للواردات, بمعنى أن شروط التبادل التجاري بالنسبة لها قد تحسنت وهذا يؤدي إلى زيادة رفاهية تلك الدولة"[٩٣].

يمثل المنحنى W منحنى العرض المركب لبقية دول العالم التي لها علاقات تجارية مع الدولة الهدف, فصادرات بقية دول العالم هي واردات الدولة الهدف ($X_W = M_T$) وواردات بقية دول العالم هي صادرات للدولة الهدف ($M_W = X_T$). نفترض أن الدولة الهدف تمتلك ميزة نسبية بالنسبة للسلعة على المحور الأفقي فهي المورّد الأساسي لهذه السلعة في السوق الدولية وبقية دول العالم هي المستورد المحتمل لهذه السلعة والمصدر لسلعة أخرى.

نقطة تقاطع المنحيين T و W تمثل توازن التجارة الدولية في نموذج منحنى العرض لسلعتين (وهذه النقطة تأخذ بعين الاعتبار ظروف العرض والطلب لكلا الطرفين), وعند التقاطع تكون شروط التبادل التجاري المعطاة t_0 تحقق المساواة بين العرض والطلب, أي المساواة بين الصادرات والواردات في السوق العالمية لكلتا السلعتين.

ملاحظات على الشكل رقم (١):

عندما يرتفع السعر النسبي للسلعة (X) تصبح الدولة الهدف مستعدة وراغبة بزيادة كل من صادراتها وارداتها وفق ما يبينه الشكل التالي:

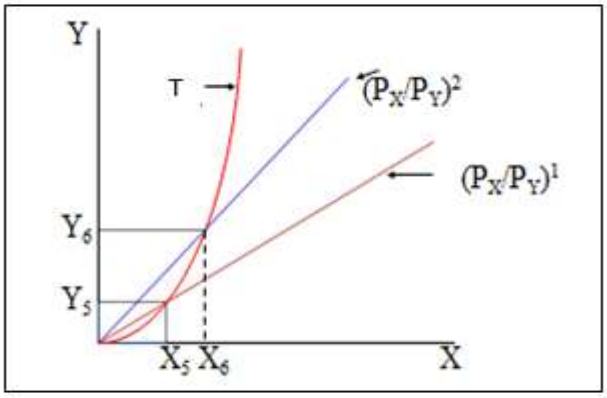

وزيادة الطلب على الواردات من قبل الدولة الهدف ينقل منحنى العرض خاصتها باتجاه اليمين مما يجعل شروط التبادل التجاري بالنسبة لها أسوأ وفق ما يبينه الشكل التالي:

93 - William H. Kaempfer and Anton D. Lowenberg, The Political Economy of Economic Sanctions, past reference, P872.

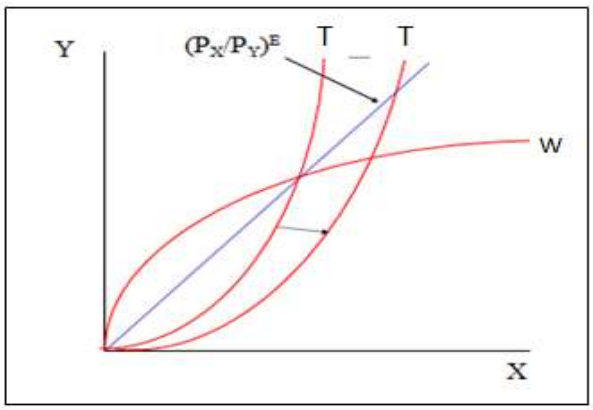

وبالنسبة للدول الصغيرة فإن منحنى عرض بقية دول العالم عبارة عن خط مستقيم لأن الدول الصغيرة لا يمكن لها التأثير على الأسعار العالمية وبالتالي على شروط التبادل التجاري وفق ما يبينه الشكل التالي:

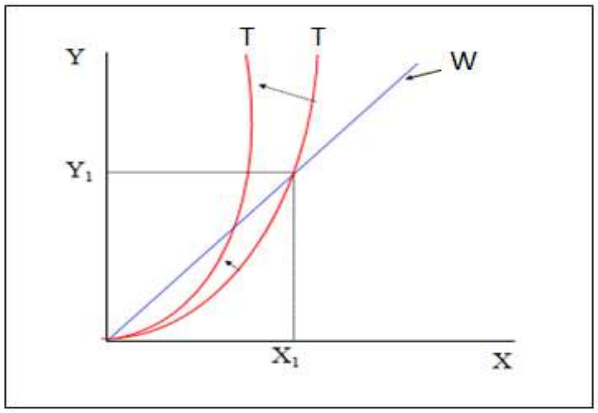

وبذلك كلما كانت الدولة أصغر وأكثر اعتماداً على التجارة الخارجية كان منحنى العرض خاصتها أكثر انحناءً.

وبالعودة إلى الشكل رقم (١):

في حالة العقوبات متعددة الأطراف: تخفض هذه العقوبات فرص التبادل التجاري بين الدولة الهدف وبقية دول العالم, وكنتيجة تنتقل الدولة الهدف من حالة التوازن في النقطة E (حالة الاعتماد على التجارة الخارجية) إلى المبدأ 0 (حالة الاكتفاء الذاتي), وهذا يجعل شروط التبادل التجاري بالنسبة لها أسوأ فتنتقل من t_0 إلى t_t.

ولا يظهر هذا النموذج فقط التأثيرات على الدولة الهدف ولكن أيضاً على بقية دول العالم التي تحالف المرسل, وهكذا بتطبيق المقاطعة الكلية ضد شريكها التجاري فالدول المتحالفة مع المرسل

تفرض على نفسها شروط الاكتفاء الذاتي, وهذا يؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري لديها من t_0 إلى t_s. إلا أن بعض الدول المتحالفة مع المرسل قد تصبح مصدرة للسلع التي كانت تستوردها من الهدف وبالتالي تستفيد من فرض العقوبات. فشروط التبادل التجاري بالنسبة لبقية دول العالم ستتدهور لكن إعادة التوزيع المتباين ضمن بلدان التحالف سيدل على شروط تبادل تجاري أفضل بالنسبة لبعض الدول.

هذا النموذج يفترض أن البلدان المتحالفة مع المرسل تعمل كوحدة واحدة (بدون وجود راكب مجاني), وهذا بخلاف ما هو عليه الحال في العالم الحقيقي. ويحدد تغير شروط التبادل التجاري في موقع معطى بمقدار انحناء منحنى العرض، فالبلدان الكبيرة جداً مكتفية ذاتياً بما فيه الكفاية لأن لا تحصد مكاسب كبيرة جداً من التجارة, فهي لن تعاني كثيراً من الامتناع عن التجارة المصاحبة للعقوبات, وهكذا فإن منحنيات العرض للدول الكبيرة لديها انحناء صغير جداً وتشبه تقريباً الشعاع المستقيم الخارج من المبدأ. أما الدول الصغيرة تميل لأن تكون أكثر اعتمادية على التجارة, طلب وعرض هذه الدول من السلع تتميز بعدم المرونة السعرية وهذه الدول يمكن أن تعاني كثيراً من فرض العقوبات, وهكذا فالدول الصغيرة تميل لأن يكون انحناء منحنى العرض لديها أكبر بكثير من البلدان الكبيرة، وهذا يساعدنا في فهم سبب أنه في معظم الحالات الواقعية تكون الدولة المرسل كبيرة واقتصاديات الهدف صغيرة.

أما في حالة العقوبات أحادية الجانب: فإن منحنى عرض بقية دول العالم هو R وهذا المنحنى مخفض بانسحاب الدولة الفارضة للعقوبات من التجارة مع الدولة الهدف, مما يدل على أن منحنى العرض الجديد يجب أن يكون له درجة أكبر من الانحناء (التقوّس) من المنحنى الأولي. ولأنه فقط دولة واحدة تفرض العقوبات ضد الهدف فهذا لن يؤدي إلى وصول الدولة الهدف إلى حالة الاكتفاء الذاتي كما في حالة العقوبات المتعددة الأطراف, فللدولة الهدف فرصة للمتاجرة مع بقية البلدان. وطبيعياً حتى في حالة العقوبات أحادية الجانب فإن شروط التبادل التجاري بالنسبة للدولة الهدف t^* تصبح أسوأ بالمقارنة مع حالة التجارة الدولية الأولية t_0, فمرونة التجارة ومدى التغير من W إلى R يحددان درجة التدهور في شروط التبادل التجاري للدولة الهدف.

ومن حيث تأثير العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب على الدولة المرسل نجد أن النتائج نفسها تنطبق على حالة العقوبات متعددة الأطراف, فالعقوبات تدل على حرمان المرسل من مصدر

رخيص لوارداته. وكذلك عندما لا يوجد سوق بديل للمرسل بين بقية دول العالم فإنه سيضطر إلى اللجوء إلى الاكتفاء الذاتي. وكنتيجة فإن المرسل يجد نفسه أسوأ حالاً في حال الاستمرار بالعقوبات على الدولة الهدف التي لا تزال لديها الفرصة للمتاجرة مع بقية دول العالم عند شروط تبادل تجاري أدنى، إلا أن هذه النتيجة تفترض عدم تحويل صادرات وواردات الدولة الهدف عبر البلدان الثالثة غير الفارضة للعقوبات. كما أنه عندما تكون السلع المتبادلة بين هذه الدول قابلة للإحلال (الاستبدال) بشكل مثالي فالعقوبات لن يكون لها أي تأثير, باستثناء تكاليف الصفقات الأعلى الناتجة عن تكاليف النقل. بالإضافة إلى ذلك إذا كان كل من الهدف والمرسل أعضاء في مجموعات دولية أكبر (كتل تجارية) عندها فالعقوبات الاقتصادية لن تتعارض مع قدرة الدولة على القيام بالتجارة.

وهكذا فإن درجة تأثير العقوبات على كل من المرسل والهدف تعتمد على عدد وحجم الدول الأخرى الراغبة بالاستمرار بالمتاجرة وعلى مرونة منحنيات العرض التجارية لهذه الدول. فالعقوبات تحدث فرصة للدول غير الأعضاء في تحالف المرسل عبر عمليات النقل والتهريب للحصول على العوائد عبر استمرار التجارة مع الهدف. وهكذا فالحافز للدخول في عملية كسر العقوبات (خرق العقوبات) يزداد بزيادة شدة العقوبات, لذلك فهو أكبر في حالة العقوبات متعددة الأطراف منه في حالة العقوبات أحادية الجانب.

ثانياً: نظرية الألعاب والعقوبات الاقتصادية.

تعرف نظرية الألعاب (المباريات) بأنها تحليل رياضي لحالات اختلاف المصالح حول قضية معينة بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة في ظل الظروف المعطاة. ويلجأ إليها كل من عليه اتخاذ قرار استراتيجي يتحسب فيه لرد فعل الآخرين، حيث لا تعتمد نتيجة اللعبة على تحركات مشارك واحد، بل على تحركات الطرف المقابل أيضاً. وبالرغم من الاستخدامات العديدة لنظرية الألعاب إلا أهم هذه الاستخدامات يكمن في مجال علم الاقتصاد وهذا ما أوضحه مؤسسوا النظرية (جون فون نيومان وأوسكار مورجنستيرن) في كتابهما "نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي"[٩٤].

[94] - John Von Neuman and Oskar Morgenstern, Theory of game and economic behaviour, Princeton university, (1944).

"نظرية العقوبات الاقتصادية يجب أن تبنى على حقيقة أن العقوبات عبارة عن لعبة تتضمن طرفين أو أكثر. وقد استخدمت العديد من الدراسات أدوات نظرية الألعاب لشرح الظروف التي تفرض في ظلها العقوبات الاقتصادية"[٩٥]. كما حاولت الدراسات حول العقوبات الاقتصادية تفسير سبب فشل العقوبات الاقتصادية في معظم الأحيان, حيث بين كل من (Dean Lacy and Emerson M. S. Niou) أنها تنجح فقط في ثلث الحالات وهذا النجاح يتم بشكل جزئي. فإذا كانت العقوبات الاقتصادية مكلفة وعرضة للفشل فلماذا تطبق في النزاعات الدولية؟.

١. لعبة العقوبات الاقتصادية بشكلها الشامل.

حالات العقوبات الاقتصادية تتضمن الدولة الفارضة التي تريد من الدولة الهدف الاستجابة لمطالبها بشأن قضية معينة (X) وذلك للحصول على تنازلات منها بشأن القضية المتنازع عليها, وقد تهدد الدولة الفارضة (المرسل) بالعقوبات (S), وللتبسيط نفترض بأن القضية المتنازع عليها لها نتيجتين, كأن تقول $X = \{x, \sim x\}$ حيث تشير x إلى الاستجابة لطلب المرسل بشأن القضية و$\sim x$ تشير إلى عدم الاستجابة. والعقوبات أيضاً لها نتيجتين $S = \{s, \sim s\}$ حيث تشير s إلى فرض عقوبات و$\sim s$ إلى عدم فرض عقوبات.

"التحركات الاستراتيجية"♣ في اللعبة تبدأ بخيارات المرسل فيما إذا كان سيقوم بالتهديد بالعقوبات أم لا, فإذا اختار التهديد بالعقوبات فالهدف إما أن يمتثل لمطالب المرسل أو لا يمتثل لها, فإذا لم يمتثل يقرر المرسل فيما إذا كان سيفرض العقوبات أم لا, فإذا اختار فرض العقوبات فإن الهدف سيقرر فيما إذا كان سيزعن لمطالب المرسل أم لا. فالخيارات المتاحة أمام اللاعبين على التتابع هي:

- المرسل: (التهديد بالعقوبات, عدم التهديد بالعقوبات).
- الهدف: (الامتثال لمطالب المرسل, عدم الامتثال لمطالب المرسل).
- المرسل: (فرض عقوبات, عدم فرض عقوبات).
- الهدف: (الإذعان لمطالب المرسل، عدم الإذعان لمطالب المرسل).

---

[95] - Dean Lacy and Emerson M. S. Niou, A Theory of Economic Sanctions and Issue Linkage: The Roles of Preferences, Information, and Threats, Journal Of Politics, Vol. 66, No. 1, (February 2004), P 25-26.

♣ - تعرف الاستراتيجية بأنها مجموعة من السياسات و الخطط التي تصف تحركات المتنافسين التي سيقومون بها خلال اللعبة.

النتائج المحتملة للعبة هي:

- O1 = (عدم التهديد) = الوضع الراهن
- O2 = (تهديد, امتثال) = $(x, \sim s)$
- O3 = (تهديد, عدم امتثال, عقوبات, عدم إذعان) = $(\sim x, s)$
- O4 = (تهديد, عدم امتثال, عقوبات, إذعان) = (x, s)
- O5 = (تهديد, عدم امتثال, عدم فرض عقوبات) = $(\sim x, \sim s)$

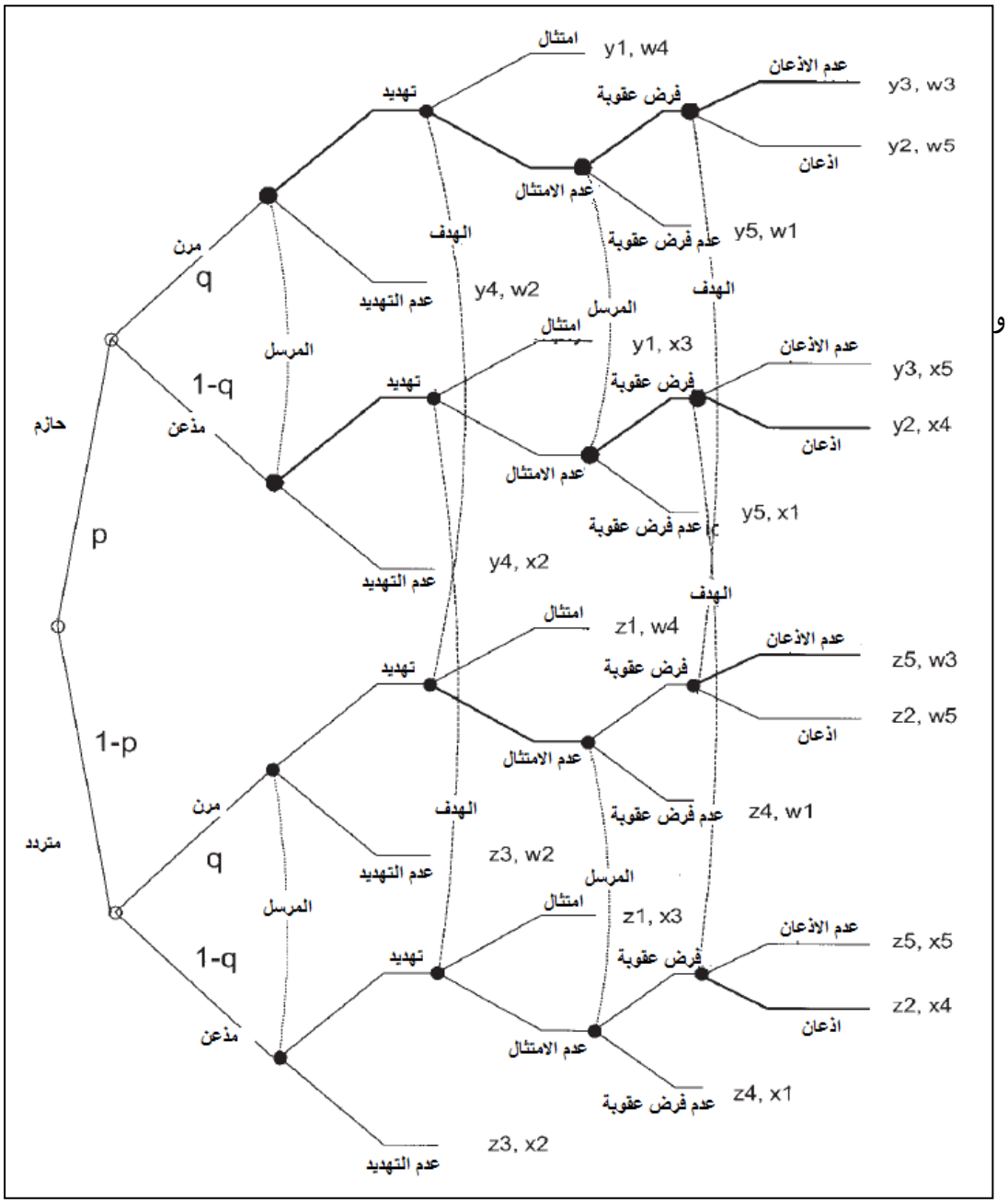

Source: Dean Lacy and Emerson M. S. Niou, A Theory of Economic Sanctions and Issue Linkage: The Roles of Preferences, Information, and Threats, past reference, P28.

يظهر الشكل رقم (٢) تسلسل الحركات: حيث يبين لعبة تهدد فيها الدولة المرسل بالعقوبات في المرحلة الأولى بعد ذلك تقرر فيما إذا كانت ستصعد أم تخفض النزاع في المرحلة التالية. وهذه "اللعبة متوافقة مع حجة (Baldwin, 1985) التي تقول بأن دراسة العقوبات تتطلب أيضاً دراسة بدائل العقوبات، فأي نزاع يبدأ عادة بالتهديد من قبل المرسل, يلي ذلك رد فعل من قبل الهدف, يتبع ذلك فعل من قبل المرسل إما أن يصعد أو يخفف النزاع"[٩٦].

قد تكون تفضيلات اللاعبين (الاستراتيجيات المفضلة للاعبين) منفصلة أو غير منفصلة عن بعضها. تكون تفضيلات اللاعب منفصلة إذا كانت نتيجته المفضلة بشأن القضية المتنازع عليها (X) لا تعتمد على – يمكن فصلها عن – نتيجة (S). وتكون غير منفصلة إذا كانت النتيجة المفضلة للاعب بشأن القضية (X) لا يمكن فصلها عن نتيجة (S).

والجدول التالي يوضح "عوائد (مردود)"♣ الهدف وعوائد المرسل من كل استراتيجية محتملة:

الجدول رقم (١) عوائد الهدف وعوائد المرسل "(لوحة المردود)"♠.

النتيجة	الهدف		المرسل	
	مرن	مذعن	حازم	متردد
O1 = (عدم التهديد)	w2	x2	y4	z3
O2 = (تهديد, امتثال)	w4	x3	y1	z1
O3 = (تهديد, عدم امتثال, عقوبات, عدم إذعان)	w3	x5	y3	z5
O4 = (تهديد, عدم امتثال, عقوبات, إذعان)	w5	x4	y2	z2
O5 = (تهديد, عدم امتثال, عدم فرض عقوبات)	w1	x1	y5	z4

الهدف المرن يفضل المعاناة من العقوبات وعدم الامتثال أو الإذعان لمطالب المرسل, أما الهدف الطيّع (المذعن) سيقرر الامتثال وعدم تحمل العقوبات. وكلا الدولتين تفضلان النتيجة O5 = (تهديد, عدم امتثال, عدم فرض عقوبات) لأنها تعني تحقيق نصر للهدف يمكن أن يحمل معه منافع مستقبلية كالسمعة الحسنة والتأمين الدولي ضد العقوبات المستقبلية. والنتيجة الأسوأ للهدف الطيع هي O3 = (تهديد, عدم امتثال, عقوبات, عدم إذعان), أما النتيجة الأسوأ للهدف المرن هي أما O2 = (تهديد, امتثال) أو O4 = (تهديد, عدم امتثال, عقوبات, إذعان),

[96] - David A. Baldwin, Economic Statecraft, Princeton: Princeton University Press, (1985),p45.

♣ - لكل إستراتيجية مردود وهو القيمة التي يحصل عليها اللاعب نتيجة اختياره لتلك الإستراتيجية.

♠ - لوحة المردود: هي وسيلة لتوضيح استراتيجيات ومردودات لعبة بين اثنين من اللاعبين.

وبالنسبة للهدف المرن سنفترض أن O4 أسوأ من O2 لأنه من الأسوأ المعاناة من العقوبات قبل الإذعان لها بدلاً من الإذعان دون فرض العقوبات.

- فبالنسبة للهدف الطيع: O5> O1> O2> O4> O3.
- وبالنسبة للهدف المرن: O5 > O1> O3> O2> O4.

إن ترتيب تفضيلات الهدف الطيع هو:

$$(\sim x, s) \prec (x, s) \prec (x, \sim s) \prec (\sim x, \sim s)$$

هذا الترتيب غير منفصل لأن نتيجة $\sim s$ هي أن $\sim x \succ x$ ونتيجة s هي أن $x \succ \sim x$. أما تفضيلات الهدف المرن منفصلة, وهي على الشكل التالي:

$$(x, s) \prec (x, \sim s) \prec (\sim x, s) \prec (\sim x, \sim s)$$

فبهذه الحالة $\sim x \succ x$ سواء فرضت العقوبات أم لا.

نفترض بأن المرسل يفضل عدم فرض عقوبات اقتصادية إذا امتثل الهدف لمطالبه, وبالتالي فإن المرسل يفضل دائماً تجنب تكلفة العقوبات الاقتصادية. فترتيب تفضيلات المرسل قد يكون على الشكل التالي: O2> O4> O1> O5> O3. وهي تكافئ:

$$(\sim x, s) \prec (\sim x, \sim s) \prec (x, s) \prec (x, \sim s)$$

فتفضيلات المرسل في هذه الحالة منفصلة لأنه يفضل دائماً عدم فرض العقوبات سواء استجاب الهدف لمطالبه أم لم يستجيب, ويسمى المرسل في هذه الحالة بالمتردد. ومن الممكن أن تكون تفضيلات المرسل على الشكل التالي: O2> O4> O3> O1> O5. وهي تكافئ:

$$(\sim x, \sim s) \prec (\sim x, s) \prec (x, s) \prec (x, \sim s)$$

فإذا استجاب الهدف فالمرسل يفضل عدم فرض عقوبات, وإذا لم يستجب الهدف فالمرسل يفضل فرض عقوبات, فتفضيلات المرسل غير منفصلة ويسمى عندها بالحازم لأنه يفضل تحمل تكلفة العقوبات في حال عدم امتثال الهدف لمطالبه. وقد يأخذ هذا الترتيب من قبل الدولة التي لا تريد فقدان مصداقيتها في المفاوضات الدولية حتى في حال عدم معاناة الهدف من العقوبات. يفضل

المرسل في كلا الحالتين (الحازم والمتردد) الوضع الراهن O1 بدلاً من O5 بسبب خسارة السمعة والمصداقية الناتجة عن التراجع عن فرض عقوبات ضد الهدف بعد التهديد بها.

وكمثال على ذلك "المفاوضات بين الولايات المتحدة والصين حول مفهوم (الدولة الأكثر رعاية), ففي عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ قررت إدارة كلينتون بأن الولايات المتحدة لن تطبق مبدأ الدولة الأكثر رعاية على الصين وذلك إذا لم تحسّن الصين من سجل حقوق الإنسان لديها, وهذا يعتبر نوع من أنواع العقوبات الاقتصادية. أرادت الولايات المتحدة من الصين أن تعتقد بأنها المرسل الحازم الذي يفضل عدم فرض عقوبات اقتصادية إذا استجابت الصين لمطالبه بشأن حقوق الإنسان ويفضل فرض عقوبات إذا امتنعت عن الاستجابة. بعد ذلك كشفت إدارة كلينتون بأن تفضيلاتها كانت منفصلة: فهي تفضل عدم فرض عقوبات على الصين سواء استجابت لمطالبها أم لم تستجيب. ويمكن وصف هذا المرسل بأنه متردد فقد أشارت الإدارة ببساطة إلى أن تفضيلاتها غير منفصلة بينما كانت منفصلة (مستقلة) بالحقيقة, وكانت هذه استراتيجية من أجل انتزاع تنازلات من الصين بشأن حقوق الإنسان"[٩٧].

الهدف الطيع يرى أن كلفة العقوبات الاقتصادية أكبر من المنافع الناجمة عن عدم الامتثال لمطالب المرسل بشأن القضية المتنازع عليها, بينما الهدف المرن يرى العكس, وهذا من وجهة نظر اقتصادية. غير أن تفضيلات الهدف المرن قد تعود لاعتبارات غير اقتصادية, كالكلف السياسية المحلية والدولية للامتثال. وبشكل مشابه يفضل المرسل الحازم فرض العقوبات سواء امتثل الهدف أم لم يمتثل, لكن المتردد يفضل عدم فرض العقوبات. فالاختلاف بين النوعين قد يكون بسبب اختلافات قدراتهم على تحمل الكلف الاقتصادية أو السياسية لفرض العقوبات.

وفي لعبة المعلومات الكاملة ليس من الضرورة فرض العقوبات, فالدولة التي تفرض العقوبات الاقتصادية ستعلم فيما إذا كان مقدراً لها النجاح أو الفشل, وبالتوازي ستعلم الدولة الهدف ذلك. ففي حالة التوازن, الدولة الهدف التي ستغير سلوكها نتيجة العقوبات ستقوم بذلك أيضاً بمجرد التهديد بالعقوبات. عندها فالدولة المرسل ستكتفي بالتهديد بالعقوبات والدولة الهدف ستمتثل, إلا أن هذا لا يعبر عن العقوبات الاقتصادية في الواقع.

---

[97] - Dean Lacy and Emerson M. S. Niou, A Theory of Economic Sanctions and Issue Linkage: The Roles of Preferences, Information, and Threats, past reference, P31.

٢. لعبة العقوبات الاقتصادية ذات المعلومات الناقصة.

في اللعبة التالية اللاعب لا يعرف بدقة ترتيب تفضيلات اللاعب الآخر, بذلك تكون اللعبة وجه من أوجه ألعاب المعلومات الناقصة. فقد يكون لدى المرسل تفضيلات مستقلة أو غير مستقلة لفرض العقوبات, والهدف قد يكون له تفضيلات مستقلة أو غير مستقلة للاستجابة للقضية المتنازع عليها. فالهدف لا يعرف ما إذا كان المرسل حازم أم متردد والمرسل لا يعرف ما إذا كان الهدف مرن أم طيّع.

نفترض أن الهدف لديه احتمال p بأن المرسل حازم واحتمال 1−p بأن المرسل متردد. والمرسل لديه احتمال q بأن الهدف مرن واحتمال 1−q أنه طيّع.

من خلال شجرة اللعبة: إذا كان المرسل حازم فهو مهتم دائماً بالتهديد بالعقوبات بدلاً من أن يقبل بالوضع الراهن، فإن لم يمتثل الهدف سيفرض المرسل عقوبات إذا كان حازم ولن يفرضها إذا كان متردد. إذا كان الهدف مرن فإن "استراتيجيته المهيمنة (المسيطرة)"♣ ليست للامتثال لمطالب المرسل. عبر أخذ الاستراتيجيات المسيطرة وإزالة الاستراتيجيات المتبقية للهدف والمرسل يمكننا حل اللعبة. فبالنسبة للمرسل نضع الاستراتيجية الأولى للاعب الحازم والثانية للمتردد، وبالنسبة للهدف تلعب الاستراتيجية الأولى من قبل اللاعب المرن والثانية من قبل الطيّع:

بالنسبة للمرسل:

- (تهديد/فرض عقوبة, تهديد/فرض عقوبة) = (TS, TS)
- (تهديد/فرض عقوبة, تهديد/عدم فرض عقوبة) = (TS, T~S)
- (تهديد/فرض عقوبة, عدم التهديد/فرض عقوبة) = (TS, ~TS)
- (تهديد/فرض عقوبة, عدم التهديد/عدم فرض عقوبة) = (TS, ~T~S)

بالنسبة للهدف:

- (عدم الامتثال/ عدم الإذعان, امتثال/إذعان) = (~C~C, CC)
- (عدم الامتثال/ عدم الإذعان, عدم الامتثال/إذعان) = (~C~C, ~CC)

♣ - الاستراتيجية المسيطرة (المهيمنة) هي الاستراتيجية المفضلة لأحد اللاعبين بغض النظر عن الاستراتيجية التي قد يتبعها اللاعب الآخر.

والجدول التالي يوضح التوازنات في الشكل الطبيعي المكافئ للعبة بشكلها الشامل:

الجدول رقم (٢) التوازنات في الشكل الطبيعي المختصر.

المرسل (حازم, متردد)	الهدف (مرن, طيّع)	
	(~C~C, CC)	(~C~C, ~CC)
(TS, TS)	pqy3+p(1−q)y1+(1−p)qz5+(1−p)(1−q)z1 pqw3+p(1−q)x3+(1−p)qw3+(1−p)(1−q)x3	pqy3+p(1−q)y2+(1−p)qz5+(1−p)(1−q)z2 pqw3+p(1−q)x4+(1−p)qw3+(1−p)(1−q)x5
(TS, T~S)	**pqy3+p(1−q)y1+(1−p)qz4+(1−p)(1−q)z1** **pqw3+p(1−q)x3+(1−p)qw1+(1−p)(1−q)x3**	pqy3+p(1−q)y2+(1−p)qz4+(1−p)(1−q)z4 pqw3+p(1−q)x4+(1−p)qw1+(1−p)(1−q)x1
(TS, ~TS)	**pqy3+p(1−q)y1+(1−p)qz3+(1−p)(1−q)z3** **pqw3+p(1−q)x3+(1−p)qw2+(1−p)(1−q)x2**	pqy3+p(1−q)y2+(1−p)qz3+(1−p)(1−q)z3 pqw3+p(1−q)x4+(1−p)qw2+(1−p)(1−q)x2
(TS, ~T~S)	**pqy3+p(1−q)y1+(1−p)qz3+(1−p)(1−q)z3** **pqw3+p(1−q)x3+(1−p)qw2+(1−p)(1−q)x2**	pqy3+p(1−q)y2+(1−p)qz3+(1−p)(1−q)z3 pqw3+p(1−q)x4+ (1−p)qw2+(1−p)(1−q)x2

السطر الأول في كل خلية للعائد المتوقع للمرسل والسطر الثاني للعائد المتوقع للهدف. لتحديد العوائد في خلية واحدة نفترض أن المرسل اختار (TS, TS) والهدف اختار (~C~C, CC)، هذا الزوج من الاستراتيجيات يعطي أحد النتائج الأربعة التالية:

١. المرسل حازم (بالاحتمال p) والهدف مرن (بالاحتمال q), النتيجة هي y3 للمرسل و w3 للهدف.
٢. المرسل حازم (بالاحتمال p) والهدف طيّع (بالاحتمال 1−q), النتيجة هي y1 للمرسل و x3 للهدف.
٣. المرسل غير حازم "متردد" (بالاحتمال 1−p) والهدف مرن (بالاحتمال q), النتيجة هي z5 للمرسل و w3 للهدف.
٤. المرسل متردد (بالاحتمال 1−p) والهدف طيّع (بالاحتمال 1−q), النتيجة هي z1 للمرسل و x3 للهدف.

فمع (TS, TS: ~C~C, CC) إن:

- العائد المتوقع للمرسل: pqy3+p(1−q)y1+(1−p)qz5+(1−p)(1−q)z1
- والعائد المتوقع للهدف: pqw3+p(1−q)x3+(1−p)qw3+(1−p)(1−q)x3

في الجدول رقم (٢) هناك ثلاثة أزواج من الاستراتيجيات تمثل "توازنات ناش"♣ محتملة مبينة بالخط الغامق وهي:

١. (TS, T~S: ~C~C, CC) = (تهديد/فرض عقوبة, تهديد/عدم فرض عقوبة: عدم الامتثال/ عدم الإذعان, امتثال/إذعان).
٢. (TS, ~TS: ~C~C, CC) = (تهديد/فرض عقوبة, عدم التهديد/فرض عقوبة: عدم الامتثال/ عدم الإذعان, امتثال/إذعان).
٣. (TS, ~T~S: ~C~C, CC) = (تهديد/فرض عقوبة, عدم التهديد/عدم فرض عقوبة: عدم الامتثال/ عدم الإذعان, امتثال/إذعان).

سنختبر في البداية زوج الاستراتيجيات (TS, T~S: ~C~C, CC), فللوصول إلى التوازن في زوج الاستراتيجيات هذا يجب أن لا يكون لدى كل من المرسل والهدف حوافز تدفعهم للانحراف عن الاستراتيجيات المحددة. وهذا يدل على أنه حتى تكون (TS, T~S: ~C~C, CC) استراتيجية توازنية يجب أن يتحقق:

$$qz4 + (1-q)z1 \geq z3 \text{ ------ } (1)$$

$$x3 \geq (1-p)x1 + px4 \text{ ------ } (2)$$

بأخذ المتراجحة الأولى بعين الاعتبار, مع بقاء العوامل الأخرى على حالها, فإن احتمال أن يهدد المرسل المتردد بالعقوبات سيكون أكبر إذا كان:

١. احتمال أن يكون الهدف طيّع أكبر (q منخفضة).
٢. إذا كانت كلفة التراجع بعد التهديد بالعقوبات منخفضة مقارنة بقبول الوضع الراهن (z3− z4 منخفضة).
٣. إذا كانت قيمة امتثال الهدف أعلى بما فيه الكفاية من الوضع الراهن (z3 −z1 كبيرة).

بالنسبة للهدف الطيّع, تقترح المتراجحة الثانية بأن الهدف سيمتثل إذا هُدد وسيذعن إذا عوقب في الحالات التالية:

♣ - حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ثمانية من الاقتصاديين الذين تخصصوا في نظرية الألعاب كان من أشهرهم جون ناش الذي كان من إبداعه أنه اقترح طرق لتحديد الاستراتيجيات المتوقعة للاعبين بناءً على العقلانية.

١. إذا كان احتمال أن يكون المرسل حازم أكبر (p كبيرة).
٢. إذا كانت كلفة الامتثال بشأن القضية المتنازع عليها منخفضة نسبياً.
٣. إذا كانت كلفة العقوبات عالية نسبياً.

عند عكس المتراجحة (١), فإن (TS, ~TS: ~C~C, CC) و(TS, ~T~S: ~C~C, CC) تصبح "استراتيجيات توازنية"♣, مع أن كل منهما تعطي نفس النتيجة والعوائد.

فإذا كان الهدف مرن (q كبيرة), وإذا كانت كلفة التراجع بعد التهديد عالية نسبياً أو إذا لم تكن قيمة امتثال الهدف أعلى بكثير من قيمة قبول الوضع الراهن, فإنه على الأرجح أن المرسل المتردد سيختار عدم التهديد بالعقوبات منذ البداية.

ولاختبار فيما إذا كانت هذه التوازنات الناشية الثلاث هي "توازنات Bayesian"♠ مثالية أيضاً نعتمد على الشكل رقم (٢) الذي يبين أنه لدى الهدف أربع مجموعات من المعلومات، ولكن بما أن المرسل الحازم سيختار دائماً التهديد وفرض العقوبات فإن كل مجموعة من مجموعات المعلومات الأربع هي على مسار التوازن.

وبما أن (TS, ~TS: ~C~C, CC) ليست على مسار التوازن فإن قرار التصعيد من قبل المرسل المتردد غير موثوق, عندها على الدولة المرسل أن تفكر أن عدم فرض العقوبات تحرك (حركة) أفضل من فرضها، وبالتالي فإن حركة المرسل المتردد لفرض العقوبات غير موثوقة (ليست ذات مصداقية).

فمن بين (TS, ~TS: ~C~C, CC) و(TS, ~T~S: ~C~C, CC) فقط الأخيرة تمثل توازن Bayesian مثالي.

وبالتالي فإن كل من (TS, T~S: ~C~C, CC) و(TS, ~T~S: ~C~C, CC) هي توازنات Bayesian مثالية, و(TS, ~TS: ~C~C, CC) تمثل توازن ناش, لكنها ليست توازن Bayesian مثالي.

♣ - الاستراتيجية التوازنية: هي أفضل استراتيجية للاعب بحيث تعطيه أعلى عائد أمام جميع الإستراتيجيات المختارة لمنافسه.
♠ - توازن Bayesian: هو توازن ناش في الألعاب ذات المعلومات الناقصة (غير التامة)، أي في الحالة التي يجب فيها على اللاعب توقع الاستراتيجيات التي سيتم اتخاذها من قبل اللاعب الآخر.

عندما تتحقق المتراجحة الأولى ولا تتحقق الثانية, فليس للّعبة "استراتيجية توازنية صرفة (بحتة)"♣, لكن لديها "استراتيجية توازنية مختلطة"♠ واحدة على الأقل. وهناك احتمال منخفض لتحقق المتراجحة الثانية في حال كان:

١. احتمال أن يكون المرسل متردد أكبر (1−p كبير).
٢. قيمة عدم الامتثال دون فرض عقوبة عالية (x1 عالية).
٣. الاختلاف بين الامتثال بعد التهديد والإذعان بعد العقوبة صغير (x4 −x3 صغيرة).

توازن الاستراتيجية المختلطة هو توازن Bayesian مثالي لأن كل مجموعات المعلومات في اللعبة ستكون متصلة ببعض الاحتمالات، لا يوجد مجموعة معلومات منحرفة عن مسار التوازن.

عند التوازن تكون تفضيلات اللاعب مستقلة في مرحلة فرض العقوبة لكن في مرحلة التهديد قد تكون مستقلة وقد لا تكون، فإذا لم تمتثل الدولة الهدف فالمرسل الحازم سيفرض عقوبات والمتردد لن يفرض.

وبالتالي هناك ملاحظتان هامتان لنتائج التوازن:

١. مرحلة التهديد مهمة لفهم العقوبات, فعندما تكون العقوبات ناجحة فإن هذا النجاح سيأتي غالباً في مرحلة التهديد.
٢. عندما لا يمتثل الهدف تمضي اللعبة إلى العقوبات, ستفرض العقوبات فقط عندما يجتمع المرسل الحازم مع الهدف المرن, وهذا يبين أنه عندما تفرض العقوبات في الواقع فإنها لن تنجح في معظم الأحيان.

وبالاعتماد على نتائج التوازن يمكننا تحديد الشروط التي تتحقق من خلالها كل من النتائج الخمس المحتملة:

♣ - الاستراتيجية الصرفة أو الخالصة أو البحتة: هي الاستراتيجية التي يمارسها اللاعب طوال وقت اللعبة أو المعيار القراري الدائم لاختيار نفس طريقة اللعب طوال اللعبة.

♠ - الإستراتيجية المختلطة أو المركبة: تعبر عن التوزيع الاحتمالي الذي يخصص احتمالات محددة لاختيار كل من الاستراتيجيات البحتة حيث يتم تخصيص نسبة معينة من المرات (احتمال معين) التي يتم فيها تطبيق كل من هذه الاستراتيجيات بحيث يكون مجموع هذه النسب (مجموع الاحتمالات) مساوياً الواحد, أي هي خليط من الإستراتيجيات البحتة التي تحدد بطريقة عشوائية.

النتيجة الأولى: المرسل لا يهدد بالعقوبات.

الشروط: المرسل متردد, بالنسبة للمرسل كلفة التراجع عن فرض العقوبات إن تجاهل الهدف تهديد المرسل عالية, أهمية (قيمة) امتثال الهدف ليست أكبر بكثير من أهمية إبقاء الوضع الراهن. مثال: في إدارة كلينتون الثانية لم تربط الولايات المتحدة الأمريكية تجديد مبدأ الدولة الأكثر رعاية للصين بالتحسينات في سجل حقوق الإنسان.

النتيجة الثانية: المرسل يهدد بالعقوبات الاقتصادية, الهدف يمتثل.

الشروط: نلاحظ أن العقوبات لا تفرض في هذه الحالة. والشروط هي: أن يكون الهدف طيّع, تكلفة الامتثال منخفضة وتكلفة العقوبة عالية, لجعل الشروط كافية:

١. المرسل يعتقد بأن الهدف قد يكون طيّع.
٢. كلفة التراجع عن فرض العقوبات في حال عدم امتثال الهدف منخفضة.
٣. أهمية (القيمة الناتجة عن) امتثال الهدف أكبر بكثير من أهمية المحافظة على الوضع الراهن.

مثال: توقفت الكثير من الدول وناقلات النفط عن تزويد سورية بالوقود بسبب التهديد الأمريكي بفرض عقوبات على من يقوم بتزويد سورية بمصادر الطاقة.

النتيجة الثالثة: المرسل يهدد, الهدف لا يمتثل, المرسل يفرض عقوبات, الهدف لا يذعن.

الشروط: الشرطان اللازمان والكافيان هما أن يكون المرسل حازم والهدف مرن.

مثال: الاتحاد السوفييتي لم يسحب قواته من أفغانستان بعد مقاطعة الحبوب التي فرضتها الولايات المتحدة عليه عام ١٩٧٩، لم ينسحب العراق من الكويت في عامي (١٩٩٠– ١٩٩١) رغم العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة عليه.

النتيجة الرابعة: المرسل يهدد, الهدف لا يمتثل, المرسل يفرض عقوبات, الهدف يذعن.

الشروط: الهدف الطيّع يمتثل دائماً بعد التهديد بالعقوبات, لكن الهدف المرن لن يذعن حتى وإن فرض المرسل عقوبات. لذلك فالنتيجة الرابعة يمكن أن تحدث فقط عبر استراتيجية توازنية

مختلطة, أي عند ما تكون المتراجحة الثانية ($x3 \geq (1-p)x1+ px4$) غير محققة. شروط تحدي الهدف الطيّع للتهديد بالعقوبات لكن الإذعان عند فرضها هي:

١. الهدف يعتقد أن المرسل متردد (p صغيرة).
٢. تكلفة عدم الامتثال دون فرض العقوبة عالة (x1 عالية).
٣. الاختلاف بالتكلفة بين الامتثال بعد التهديد والإذعان بعد العقوبة صغير (x4 −x3 صغير).

مثال: منعت المملكة المتحدة عام ١٩٣٣ استيراد بعض السلع من الاتحاد السوفييتي بعد أن سجن السوفييت مواطنين بريطانيين وكذلك فرضت عدة دول عربية عقوبات على كندا بعد أن أعلنت الحكومة الكندية أنها ستنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وفي كلتا الحالتين الدولة الهدف امتثلت لمطالب المرسل بعد فرض العقوبات.

النتيجة الخامسة: المرسل يهدد, الهدف لا يمتثل, المرسل لا يفرض عقوبات.

الشروط: الهدف مرن والمرسل متردد. بالإضافة إلى ذلك المرسل يعتقد أن الهدف قد يكون طيّع, كلفة التراجع عن فرض العقوبات بعد التهديد بها في حال عدم امتثال الهدف منخفضة, قيمة (الفائدة الناتجة عن) (أهمية) امتثال الهدف أكبر بكثير من قيمة المحافظة على الوضع الراهن. فإذا استمرت اللعبة إلى المرحلة التي يتوجب فيها على المرسل أن يفرض العقوبات عند عدم امتثال الهدف, ربما يخطئ المرسل المتردد بتقدير مرونة الهدف في المرحلة الأولى, لكنه يفضل عدم اختبارها في المرحلة الثانية. مثال: لم تفرض الولايات المتحدة العقوبات على الصين بعد التهديد بها وذلك رغم عدم تحسين الصين لسجل حقوق الإنسان لديها.

٣. حرب العقوبات الاقتصادية في إطار نظرية الألعاب والتفكير الاستراتيجي.

سنقوم في هذا البحث بتحليل النزاع الحالي بين روسيا والدول الغربية حول أوكرانيا في سياق أوسع بتطبيق نماذج نظرية الألعاب الديناميكية على التفاوض بين الأمم وذلك بالاعتماد على لعبة بيع الدولار بالمزاد التي قدمها كل من "(Veebel and Markus)"[٩٨]، حيث تساهم نظرية الألعاب في فهم السلوك غير التعاوني وتصعيدات النزاع بين الدول بشكل جيد.

"ففي لعبة بيع الدولار بالمزاد هناك مزايدان مهتمان بالحصول على الجائزة التي هي دولار واحد, يقدم كل لاعب عرضه ويربح مقدم العرض (السعر) الأعلى, وعلى أية حال يجب على مقدم ثاني أعلى سعر أن يدفع السعر الذي عرضه دون أن يحصل بالمقابل على الجائزة. وما يجعل من لعبة بيع الدولار بالمزاد مهمة بشكل خاص هو عدم وجود حل صرف (فعّال) لها. وبذلك يصور النموذج حالة متناقضة يتخذ فيها اللاعبون خيارات غير عقلانية حتى في ظل وجود معلومات كاملة"[٩٩]. يتحقق الخطأ الحاسم بالنسبة للبيع بالمزاد عندما يعرض أحد اللاعبين /٥٥ سنتاً/، ويبدأ البائع بتحقيق الأرباح عندما يتجاوز مجموع مبلغي العرضين الأعلى الدولار، والمنطقة الحرجة بالنسبة للمزايدين تتحقق عندما يعرض أحد المزايدين دولار واحد لأنه بعد هذه النقطة سيخسر كلا اللاعبين, لكن لا يزال لديهم حافز لزيادة عروضهم. وعملياً يمكن أن تؤدي اللعبة إلى تقديم عروض غير عقلانية تصل لحد ثلاثة إلى خمسة دولارات للدولار الواحد.

عند أخذ الاستراتيجيات المحتملة للعبة بعين الاعتبار, السلوك العقلاني للاعبين سيتحقق عندما لا يقدم أي منهما عروض. ولكن من وجهة نظر نظرية الألعاب لا تمثل هذه الاستراتيجية توازن اللعبة وذلك بسبب الطبيعة الديناميكية للنموذج. فبافتراض أن اللاعب الثاني يعلم أن اللاعب الأول ليس لديه رغبة بتقديم عرض, عندها سيقوم اللاعب الثاني بتقديم عرض ليربح اللعبة. الاستراتيجيات المعقولة الأخرى ستكون بإقامة اتفاقية بين اللاعبين بعرض أسعار منخفضة وتقاسم الجائزة لاحقاً, أو أن يتقدم اللاعب بعرض أعلى حتى يترك خصمه المزاد. وهكذا يجب أخذ التعاون والردع والمزج بين هاتين الاستراتيجيتين بعين الاعتبار كخيارات عقلانية للحصول

98 - Viljar Veebel, Raul Markus, Forcing Russia to Respect Minsk Protocols with dollar auction-game model, Journal of International Studies, Vol.11, No.3, (2018).
99 - Viljar Veebel, Raul Markus, Forcing Russia to Respect Minsk Protocols with dollar auction-game model, past reference, p5.

على الجائزة، حتى أن الخروج من المزايدة أولاً وخسارة الجائزة يجب اعتباره استراتيجية عقلانية في الحالات التي يكون فيها التعاون مستحيل ويقوم فيها الخصم بتقديم عروض عدوانية وغير عقلانية. وإن الاختيار العقلاني الذي يرضي طرفي النزاع بشكل جزئي هو التعاون، لكن عملياً السلوك غير التعاوني المصاحب لنموذج بيع الدولار بالمزاد هو الأكثر احتمالية. والذي يجعل من الصعوبة الاختيار بين الاستمرار بالمزايدة ومغادرة المزاد هو الطبيعة المتغيرة لحوافز اللاعبين أثناء اللعبة. ففي بداية المزاد تكون العروض مدفوعة بالرغبة بالمشاركة بهدف التسلية, وبينما تتصاعد المنافسة تتغير حوافز المزايدين لجهة التركيز على تحقيق أقل قدر من الخسائر أو زيادة خسائر المنافس لأقصى قدر ممكن. ثم يتغير لاحقاً هدف المزايد إلى حفظ ماء وجهه أو تدمير خصمه.

أ . العقوبات المفروضة على روسيا والإجراءات الروسية المضادة:

حسب زعم الاتحاد الأوروبي فإن التوترات السياسية بين روسيا وأوكرانيا هددت وحدة الأراضي الأوكرانية، ولحل النزاع قرر الاتحاد الأوروبي وشركائه في آذار عام ٢٠١٤ استخدام العقوبات الموجهة ضد أفراد وكيانات روسية للضغط عليها، ردت روسيا بإجراءات انتقامية ضد مسؤولين رفيعي المستوى من الاتحاد الأوروبي. وقد زاد الاتحاد الأوروبي عدد الأفراد والكيانات الروسية المشمولة بالعقوبات في نيسان وأيار عام ٢٠١٤، وفي ٢٠١٤/٧/٣٠ أعلن الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد قطاع الصناعات العسكرية الروسية والقطاع المالي وقطاع الطاقة وذلك للحد من قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق المال الدولية وعلى المتاجرة بالأسلحة والمواد والتقنيات المرتبطة بها، وكإجراء مضاد أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٠١٤/٨/٦ مرسوماً يقضي بمقاطعة عدد كبير من المنتجات الزراعية من الدول الغربية. في أيلول ٢٠١٤ اتفق قادة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على عقوبات إضافية بهدف منع شركات الدفاع والنفط الروسية من استثمار أموالها في دول الاتحاد الأوروبي ومنع دخول الاستثمارات الأجنبية إلى روسيا. في كانون الثاني ٢٠١٤ أضاف الاتحاد الأوروبي المزيد من الأفراد والشركات والكيانات إلى قائمة الحظر. كما توصل الاتحاد الأوروبي في آذار ٢٠١٥ إلى اتفاقية تنص بأن العقوبات على روسيا يجب أن ترتبط مباشرة بالتطبيق الكامل لاتفاقية منسك، وشدد مجلس الاتحاد الأوروبي على أن الاتحاد مستعد لإلغاء قراراته وإعادة التعامل مع روسيا عندما تبدأ بالمساهمة

بحل الأزمة الأوكرانية بشكل فعال وبدون أي التباس. ردت روسيا بعقوبات إضافية في ٢٠١٥/٦/٢٤ وبإجراءات اقتصادية وقانونية إضافية في ٢٠١٥/٧/١٥, في تموز ٢٠١٥ اتفق كل من زعماء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على فرض عقوبات إضافية على قطاعات محددة في روسيا. وفي ٢٠١٨/٧/٣١ فرض مجلس الاتحاد الأوروبي عقوبات على ستة شركات روسية لمشاركتها في بناء جسر القرم "أطول جسر في أوروبا" (حيث أن الاتحاد الأوروبي يرفض الاعتراف بالاستفتاء الشعبي الذي أيد خلاله أغلبية سكان القرم مسألة العودة إلى روسيا)، واستمر الاتحاد الأوروبي بتمديد العقوبات المفروضة على روسيا وكان آخر تمديد في ٢٠١٩/٦/٢٠ الذي تم بموجبه تمديد العقوبات المفروضة على روسيا لمدة سنة إضافية[١٠٠]. شدد الاتحاد الأوروبي وحلفائه على أهمية إنجاز أهداف معاهدات منسك واحترام وحدة الأراضي الأوكرانية, بينما أكدت روسيا على أن الإجراءات المضادة ناتجة عن العقوبات المعادية لروسيا وأنها ستلغى في حال تم رفع العقوبات.

ب . تطبيق لعبة بيع الدولار بالمزاد على النزاع الروسي الأوكراني:

هناك العديد من التشابهات بين لعبة بيع الدولار بالمزاد وحرب العقوبات بين روسيا والاتحاد الأوروبي وحلفائه، حيث أنه هناك على الأقل مزايدين يتنافسان مع بعضهما (روسيا والتحالف الغربي) وهناك شيء يمكن وصفه بالجائزة (أوكرانيا) وكلا اللاعبين مهتمين بالفوز بالجائزة, أي أن كل منهما يلجأ لفرض عقوبات على الآخر للضغط عليه وإجباره على الانسحاب من النزاع, فقط أحد اللاعبين يمكن أن يربح الجائزة, وأخيراً كل من طرفي النزاع سيدفع ثمن كل شيء بما يعني أن المزايد الثاني سيخسر كل شيء وضعه على طاولة المفاوضة لكنه لن يستلم الجائزة (المصادر التي صرفت أثناء النزاع لن تعوض). وهكذا فإن الشروط الأساسية للعبة بيع الدولار بالمزاد تتقابل مع حالة النزاع الروسي الأوكراني, فكل من روسيا والحلفاء الغربيين يزايدون للحصول على أوكرانيا والخيار التعاوني بعيد الاحتمال, وكل من طرفي النزاع حقق خسائر وهذه الخسائر تتمثل بالكلف الناتجة عن العقوبات وهي غير قابلة للتعويض.

[١٠٠] - مصدر عقوبات الاتحاد الأوروبي هو الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (Official Journal Of The European Union).

ج . تغير دوافع اللاعبين أثناء النزاع:

بناءً على منطق لعبة بيع الدولار بالمزاد فإن المزايد الذي يقدم سعر أعلى يتحكم باللعبة وهو الذي يقدم عروض عدوانية ويصمم على ربح الجائزة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار ديناميكية دوافع الاتحاد الأوروبي وحلفائه في النزاع الروسي الأوكراني بالتوافق مع النموذج النظري حول كيفية توجه دوافع اللاعبين للتغير أثناء اللعبة. ففي بداية النزاع عام ٢٠١٤ كان هدف الاتحاد الأوروبي هو المساهمة في حل النزاع في أوكرانيا حيث كانت العقوبات في البداية خفيفة وبدون أهداف معينة, ولاحقاً لذلك توسعت العقوبات وارتبطت بالإذعان لاتفاقية منسك. وبعد أن وصل النزاع إلى مستويات خطيرة تغير دافع الاتحاد الأوروبي من مجرد المشاركة في النزاع إلى الضغط الاقتصادي على روسيا. ثم إن الخطوات التالية من قبل الاتحاد الأوروبي خصوصاً منذ عام ٢٠١٦ تشير بشكل واضح إلى طموح الاتحاد الأوروبي بالحفاظ على دوره كضامن رئيسي للسلام والاستقرار في أوروبا، وقد حل هذا الدافع محل الدافع السابق الذي كان تحقيق حد أقصى من الخسائر لروسيا. فمن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي التأثير المتزايد لروسيا في المنطقة يدل على الفشل الكبير في سياسة الاتحاد الأوروبي وشركائه. إلا أن دوافع روسيا منذ بداية النزاع عام ٢٠١٤ حتى الآن تتمثل في الحصول على عوائد سهلة وزيادة الكلف على الخصوم أكبر قدر ممكن. وحقيقة أن روسيا قالت أن الجنود والأجهزة العسكرية الروسية موجودة في أوكرانيا بشكل تطوعي تدل على أنه ليس لدى روسيا حافز لحفظ ماء الوجه.

وتلخيصاً لذلك, إن الاهتمام الأولي لروسيا في هذه المرحلة من النزاع هو رفع تكاليف النزاع قدر الإمكان لإجبار الاتحاد الأوروبي على الخروج من اللعبة أولاً. أما الاهتمام الأولي لتحالف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هو الحفاظ على سمعتهم وإبقاء الخسائر منخفضة قدر الإمكان. فبينما تعمل روسيا على تقويض سمعة خصومها, فالاتحاد الأوروبي يبدو متردد حول الاستراتيجية التي يجب أن يستخدمها، ويظهر هذا في الاقتراحات الأخيرة لعدد من أعضاء الاتحاد الأوروبي بتخفيف العقوبات المفروضة على روسيا وهذا يمنح روسيا ميزة في النزاع.

د . ما هي الخسارة التي يمكن لروسيا أن تتحملها:

إن سيادة العالم الغربي على الاقتصاد العالمي تجعل من الصعب على روسيا إلحاق أضرار اقتصادية كبيرة بالتحالف الغربي, وإن على الحلفاء الغربيين الضغط على روسيا وإقناعها بأن الانسحاب من النزاع هو الخيار العقلاني الوحيد ولا يوجد على الطاولة أي خيار آخر أمامها. فالسؤال هو حول الخسارة التي يمكن لروسيا تحملها دون أن تؤدي هذه الخسارة إلى تصعيد التوترات الاقتصادية على الصعيد المحلي.

"تظهر مؤشرات التنمية الاقتصادية الأخيرة في روسيا أن الدولة قادرة على البقاء والتعافي بشكل حقيقي حتى في ظل الضغوط الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي البسيط لروسيا عام ٢٠١٣ تحول إلى انحدار اقتصادي عام ٢٠١٥, زاد التضخم من ٦-٧٪ إلى ١٥-١٦٪ وفقد الروبل الروسي نصف قيمته تقريباً (حيث كان اليورو يعادل ٤٠-٤٥ روبل عام ٢٠١٣ وأصبح ٧٥-٨٨ روبل عام ٢٠١٥), انخفضت الاحتياطيات الدولية لروسيا من ٥٢٠ إلى ٣٢٠ مليار دولار, وتضاعف أسعار الفائدة تقريباً (على سبيل المثال ازداد سعر الفائدة الذي تطلبه البنوك من قبل القطاع الخاص نتيجة قروضه قصيرة ومتوسطة الأجل من ٩٪ إلى ١٦٪). في عام ٢٠١٦ بدأ الاقتصاد الروسي بالاستقرار, انخفض الانحدار الاقتصادي إلى ٠.٤٪ وتحول التضخم إلى ٥.٤٪ واستعاد الروبل جزء من قيمته (كل يورو يعادل ٦٤ روبل). وبنهاية عام ٢٠١٧ تبدو النتائج واعد جداً بالنسبة للإدارة الروسية (النمو الاقتصادي ١.٨٪, التضخم ٢.٥٪, البطالة ٥٪ وعجز الميزانية ٣.٤٪)"[١٠١].

أما فيما يخص أثر العقوبات على التجارة الخارجية الروسية فيمكن إظهاره من خلال الشكل رقم (٣) أدناه الذي يبين حدوث انحدار في إجمالي التجارة الخارجية لروسيا خلال فترتين زمنيتين الأولى في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية والثانية خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٦) نتيجة العقوبات الاقتصادية، إلا أنها بدأت بالتحسن خلال عامي (٢٠١٧ – ٢٠١٨).

[١٠١] - مصدر الأرقام هو كل من مصرف روسيا المركزي ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

الشكل رقم (٣) إجمالي التجارة الخارجية لروسيا خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) "بملايين الدولارات الأمريكية".

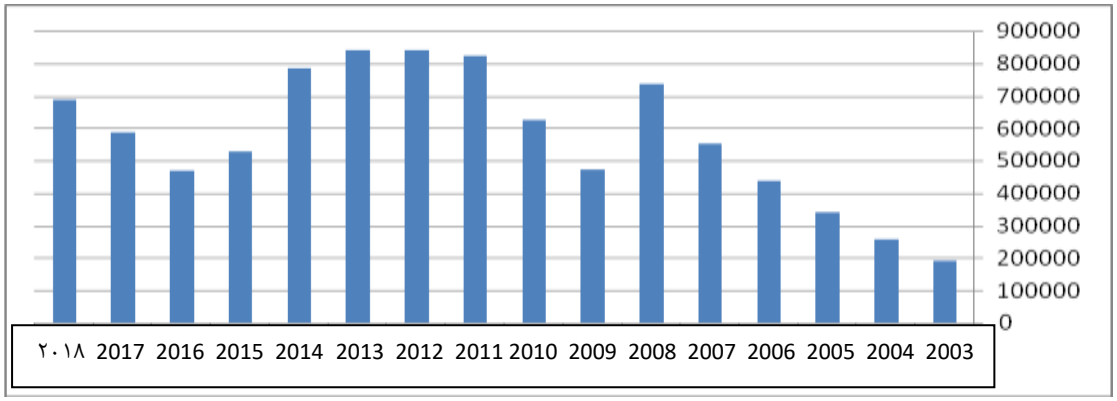

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مركز التجارة الدولية.

إلا أنه وفي دراسة حول أثر العقوبات على الاقتصاد والتجارة الروسية بين فيها الباحثون "أن الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية لروسيا خلال الفترة (٢٠١٤–٢٠١٦) يعود في الجزء الأكبر منه إلى الهبوط في أسعار النفط خلال تلك الفترة ويعتبر أثر العقوبات الاقتصادية منخفض قياساً بأثر انخفاض أسعار النفط، كما يرى الباحثون أن الناتج الروسي كان سينحدر خلال تلك الفترة وذلك بغض النظر عن العقوبات"[١٠٢]. وقد أدت العقوبات الاقتصادية "إلى انخفاض صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا (الواردات الروسية من الاتحاد الأوروبي) بحوالي (١١٪)، وبناءً على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي فقد أقل من (٠.٢٪) من القيمة المضافة والبطالة بسبب العقوبات الاقتصادية"[١٠٣].

كما ساهمت العقوبات الاقتصادية المفروضة مؤخراً على فنزويلا وإيران بزيادة صادرات النفط الروسي، الأمر الذي ساهم "بحسب رويترز" بزيادة إيرادات شركات النفط الروسية خلال شهر آذار من العام ٢٠١٩ بواقع /١٤٠/ مليون دولار، مقارنة بشهر تشرين الأول من العام الماضي.

ويمكن أحياناً للعقوبات أن تحشد الرأي العام خلف القيادة وذلك من خلال إدراك الأعمال الأجنبية العدوانية. فقد أظهر استطلاع للرأي في روسيا أن (٧٠٪) من الروس يريدون أن تبقى السياسة الخارجية للدولة دون تغيير وذلك رغم الآثار الاقتصادية الناجمة عن العقوبات.

---

102 - Iikka Korhonen, Heli Simola and Laura Solanko, Sanctions, counter-sanctions and Russia – Effects on economy, trade and finance, Bank of Finland, BOFIT-Institute for Economies in Transition, (30-5-2018), p10.

103 - Iikka Korhonen, Heli Simola and Laura Solanko, Sanctions, counter-sanctions and Russia – Effects on economy, trade and finance, past reference, p10.

وبذلك فالضغوط الحالية غير كافية لإجبار روسيا على تغيير سلوكها ونهاية اللعبة لا تزال بعيدة. فرغم انحدار الاقتصاد الروسي بمعل (٠.٤٪) عام ٢٠١٦، إلا أن حالة الاقتصاد الروسي المتدهورة لم تؤثر على النخبة السياسية الروسية أثناء الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٦، كما أظهرت الانتخابات الرئاسية الروسية دعم كبير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وسياسته.

ثالثاً: دراسة حالة العقوبات المفروضة على إيران والحرب التجارية الأمريكية الصينية.

١. حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

تنوعت العقوبات المفروضة على إيران لتشمل منع بعض الصادرات العسكرية والنووية إلى إيران والاستثمارات في مجال النفط والبتروكيماويات وصادرات منتجات النفط المكرر والتجارة مع قوات الحرس الإيراني وصفقات الصرافة والتأمين وعقوبات على المصرف المركزي الإيراني والشحن.

أ . العقوبات المفروضة على إيران:

☒ . عقوبات الأمم المتحدة:

فرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، فقد جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٣ القاضي بمنع الإمداد بالمواد والتكنولوجيا النووية وتجميد أصول الشركات والأفراد الرئيسيين المرتبطين بالبرنامج النووي. والقرار رقم (١٧٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٤ القاضي بفرض حظر على الأسلحة وتوسيع تجميد الأصول الإيرانية. والقرار رقم (١٨٠٣) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٣ الذي تضمن توسيع تجميد الأصول الإيرانية ودعى الدول لمراقبة أنشطة البنوك الإيرانية وتفتيش السفن والطائرات الإيرانية ومراقبة حركة الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي في بلدانهم. والقرار رقم (١٩٢٩) تاريخ ٢٠١٠/٦/٩ القاضي بمنع إيران من المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالصواريخ البالستية وتشديد الحظر المفروض على الأسلحة وفرض حظر على سفر الأفراد المشاركين في البرنامج وتجميد التمويل والأصول الخاصة بالحرس الثوري الإيراني وخطوط الشحن الإيرانية وتوصية الدول بتفتيش سفن الشحن الإيرانية وحظر تقديم الخدمات للسفن الإيرانية التي تشارك في أنشطة محظورة ومنع تقديم الخدمات المالية المستخدمة في النشاطات النووية الحساسة وحظر فتح البنوك الإيرانية في أراضيهم ومنع البنوك الإيرانية من الدخول في علاقة مع بنوكهم.

☒ . عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية[١٠٤]:

منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على إيران، توسعت بشكل تدريجي بعد بدء إيران في تطوير برنامجها النووي, إلا أننا سنكتفي بالحديث على العقوبات المفروضة مؤخراً. ففي تموز ٢٠١٢ أصدرت الإدارة الأمريكية قرارها بتطبيق دفعة من العقوبات على إيران متهمة إياها بمتابعة تنفيذ برنامجها النووي وتصدير الإرهاب، حيث تطبق هذه العقوبات على منظمات عسكرية إيرانية ومصارف وأفراد، وتجميد حسابات هذه الجهات ومنع المواطنين الأميركيين من التعامل معها. بالإضافة إلى عقوبات على الحرس الثوري الإيراني بتهمة مساهمته في نشر أسلحة الدمار الشامل وبشكل خاص الصواريخ البالستية القادرة على حمل الرؤوس النووية, كما شملت على شركات تعمل في القطاعات النفطية والبناء والنقل وستة من قادة الحرس الثوري ووزارة الدفاع وعدد من البنوك الإيرانية.

ثم جاءت حزمة جديدة من العقوبات بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٠١٨/٥/٨ انسحاب بلاده من الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام ٢٠١٥، حيث أصدرت وزارة المالية الأمريكية قائمة عقوبات ضمن جدول زمني لإعادة فرض العقوبات على إيران إضافة إلى فرض العقوبات على الشركات المرتبطة بعلاقات تجارية معها. تضمن الجدول تطبيق العقوبات على مرحلتين، بدأت الأولى في ٢٠١٨/٩/٦ لمنح الشركات فرصة لإنهاء معاملاتها مع إيران، وشملت عقوبات هذه المرحلة معاقبة القطاع الصناعي الإيراني (مثل قطاع الطيران وقطاع صناعة السيارات), إضافة إلى عقوبات على القطاع المصرفي والتعاملات المالية فيما يتعلق بشراء الدولار الأمريكي أو الحصول على احتياطي منه، إضافة إلى المعاملات المالية المتعلقة بشراء أو بيع الريال الإيراني أو الاحتفاظ بأموال أو حسابات بنكية بالريال خارج إيران، كما تشمل البيع المباشر أو غير المباشر لإيران من مواد الألمنيوم والحديد والصلب والمعادن الثمينة.

ثم جاءت الحزمة الثانية من العقوبات التي تخص قطاع النفط، والتي بدأت في ٢٠١٨/١١/٥، وتشمل فرض قيود على التعاملات المتعلقة بقطاع النفط، إضافة إلى قيود على التحويلات المالية بين المؤسسات المالية الأجنبية والبنك المركزي الإيراني. كما سيكون لهذه العقوبات تداعيات سلبية على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران، حيث أنها ستجعل تلك الشركات

[١٠٤] - المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الخزانة الأمريكية.

تحت طائلة العقوبات الأمريكية إذا أبقت معاملاتها مع إيران مما يعني أنها ستضطر للاختيار بين السوق الإيرانية أو السوق الأمريكية. لكن الإدارة الأمريكية منحت استثناءات لثماني دول من العقوبات المفروضة على النفط الإيراني لتستمر هذه الدول في استيراد النفط من إيران لمدة ١٨٠ يوماً، وهذه الدول هي الصين والهند واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وإيطاليا واليونان وتركيا، وذلك بشرط أن تقوم هذه الدول بتخفيض مشترياتها من النفط الإيراني ثم إيقافها بالكامل.

وفي ٢٠١٩/٤/٢٢ قرر الرئيس الأمريكي عدم التجديد لإعفاءات العقوبات المفروضة على إيران اعتباراً من الأول من أيار وذلك بهدف تصفير صادرات النفط الإيراني وإيقاف عائدات إيران من النفط بالكامل، حيث أعلنت إدارة ترامب أنه على مشتريي النفط الإيراني التوقف عن الشراء بحلول الأول من أيار أو أنهم سيتعرضون للعقوبات.

ب . ماذا فعلت إيران لمواجهة العقوبات:

بعد أيام قليلة من سريان حزمة العقوبات الأولى، تم توقيع اتفاق جديد بخصوص الوضع القانوني لبحر قزوين وكيفية استغلال ثرواته, وقضت الاتفاقية بأن تكون المنطقة الرئيسية لسطح بحر قزوين متاحة للاستخدام المشترك، وتقسيم الطبقات السفلية إلى أقسام متجاورة بالاتفاق فيما بين الدول الخمس الواقعة على بحر قزوين على أساس القانون الدولي، وتحدد الاتفاقية الحكم المتعلق بمنع وجود أي قوات عسكرية أجنبية دولية أو إقليمية في البحر.

كما اتجهت إيران إلى رفع مستوى علاقاتها الثنائية مع بعض دول الجوار مثل باكستان وتركيا ودول بحر قزوين, فقد أرسلت وزير خارجيتها محمد جواد ظريف إلى إسلام أباد لإجراء مباحثات مع عمر خان والمسؤولين الباكستانيين في ٣٠ آب ٢٠١٨, وتركزت المباحثات حول قضايا تتعلق بالتعاملات المصرفية الثنائية ومشروعات نقل الطاقة من إيران إلى باكستان خاصة الغاز، والمشاركة في تطوير الموانئ، إلى جانب الملف الأمني. كما أكدت إيران وقوفها إلى جانب أنقرة ومطالبتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ "وقف إدمانها للحظر".

كما نشر في موقع وزارة النفط الإيرانية "شانا" أن إيران بدأت ببيع النفط الخام لشركات خاصة من أجل تصديره، بعد أن أعلنت ذلك في تموز عام ٢٠١٨ وذلك بهدف تعزيز قيمة نفطها داخل البلاد وضمان تدفق السيولة قبل الحزمة الثانية من العقوبات التي تستهدف النفط.

وفي ٢٠١٨/٥/١٥ أطلقت المفوضية الأوروبية الإجراءات الرسمية التي تهدف إلى تفعيل "قانون التعطيل" من أجل الحد من تأثير العقوبات الأمريكية على الشركات الأوروبية التي تريد الاستثمار في إيران، وأشارت المفوضية إلى أن إجراءات التعطيل تمنع الشركات الأوروبية من الامتثال للعقوبات الأمريكية، ويسمح قانون التعطيل للشركات والمحاكم الأوروبية بعدم الامتثال للقوانين حول العقوبات التي يتخذها بلد ثالث.

وشهدت أروقة الأمم المتحدة موقفاً آخر تمثل في تأكيد الاتحاد الأوروبي الالتزام بالاتفاق النووي الإيراني، وتم في كانون الثاني من العام ٢٠١٩ إعلان آلية "إينستكس" لتسهيل المعاملات المالية المشروعة مع إيران، وأكدت إيران تمسكها بهذه الآلية للالتفاف على العقوبات الأميركية وأعلنت عن شروعها بتأسيس نظام للتعاون مع هذه الآلية، ورأت أنه من المفيد لها التعاون مع الأوروبيين، الأمر الذي يضمن لها موارد اقتصادية مهمة من جهة، ويحرج موقف الأميركيين ورئيسهم ترامب الذي سيبدو خارج الإجماع الدولي من جهة أخرى. والآلية هذه تشكل نوعاً من المقاصة باليورو لإيران لتتمكن من التجارة مع الشركات الأوروبية.

وفي ٢٠١٩/٣/١٢ عقدت في طهران مفاوضات بين مسؤولين إيرانيين والممثلين عن الدول الثلاث الموقعة على الاتفاق النووي (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) إلى جانب ممثلي الاتحاد الأوروبي بهدف بحث الآلية المالية الأوروبية "إينستكس". إلا أن هذه الآلية لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

وإلى جانب ذلك، تتطلع إيران إلى روسيا والصين، الموقعين أيضاً على الاتفاق النووي للحفاظ على تعاملات تجارية تشكل بديلاً للأوروبيين ومنفذاً لدخول العملة الصعبة إلى البلاد. فقد تم مؤخراً الاتفاق بين إيران وروسيا على اتمام المعاملات التجارية بالعملات المحلية لكلا البلدين، ويعتبر بعض الخبراء أنه من المستبعد أن توقف الصين وارداتها من النفط الإيراني بالكامل، فهي أكبر مستهلك لهذا النفط، بالإضافة إلى ذلك لا يحبذ الصينيون أن يظهروا وكأنهم يخضعون مسار علاقاتهم مع إيران لمطالب الولايات المتحدة.

ج . أثر العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني:

"وفقاً لتقديرات وزير المالية الأمريكي في نيسان ٢٠١٥, فإن الاقتصاد الإيراني أقل بـ (١٥-٢٠)% مما يجب أن يكون عليه الحال في حال رفعت العقوبات عام ٢٠١٢, كما انخفضت الإيرادات النفطية بمقدار ١٦٠ مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك يوجد أكثر من ١٠٠ مليار دولار من الأصول الإيرانية المقيدة في الحسابات الموجودة خارج البلاد. وأدت العقوبات إلى ركود اقتصادي في إيران لمدة سنتين, وهبوط في قيمة العملة الإيرانية بمقدار ٥٦٪ بين كانون الثاني ٢٠١٢ وكانون الثاني ٢٠١٤ وهي الفترة التي وصل فيها التضخم إلى حوالي ٤٠٪. ومعدل البطالة وصل كحد أقصى إلى ٢٠٪"[١٠٥].

"إلا أنه لا يمكننا إهمال تأثير انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة, حيث أنه ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن سعر النفط الذي تتمكن عنده إيران من موازنة ميزانيتها هو ٩٢.٥٠ دولار أمريكي للبرميل، إلا أن السعر الذي وصل إلى أقل من ٤٠ دولار عام ٢٠١٦ هو أقل من نصف ما هو مطلوب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي"[١٠٦].

ومنذ الاتفاق النووي الإيراني شهدت إيران تحسن ملحوظ في عدة مؤشرات عالمية لمناخ الأعمال, "فتصنيف إيران ضمن مؤشر التنافسية العالمي انخفض من ٦٦ في عام ٢٠١٢ إلى ٨٢ عام ٢٠١٣ و٨٣ عام ٢٠١٤ (من بين ١٤٤ دولة) ثم ارتفع بشكل تدريجي حتى وصل إلى ٦٩ في عام ٢٠١٧"[١٠٧]. وكذلك "ترتيب إيران ضمن مؤشر الإبداع العالمي الذي يقيس قدرة الدول على الإبداع في مجالات الصناعة والاجتماع والأعمال يظهر تحسناً ملحوظاً, فقد انخفض من ١٠٤ عام ٢٠١٢ إلى ١٢٠ عام ٢٠١٤ ثم ارتفع بشكل تدريجي حتى وصل إلى ٧٥ في عام ٢٠١٧"[١٠٨]، وهذا يظهر أثر العقوبات على الاقتصاد الإيراني حيث أن تطبيق الاتفاق النووي أدى إلى تحسنات في مؤشرات الاقتصاد الإيراني.

---

105 - Maarten Smeets, Can Economic Sanctions Be Effective?, World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, (15 March 2018), p14.

106 - Maarten Smeets, Can Economic Sanctions Be Effective?, past reference, p14.

107 - Nader Habibi, The Iranian Economy Two Years after the Nuclear Agreement, Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, (February 2018), p5.

108 - Nader Habibi, The Iranian Economy Two Years after the Nuclear Agreement, past reference, p6.

وقد كانت إيران ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة الدول المصدر للنفط "أوبك" بـ ٣,٤٥ مليون برميل يومياً، وبمتوسط صادرات ٢,١ مليون برميل يومياً. وبعد أن دخلت الحزمة الثانية من العقوبات حيز التنفيذ في ٢٠١٨/١١/٥، بين تقرير صادر عن البنك المركزي الإيراني بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١ أن مبيعات النفط والمنتجات النفطية انخفضت إلى أكثر من النصف في شهر كانون الأول الماضي مقارنة بشهر تشرين الثاني الماضي، ووفقاً للتقرير فقد انخفضت عائدات النفط في كانون الأول إلى أقل من /٥٠/ ألف مليار ريال في حين كانت في شهر تشرين الثاني /١١٧/ ألف مليار ريال، فبعد دخول الحزمة الثانية من العقوبات حيز التنفيذ انخفضت صادرات النفط الإيرانية إلى مليون برميل يومياً.

ويرى ترامب أن زيادة إنتاج المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ستعوض عن الخسارة في النفط الإيراني، إلا أنه عندما أعلن الرئيس الأمريكي عدم التجديد لإعفاءات العقوبات المفروضة على إيران اعتباراً من الأول من أيار في ٢٢ نيسان ٢٠١٩ شهدت أسعار النفط أعلى مستوى لها في هذا العام. ويرى البعض أنه حتى وإن غطت الدول المنتجة الأخرى كامل كمية النفط المفقودة من إيران، فإن سوق النفط ستتابع أنشطتها بمستوى من الاحتياطي يقل عن المستوى الاعتيادي، ممارسة ضغطاً يؤدي إلى تزايد الأسعار.

ورغم قيام الولايات المتحدة في ٢٠١٩/٤/٢٢ بعدم تجديد الإعفاءات التي تسمح لثمانية دول بشراء النفط الإيراني، إلا أن محافظ البنك المركزي الإيراني (عبد الناصر همتي) اعتبر أن تصفير صادرات إيران من النفط عبارة عن أوهام وأنه لا يمكن لأحد تعويض النفط الإيراني، ودعا إلى تحفيز الصادرات غير النفطية بشكل أكبر. كما أعلنت إيران مؤخراً أنها لا تزال تقوم بتصدير النفط ولكن بكميات أقل من السابق وأعلنت الصين استمرارها بشراء النفط الإيراني رغم العقوبات وأعلنت العراق الاستمرار بالتعاون مع إيران في مجال الطاقة الأمر الذي يظهر فشل العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران سواء لجهة إيقاف برنامجها النووي أو لجهة تصفير صادراتها من النفط.

٢. الحرب التجارية الأمريكية الصينية.

"تأتي الحرب التجارية الأمريكية في سياق الفكر الاقتصادي الذي يتبناه الرئيس ترامب, بشعاراته ومقولاته التي تنص على (أمريكا أولاً), زاعماً أن انخفاض أسعار السلع المستوردة وبالأخص الصينية, تعود في جانب منها إلى (تشغيل العمال ساعات أطول وبرواتب متدنية وإلى دعم الحكومة للصادرات), وهذا ما يزيد من قدرة المنتج الصيني على الدخول إلى السوق الأمريكية ومنافسة الإنتاج الأمريكي وإضعافه. ولابد من وضع حد لفتح الحدود أمام السلع الأجنبية والحد من استيرادها، وبذلك فإن السياسية الأمريكية الجديدة تسعى لحماية الإنتاج المحلي, وتقوم بفرض رسوم جمركية على العديد من السلع, وشن حرب تجارية عالمية تحت شعار حماية الاقتصاد والأمن القومي الأمريكي وتحصينه أمام دول العالم بما في ذلك حلفائها في الاتحاد الأوروبي"[١٠٩].

أ . لماذا استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالحرب التجارية:

"طالما أن الاقتصاد هو الذي يحرك السياسة والنزاعات والصراعات بين الدول فقد يكون الهدف من الحرب التجارية هو استفزاز الدول التي بدأت تشكل خطراً على الاقتصاد الأمريكي وحرف اهتماماتها التنموية نحو مجالات غير تنموية, والحاضر في هذا المجال هو الاقتصاد الصيني باعتباره الأكثر خطورة على مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية, وبالتالي قد يكون الغرض من الإعلان عن فرض رسوم وضرائب على المنتجات الصينية والأوروبية هو إلحاق الأذى والضرر بالأولى والحد من انسيابها إلى السوق الأمريكية, والعمل على ابتزاز الدول الأوروبية وإبقائها داخل الحظيرة الأمريكية في السياسة والاقتصاد"[١١٠].

ويرى البعض أن الهدف من العقوبات المفروضة على الصين هو خلق نوع من المخاوف لدى الشركات القائمة والمستثمرة بها لإخراجها وتوجيهها نحو الاستثمار في دول أكثر أمناً (كالولايات المتحدة مثلاً).

[١٠٩] ـ د.موسى الغرير, أثر الحرب التجارية الأمريكية في الاقتصاد العالمي والصيني, مقالة منشورة في جريدة النور, العدد ٨٢٩, ٢٠١٨/٩/١٢, ص٤.
[١١٠] ـ د.موسى الغرير, أثر الحرب التجارية الأمريكية في الاقتصاد العالمي والصيني, المرجع السابق, ص٤.

وينظر إلى العقوبات ضد الصين على أنها تهدف إلى القضاء على التقدم الذي أحرزته الصين خلال السنوات السابقة، فمعدل النمو الاقتصادي الصيني كبير جداً مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (٤) مقارنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال فترات زمنية مختلفة.

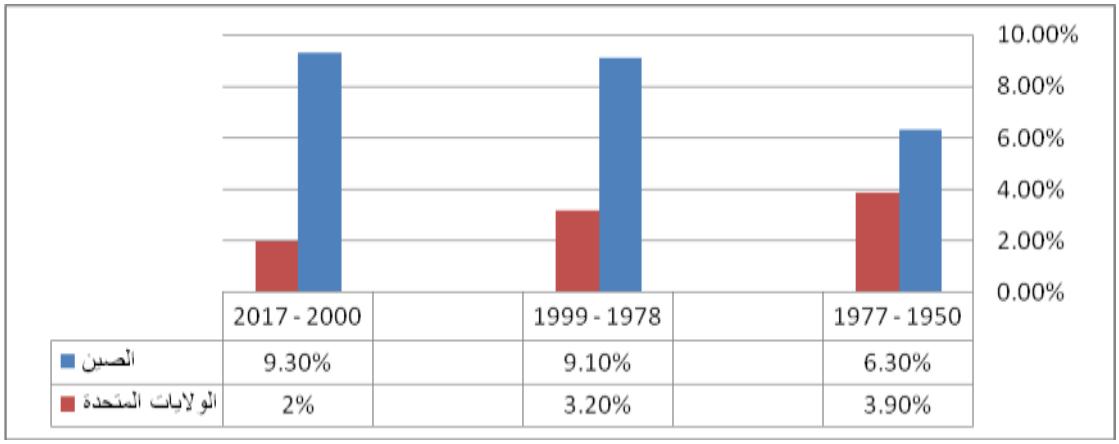

Source: Ha Jiming, China–US Trade Conflict: Causes and Impact, China Finance 40 Forum, (11 June 2018), p4.

ففي الوقت الذي نما فيه الاقتصاد الأمريكي بمعدل وسطي قدره (٢٪) سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) فإن الاقتصاد الصيني نما خلال نفس الفترة بمعدل وسطي تجاوز الـ (٩٪) سنوياً، وهذا النمو جعل نسبة مساهمة الصين بالناتج العالمي تتجاوز نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية (بمقياس تعادل القوة الشرائية) بعد أن كانت هذه النسبة أقل من خمس مساهمة الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (٣) نسبة مساهمة كل من الصين والولايات المتحدة بالناتج العالمي (بمقياس تعادل القوة الشرائية).

السنة	الصين	الولايات المتحدة
١٩٩٠	% ٤,١	% ٢١,٨
٢٠٠١	% ٧,٨	% ٢٠,٢
٢٠١٧	% ١٨,٢	% ١٥,٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

كذلك فإن نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة العالمية انخفضت مقابل زيادة في مساهمة الصين وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (٤) نسبة مساهمة كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالتجارة العالمية.

السنة	نوع المتاجرة	الصين	الولايات المتحدة
١٩٩٠	الصادرات	% ٣	% ١٣
	الواردات	% ٣	% ١٧
٢٠٠١	الصادرات	% ٦	% ١٠
	الواردات	% ٦	% ١٥
٢٠١٧	الصادرات	% ١١	% ١٠
	الواردات	% ١٠	% ١٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية.

والملاحظ أيضاً أن الصين حققت فائض تجاري خلال عام ٢٠١٧ بينما حققت الولايات المتحدة عجز يعادل (٣٪) من إجمالي التجارة العالمية وهذا العجز يأتي في قسم كبير منع مع الصين وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (٥) العجز التجاري الأمريكي عام ٢٠١٧ حسب الدولة.

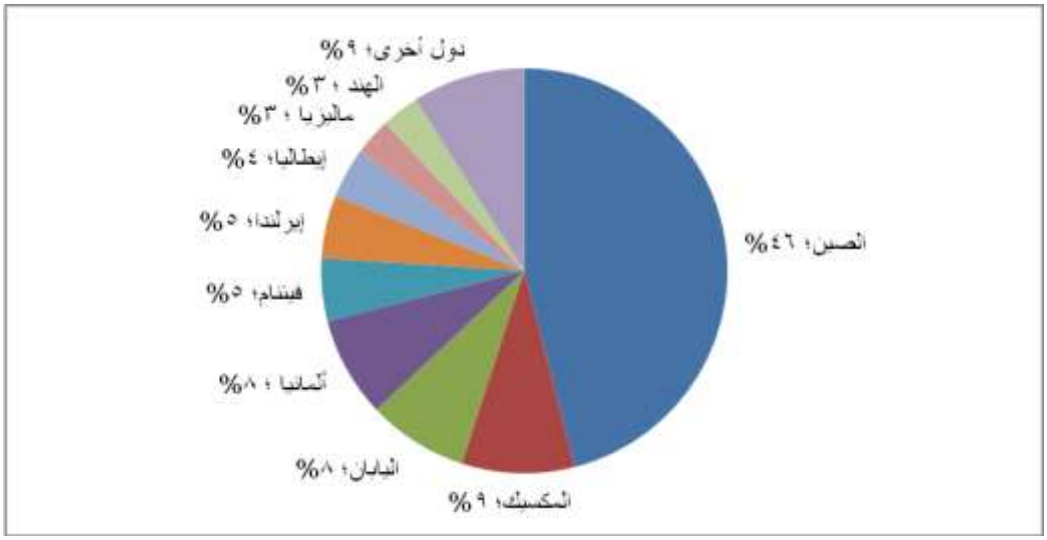

Source: Ha Jiming, China–US Trade Conflict: Causes and Impact, China Finance 40 Forum, (11 June 2018), p4.

أي أن (٤٦٪) من إجمالي العجز التجاري الأمريكي عام ٢٠١٧ كان مع الصين.

"ويرى البعض أن العجز التجاري هو أحد الأسباب الرئيسة للحرب التجارية الأمريكية على الصين وأن هذا العجز جعل ترامب غير سعيد "[١١١].

"وبينما لدى الصين فائض تجاري مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فإن لديها عجز مع بقية الدول. وهذا ما يظهر نمط السلسلة الصناعية العالمية, فالصين تستورد المنتجات الوسيطة وتصدر المنتجات النهائية"[١١٢].

ب . التعريفات المفروضة من الجانبين:

بدأت الحرب التجارية الأمريكية الصينية عام ٢٠١٨ وأخذت منحى سريع وفق التالي: "في المرحلة الأولى كل طرف فرض على الآخر كمية مساوية من الرسوم, رسوم جمركية على (٣٤) مليار دولار في ٦ تموز و(١٦) مليار دولار في ٢٣ آب. وفي المرحلة الثانية فرضت الولايات المتحدة تعريفات مقدارها (١٠٪) على (٢٠٠) مليار دولار من الصادرات الصينية (مجموعة واسعة من المنتجات ابتداءً من الغذاء حتى الالكترونيات) ودخلت هذه التعرفة حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ والتي قوبلت بفرض تعريفات مماثلة من قبل الصين على (٦٠) مليار دولار من السلع الأمريكية"[١١٣]. كما قامت الولايات المتحدة مؤخراً بزيادة التعريفات التي كانت (١٠٪) على (٢٠٠) مليار دولار من الصادرات الصينية إلى (٢٥٪) ابتداءً من تاريخ ٢٠١٩/٥/١٠ وبالمقابل قامت الصين بزيادة مماثلة على (٦٠) مليار دولار من السلع الأمريكية على أن تطبق هذه الزيادة بتاريخ ٢٠١٩/٦/١ حسب ما بينت وزارة المالية الصينية. ومؤخراً أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن شركة هواوي التي تعتبر ثاني أكبر شركة هواتف محمولة في العالم بعد سامسونغ تشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي بما يدفع لفرض عقوبات عليها ودخلت شركة جوجل في القرار الأمريكي بأن حظرت استخدام نظام أندرويد على هواتف هواوي الجديدة، ومن جهتها هددت الصين بفرض قيود على صادرات المعادن الثمينة وأعلنت وزارة التجارة الصينية أنها ستضع قائمة بالمنظمات والشركات والأفراد الأجانب الذين تعتبرهم غير موثوقين لإلحاقهم الضرر بشركات صينية.

---

111 - Irina V. Onyusheva, Cherry Thinn Nain and Aung Lin Zaw, The US-China trade war: Cause-Effect Analysis, The EUrASEANs: journal on global socio-economic dynamics, Volume 1 (14), (February 2019), p9.

112 - Ha Jiming, China-US Trade Conflict: Causes and Impact, China Finance 40 Forum, (11-6-2018), p6.

113 - Sylvie Gandolpe, Jean Boittin, The Trump-Led Trade War with China: Energy Dominance Self-destructed?, The Institut Francais des relations internationales "Ifri", Center for Energy, (2018), p39.

إلا أن شركة هواوي الصينية أعلنت بأنها قد تجهزت لمثل هذه الضربة بشكل استباقي عن طريق تطوير نظام تشغيل خاص بها، وأنها تعتمد بدرجة كبيرة على السوق الصينية الضخمة، وأنها وقعت اتفاقية مع شركة (MTS) الروسية للاتصالات لتطوير شبكات الجيل الخامس في روسيا خلال عام ٢٠٢٠، وذلك يدل على أن الشركة تسير قدماً في الرد على القرار الأمريكي بفرض العقوبات عليها.

ركزت الموجة الأولى للرسوم الصينية على السلع الزراعية, أما منتجات الطاقة (البروبان والبوتان والنفط والفيول والفحم) كانت في القائمة الثانية في ٢٣ آب, وجاء الغاز الطبيعي المسال في القائمة الثالثة المفروضة في ٢٤ أيلول. "حيث اعتبر الغاز الطبيعي المسال أحد الطرق لتخفيض عدم التوازن التجاري بشكل جزئي بين البلدين, وهذه التعرفة على الغاز المسال ستؤدي إلى إحلال الغاز القطري والاسترالي بدلاً من الغاز الأمريكي, وذلك دون الحاجة لذكر الغاز الروسي المقدم من قبل خط أنابيب سيبيريا المقرر إنجازه خلال عام ٢٠١٩"[١١٤].

والجدول التالي يبين التعريفات المطبقة من الجانبين:

الجدول رقم (٥) التعريفات المطبقة من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

التاريخ	التعريفات المطبقة	
	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين
٢٠١٨/٧/٦	٣٤ مليار دولار	٣٤ مليار دولار
٢٠١٨/٨/٢٣	١٦ مليار دولار	١٦ مليار دولار
٢٠١٨/٩/١٧	٢٠٠ مليار دولار بتعرفة ١٠٪	٦٠ مليار دولار بتعرفة ١٠٪
٢٠١٩/٥/١٠	٢٠٠ مليار دولار بتعرفة ٢٥٪	
٢٠١٩/٦/١		٦٠ مليار دولار بتعرفة ٢٥٪

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي.

وإن رغبة الصين بالانتقام عند كل مرحلة جديدة من العقوبات الأمريكية رغم الاختلاف الكبير في كمية صادرات كلا الجانبين (٤٣٠ مليار دولار أمريكي من السلع المصدرة من قبل الصين إلى الولايات المتحدة مقابل ١٣٠ مليار دولار على الجانب الآخر عام ٢٠١٧) تعني أن كل الصادرات الأمريكية تقريباً مهددة بتعريفات هي (١٠ أو ٢٥)%.

[114] - Sylvie Gandolpe, Jean Boittin, The Trump-Led Trade War with China: Energy Dominance Self-destructed? , past reference, p39.

ج . أثر الحرب التجارية الصينية الأمريكية على تجارة الدولتين:

إن درجة الانفتاح التجاري في الصين هي أقل بشكل كبير قياساً بالعقد الماضي فالنمو الاقتصادي الحالي يعتمد على الطلب المحلي بدرجة أكبر من السابق وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون تأثير الحرب التجارية عليها بسيط, حيث انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر من (٣٥٪) سنة ٢٠٠٦ إلى أقل من (١٩٪) سنة ٢٠١٧ كما هو واضح من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (٦) نسبة الصادرات الصينية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٧).

٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
٪٢٢.١٤	٪٢٦.٣٩	٪٣٠.٣٤	٪٣٣.٣٣	٪٣٥.٢١	٪٣٤.٣٥	٪٣١.١١	٪٢٣.٥٢
٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
٪٢٥.٨٦	٪٢٥.٠٧	٪٢٣.٩٣	٪٢٢.٩٩	٪٢٢.٣٥	٪٢٠.٥٥	٪١٨.٧٤	٪١٨.٥٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مركز التجارة الدولية بالنسبة للصادرات وعلى مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

ورغم ذلك فإن فرض الولايات المتحدة الأمريكية زيادة مقدارها (٢٥٪) في رسوم الاستيراد على المنتجات الصينية يمثل خسارة في شروط التبادل التجاري بالنسبة للصين, التي يجب عليها أن تفرض زيادة في رسوم الاستيراد على المنتجات الأمريكية لإعادة شروط التبادل التجاري بالنسبة لها إلى وضعها السابق.

وفيما يتعلق بالأثر على الصادرات الكلية في كلا الدولتين, تبين الحرب التجارية الأمريكية الصينية الانحدار التجاري الكبير سواء بالنسبة للولايات المتحدة أم للصين, "وبسبب الحجم الكبير لاقتصاد كلا الطرفين وتدخلهم في التجارة الإقليمية في كل من جانبي المحيط الهادي فإن التأثيرات الجانبية على الأطراف الثالثة ستكون كبيرة جداً"[١١٥]. فقد "واجهت البلدان الآسيوية الأخرى صعوبات وضغط مالي كبير نتيجة انخفاض قيمة اليوان الصيني لأن بنوكها المركزية تعتمد على الصين بشكل كبير من خلال الآليات والأدوات المالية المختلفة"[١١٦]. ومن جهته حذر

[115] - Antoine Bouët and David Laborde, US Trade Wars with Emerging Countries in the 21st Century: Make America and Its Partners Lose Again, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Discussion Paper 01669, (August 2017), p35.

[116] - Irina V. Onyusheva, Cherry Thinn Nain and Aung Lin Zaw, The US-China trade war: Cause-Effect Analysis, past reference, p12.

صندوق النقد الدولي في ٢٠١٩/٦/٥ من أن الرسوم الجمركية الأمريكية الصينية الحالية وتلك التي يهدد بها الطرفان قد تقلص الناتج الاقتصادي العالمي بمقدار (٠,٥٪) عام ٢٠٢٠.

وبالمقارنة بين واردات الولايات المتحدة من الصين وصادراتها إليها خلال ستة أشهر هي (تشرين الثاني، كانون الأول، كانون الثاني، شباط، آذار، نيسان) ضمن الحرب التجارية وصادراتها ووارداتها خلال نفس الفترة من السنة السابقة للحرب يمكننا معرفة تأثير هذه الحرب على صادرات وواردات كلا الطرفين، ويبين الجدول التالي واردات الولايات المتحدة من الصين خلال الأشهر المذكورة:

الجدول رقم (٧) واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين "بملايين الدولارات الأمريكية".

٢٠١٧ – ١١	٢٠١٧ – ١٢	٢٠١٨ – ١	٢٠١٨ – ٢	٢٠١٨ – ٣	٢٠١٨ – ٤
٤٩٩٦٧,١١	٤٦١٨٦,٦٦	٤٧٦١٥,١	٤٠٧٠٨,٨٢	٣٩٧٥١,٣١	٣٩٧٨٠,٨٦
٢٠١٨ – ١١	**٢٠١٨ – ١٢**	**٢٠١٩ – ١**	**٢٠١٩ – ٢**	**٢٠١٩ – ٣**	**٢٠١٩ – ٤**
٤٨٦٤٥,٤٢	٤٨٢٣٢,٩٤	٤٣٥٤٥,١٩	٣٤٧٣١,٦٨	٣٢٥٧٣,٤٨	٣٦٣٧٢,٤٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مركز التجارة الدولية.

وعند الجمع تكون قيمة واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين خلال الأشهر الستة قبل الحرب التجارية (٢٦٤٠٠٩,٨٦) مليون دولار أمريكي، وقيمة وارداتها خلال الأشهر الستة ضمن الحرب التجارية (٢٤٤١٠١,١٦) مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته (٩٢,٤٦٪) من قيمتها قبل الحرب التجارية وبالتالي فخسارة الصين من الحرب التجارية تتمثل بانخفاض صادراتها إلى الولايات المتحدة بنسبة تعادل (٧,٥٪). أما فيما يخص صادرات الولايات المتحدة إلى الصين خلال نفس الفترة الزمنية السابقة فهي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (٨) صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين "بملايين الدولارات الأمريكية".

٢٠١٧ – ١١	٢٠١٧ – ١٢	٢٠١٨ – ١	٢٠١٨ – ٢	٢٠١٨ – ٣	٢٠١٨ – ٤
١٢٧١٨,٢٣	١٣٦٦٩,٥٩	٩٨٣٥,٢٦	٩٨٠٦,١	١٢٣٨٢,٠٩	١٠٢٦٨,٠٤
٢٠١٨ – ١١	**٢٠١٨ – ١٢**	**٢٠١٩ – ١**	**٢٠١٩ – ٢**	**٢٠١٩ – ٣**	**٢٠١٩ – ٤**
٨٦٦٤,٩	٩١٨٢,٩٨	٧١٣٤,٣٤	٨٤٣٣,٥٥	١٠٤٢٦,٥٣	٧٨٩٦,٣٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مركز التجارة الدولية.

وعند الجمع تكون قيمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين خلال الأشهر الستة قبل الحرب التجارية (٦٨٦٧٩,٣١) مليون دولار أمريكي، وقيمة صادراتها خلال الأشهر الستة ضمن الحرب التجارية (٥١٧٣٨,٦٥) مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته (٧٥,٣٣٪) من قيمتها قبل

الحرب التجارية وبالتالي فخسارة الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب التجارية تتمثل بانخفاض صادراتها إلى الصين بنسبة تتجاوز (٢٤٪).

وبالتالي لا يوجد منتصر من هذه الحرب فالخسائر حلت بالطرفين إلا أن خسائر الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت خسائر الصين حسب ما بينت الجداول أعلاه وحسب ما أعلنه خبراء من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي بأن الأمريكيين وليس الصينيين هم الذين يتحملون عبء الرسوم الأجنبية وأن هذه الرسوم استنزفت خزائن الولايات المتحدة بدلاً من أن تملأها. وعلى نحو أكثر أهمية, "إن تصعيد الحرب التجارية مع الصين قد يؤدي إلى ضرب منتجي النفط الأمريكيين إذا قامت الصين بفرض تعرفات انتقامية على النفط الخام الأمريكي. حيث أن الطلب المنخفض من قبل الصين سيمارس ضغط على أسعار النفط الخام الأمريكي باتجاه الانخفاض"[١١٧]. والرابح الأكبر من حرب تجارة النفط بين الصين والولايات المتحدة هو روسيا التي ستحتل مركزاً هاماً في سوق النفط الصيني.

وبالرغم من الرغبة الصينية في التخفيف من حدة النزاع عندما أعلن الرئيس الصيني ذلك في بداية عام ٢٠١٩ حيث قال: "إن التجارب التاريخية تثبت أن التعاون هو الخيار الأفضل لكلا الدولتين" إلا أن الولايات المتحدة ما تزال تقوم بالتصعيد. وطالما أن عدم التوازن التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مستمر فإن التوترات والحروب التجارية بين هذين البلدين ستظهر ثانية وبأشكال مختلفة.

[117] - Sylvie Gandolpe, Jean Boittin, The Trump-Led Trade War with China: Energy Dominance Self-destructed? , past reference, p40.

الفصل الثالث

تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية في سورية

أولاً: العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

تم فرض العقوبات الاقتصادية على سورية خلال ثلاثة فترات زمنية، تبدأ الفترة الأولى في الثمانينيات من القرن العشرين نتيجة المواقف الوطنية السورية، والثانية في نهاية عام ٢٠٠٣ فيما يسمى بقانون محاسبة سورية الذي جاء نتيجة رفض سورية الحرب على العراق وتدخلها في الشؤون اللبنانية، وكذلك بعد قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والثالثة عام ٢٠١١ منذ بدء الأزمة السورية وحتى الآن لا تزال الدول المعادية تفرض عقوبات على سورية، وهذه العقوبات هي عقوبات أحادية الجانب، حيث لم يصدر قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بفرض عقوبات على سورية. "فمنذ الثمانينيات فرضت على سورية عقوبات اقتصادية وكان أهمها العقوبات التالية"[١١٨]:

- في ١٩٨٠/١/٨ أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية سورية ((على لائحة الدول الداعمة للإرهاب الدولي))، وترتب على ذلك تقييد الصادرات العسكرية الأمريكية بما فيها العربات والأجهزة والطائرات وأي سلعة أو تكنولوجيا يمكن أن تستخدم في المجال العسكري.
- في حزيران ١٩٨٦ وبذريعة تطوير سورية لأسلحة كيميائية بالتعاون مع إيران، فرضت الولايات المتحدة حظراً على تصدير (٨) مواد كيميائية يمكن استخدامها في إنتاج غاز الخردل أو غاز الأعصاب.
- في ١٩٨٦/١١/١٠ وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي باستثناء اليونان على فرض حزمة من العقوبات على سورية تشمل حظر بيع الأسلحة المتطورة مع احترام العقود والصفقات

[١١٨] - لمزيد من التفاصيل حول العقوبات المفروضة في مرحلة الثمانينيات يمكن العودة إلى الدراستين التاليتين:
- محمود جميل جديد، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية (دراسة مقارنة مع إشارة خاصة إلى سورية)، دراسة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٩، ص١٢٤- ١٢٧.
- مجد غياس عباس، الاقتصاد السياسي للعقوبات الاقتصادية على الجمهورية العربية السورية (دراسة مقارنة لأثر العقوبات الاقتصادية في سورية خلال مرحلة الثمانينات من القرن العشرين والمرحلة الراهنة ٢٠١١-٢٠١٢)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٧، ص٨٩-٩١.

القائمة ريثما تنفذ, كما تضم العقوبات إجراءات دبلوماسية لناحية مراجعة التمثيل الدبلوماسي وتقييد الزيارات عالية المستوى وتشديد القيود الأمنية على خطوط الطيران العربية السورية.

- في ١٩٨٦/١١/١٤ حظرت إدارة الرئيس الأمريكي ريغان التعامل البنكي بين سورية وأمريكا فيما يخص عمليات الاستيراد والتصدير وألغت اتفاقيات الشحن الجوي مع سورية, إلى جانب تقليص عدد العاملين في السفارة الأمريكية في دمشق وحث الشركات النفطية الأمريكية على إنهاء أعمالها في سورية.
- في ١٩٨٦/١١/٢٧ أعلنت محكمة في ألمانيا الغربية ((أن مسؤولين رسميين من السفارة السورية في برلين الشرقية على صلة بتفجير النادي الاجتماعي العربي الألماني)) وعليه قامت حكومة ألمانيا الغربية بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وبموجب ذلك تم تعليق مساعدات إنمائية بقيمة (٧٣) مليون دولار وهي عبارة عن قروض بفوائد منخفضة.
- في ١٩٩٤/١١/٢٨ أعلن الاتحاد الأوروبي رفع حظر الأسلحة عن سورية.

إلا أن ما يهمنا في الدراسة الحالية هو العقوبات المفروضة على سورية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث أن الدراسة القياسية ستشمل السنوات (٢٠٠١ – ٢٠١٧)، وسنقوم بتقسيم العقوبات حسب الدول الفارضة لها إلا أننا سنقتصر على عرضها بشكل سريع، ولمزيد من التفاصيل حول العقوبات المفروضة على سورية يمكن النظر إلى الملحق الأول.

١. العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية:

"في نهاية عام ٢٠٠٣ وقع الرئيس الأمريكي بوش على قانون محاسبة سورية الذي ينص على فرض عقوبات على سورية ما لم تتوقف عن دعم المجموعات الإرهابية الدولية وتنهي احتلالها للبنان وتوقف تطوير أسلحة الدمار الشامل وتوقف دعم النشاط الإرهابي في العراق"[١١٩]. "وبناءً على ذلك صدر القرار التنفيذي رقم (١٣٣٣٨) المتضمن منع تصدير الذخيرة والمواد مزدوجة الاستخدام إلى سورية, بالإضافة إلى منع جميع الصادرات إلى سورية باستثناء الغذاء والدواء ومنع انطلاق أو هبوط الطيران السوري في الولايات المتحدة أو التحليق في أجوائها"[١٢٠].

[119] - Authenticated U.S Government Information, Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration, Public Law 108–175, 108th Congress, Act of 2003, (12-12-2003).

[120] - Federal Register, Executive Order 13338—Blocking Property of Certain Persons and Prohibiting the Export of Certain Goods to Syria, Presidential Documents, Vol. 69, No. 93, Thursday (13,5,2004).

"وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت وزارة المالية القرار الذي يمنع المصارف الأمريكية وفروعها فيما وراء البحار من استمرار التواصل مع المصرف التجاري السوري"[١٢١], "كما صدر القرار التنفيذي رقم (١٣٣٩٩) الذي خوّل وزير الخزانة بتجميد الأصول الموجودة في الولايات المتحدة والعائدة لأشخاص يتبين بأنهم شاركوا في اغتيال رفيق الحريري"[١٢٢]. و"في عام ٢٠٠٨ أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش القرار التنفيذي رقم (١٣٤٦٠) القاضي بتوسيع العقوبات المفروضة على كبار المسؤولين السوريين وأرصدتهم أو ممن يُعتقد أنهم يعملون على زعزعة استقرار العراق واستخدام الأراضي السورية لذلك"[١٢٣].

وفي عام ٢٠١١ جاء "القرار التنفيذي رقم (١٣٥٧٢) القاضي بتجميد أصول أشخاص وكيانات بذريعة ((انتهاك حقوق الإنسان في سورية))"[١٢٤] وكذلك "القرار التنفيذي رقم (١٣٥٧٣) القاضي بتجميد أصول كبار مسؤولي الحكومة السورية"[١٢٥] و"القرار التنفيذي رقم (١٣٥٨٢) القاضي بفرض عقوبات على الحكومة السورية (تجميد كل أصول الحكومة السورية ومنع الأمريكيين من إجراء أية صفقة تتضمن الحكومة السورية وحظر استيراد النفط السوري المنشأ أو المنتجات النفطية ومنع الأمريكيين من امتلاك أو التعامل بالنفط أو المنتجات النفطية السورية ومنع الأمريكيين من العمل أو الاستثمار في سورية)"[١٢٦].

وفي عام ٢٠١٢ "صدر القرار التنفيذي رقم (١٣٦٠٦) الذي استهدف الأشخاص الذين باعوا أو قدموا السلع والخدمات أو التكنولوجيا لسورية (أو إيران) والتي يمكن استخدامها في رصد ومراقبة وتعقب الأفراد من خلال الاتصالات عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والهواتف

---

121 - Jeremy M. Sharp, Christopher M. Blanchard, Unrest in Syria and U.S. Sanctions Against the Asad Regime, Congressional Research Service(CRS), Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, (November 2011), p15.

122 - Federal Register, Executive Order 13399 —Blocking Property of Additional Persons in Connection With the National Emergency With Respect to Syria, Presidential Documents, Vol. 71, No. 82, Friday (28,4,2006).

123 - Federal Register, Executive Order 13460—Blocking Property of Additional Persons in Connection With the National Emergency With Respect to Syria, Presidential Documents, Vol. 73, No. 32, Friday (15,2,2008).

124 - Federal Register, Executive Order 13572— Blocking Property of Certain Persons With Respect to Human Rights Abuses in Syria, Presidential Documents, Vol. 76, No. 85, Tuesday (3,5,2011).

125 - Federal Register, Executive Order 13573— Blocking Property of Senior Officials of the Government of Syria, Presidential Documents, Vol. 76, No. 98, Friday (20,5,2011).

126 - Federal Register, Executive Order 13582— Blocking Property of the Government of Syria and Prohibiting Certain Transactions With Respect to Syria, Presidential Documents, Vol. 76, No. 162, Monday, (22,8,2011).

المحمولة"[١٢٧]. وكذلك "القرار التنفيذي (١٣٦٠٨) القاضي بمنع الأمريكيين من القيام بمعظم الصفقات التجارية والمالية مع الأجانب الذين ينتهكون العقوبات المفروضة على سورية"[١٢٨]. كما تم فرض عقوبات على قطاع الطاقة السوري تستهدف النفط وصناعته ومنع أي شخص أمريكي من الدخول في صفقات أو تسهيل حركة المنتجات السورية المرتبطة بالنفط، كما تم إضافة أفراد وكيانات إلى قائمة الحظر الأمريكية.

ولا تزال الولايات المتحدة تفرض عقوبات على سورية وعلى الدول الداعمة لها وتقوم بإضافة المزيد من الأفراد والكيانات إلى قائمة الحظر الأمريكية، وكان آخر العقوبات هو الآتي:

"في ٢٠١٨/١١/٢٠ قام مكتب التحكم بالأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بالتعاون مع خفر السواحل الأمريكي بتوجيه إنذار حول مخاطر العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الأطراف التي ستشارك في شحن النفط إلى الحكومة السورية"[١٢٩]. و"في ٢٠١٩/١/٢٢ أصدر الكونغرس الأمريكي قانون سيزر (القيصر) القاضي بفرض عقوبات على من يتعامل اقتصادياً مع الدولة السورية أو يلعب دوراً في إعادة إعمارها أو يوفر الدعم لقطاع الطاقة فيها، وذلك بفرض عقوبات على الحكومة السورية والدول الداعمة لها كروسيا وإيران لمدة عشر سنوات في مجالات الطاقة والأعمال والنقل الجوي أو تزويد قطع الطائرات إلى مؤسسة الطيران السورية أو من يشارك في مشاريع البناء التي تقوم الحكومة السورية بتنفيذها أو التي تدعم صناعة الطاقة في سورية، بالإضافة إلى فرض عقوبات على أي شخص أو جهة تتعامل مع الحكومة السورية أو توفر التمويل لها أو تتعامل مع المصارف الحكومية السورية بما فيها مصرف سورية المركزي"[١٣٠]. و"في ٢٠١٩/٣/٢٥ جدد مكتب التحكم بالأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بالتعاون مع خفر السواحل الأمريكي الإنذار حول مخاطر العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الأطراف

---

127 - Federal Register, Executive Order 13606— Blocking the Property and Suspending Entry Into the United States of Certain Persons With Respect to Grave Human Rights Abuses by the Governments of Iran and Syria via Information Technology, Presidential Documents, Vol. 77, No. 79, Tuesday, (24,4,2012).

128 - Federal Register, Executive Order 13608— Prohibiting Certain Transactions With and Suspending Entry Into the United States of Foreign Sanctions Evaders With Respect to Iran and Syria, Presidential Documents, Vol. 77, No. 86, Tuesday, (3,5,2012).

129 - The U.S. Department of the Treasury's Office of Foreign Assets Control (OFAC), Sanctions Risks Related to Shipping Petroleum to Syria, (20-11-2018).

130 - American Congress, Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019, 116TH Congress, 1ST Session, Senate of the United States, (23-1-2019).

التي ستشارك في شحن النفط إلى الحكومة السورية، وإضافة إلى ذلك أكد على أن البلدان (مثل روسيا وإيران) التي شاركت في تزويد الحكومة السورية بالنفط وأولئك الذين يقومون بتسهيل عمليات نقل الأموال والأعمال اللوجستية وعمليات التأمين المرتبطة بشحن النفط هم في خطر الاستهداف بعقوبات الولايات المتحدة الاقتصادية"[١٣١].

٢. العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي:

وهذه العقوبات تصدر من خلال الجريدة الرسمية التي تنشر قوانين الاتحاد الأوروبي، "وتتألف التدابير التقييدية (العقوبات الاقتصادية) التي تم فرضها من قبل الاتحاد الأوروبي على سورية حتى ٢٠١٩/٣/٢٥ من"[١٣٢]:

- حظر استيراد الأسلحة والمواد ذات الصلة من سورية وفرض قيود على تصدير تجهيزات معينة وبضائع وتكنولوجيا يمكن أن تستخدم ((للقمع الداخلي)) أو من أجل تصنيع أو صيانة مثل تلك المنتجات، بما في ذلك المساعدة المالية ذات الصلة وكذلك التأمين وإعادة التأمين.
- تفتيش السفن والطائرات من قبل الدول الأعضاء في حال الاعتقاد أنها تنقل أسلحة أو مواد ذات صلة أو تجهيزات يمكن أن تستخدم في ((القمع الداخلي)) وينطبق هذا على موانئ الدول الأعضاء البحرية ومطاراتها ومياهها الإقليمية بما ينسجم والقانون الدولي، ويجب مصادرة المواد التي لا يجوز تصديرها من الاتحاد الأوروبي إلى سورية.
- قيود على استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية من سورية، يتعلق الحظر باستيراد وشراء ونقل مثل تلك المنتجات وما يتعلق بها من تمويل وتأمين، كما يشمل المساعدة الفنية والمالية ذات الصلة.
- حظر الاستثمار في صناعة النفط السورية، ويشمل هذا الحظر القروض والسلف، الاستحواذ أو تمديد الاشتراكات وتأسيس المشاريع المشتركة.
- حظر الاستثمارات في شركات عاملة في بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة بهدف إنتاج الكهرباء في سورية.

131 - The U.S. Department of the Treasury's Office of Foreign Assets Control (OFAC), Sanctions Risks Related to Petroleum Shipments involving Iran and Syria, (25-3-2019).

132 - European External Action Service, EU response to the Syrian crisis, Factsheets, Bruxelles, (8/3/2019).

- حظر المشاركة في بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة بما في ذلك المساعدات الفنية أو المالية ذات الصلة.
- حظر تصدير التجهيزات والتكنولوجيا الأساسية في صناعة النفط والغاز إلى سورية، يشمل هذا الحظر المساعدة الفنية والمالية ذات الصلة.
- حظر التجارة بالمواد المرتبطة بإرث سورية الثقافي والتي تم نقلها على نحو غير قانوني من سورية بهدف تسهيل عودتها الآمنة.
- تجميد أصول مصرف سورية المركزي لدى الاتحاد الأوروبي وحظر توفير التمويل أو الموارد الاقتصادية، مع جواز مواصلة التجارة المشروعة بموجب شروط صارمة.
- حظر تجارة الذهب والماس والمعادن الثمينة مع الهيئات السورية العامة والمصرف المركزي.
- حظر تزويد مصرف سورية المركزي بالعملة بهيئة أوراق وقطع نقدية مسكوكة.
- يجب على الدول الأعضاء ألا تزوّد الحكومة السورية بمنح وقروض ميسرة جديدة.
- تجميد أصول كيانات وأفراد ((إما بزعم كونهم مسؤولين أو مرتبطين بالقمع العنيف ضد السكان المدنيين في سورية))، أو لكونهم يدعمون الدولة السورية أو يستفيدون منها. يجوز تحرير بعض الأصول المجمدة أو الموارد الاقتصادية وبموجب شروط معينة إذا كانت ستستخدم لأهداف معينة كخدمة غايات إنسانية أو لغايات الإجلاء من سورية أو لتسديد دفعات بالنيابة عن الجمهورية العربية السورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية من أجل النشاطات المرتبطة ببعثة المنظمة للتحقق وإتلاف الأسلحة الكيماوية السورية.
- حظر سفر أفراد إما بزعم كونهم مسؤولين أو مرتبطين بالقمع العنيف ضد السكان المدنيين في سورية، أو لكونهم يدعمون الدولة السورية أو يستفيدون منها.
- حظر تصدير تجهيزات أو تكنولوجيا أو برمجيات الهدف الأساسي منها مراقبة أو اعتراض الانترنت أو الاتصالات الهاتفية.
- حظر الإنفاق أو الدفعات المتعلقة باتفاقيات القروض القائمة بين سورية ومصرف الاستثمار الأوروبي، مع تعليق عقود المساعدة الفنية المرتبطة بمشاريع في سورية.
- حظر التجارة بالسندات السورية العامة أو السندات المضمونة من قبل الحكومة السورية أو هيئاتها والمؤسسات المالية السورية، لا يسمح بالتوسط أو تقديم الخدمات لمثل تلك السندات.

- حظر فتح فروع جديدة أو تابعة للمؤسسات المالية السورية في دول الاتحاد الأوروبي أو تأسيس مشاريع مشتركة جديدة، أو علاقات مصرفية جديدة مع مصارف الاتحاد الأوروبي.
- يحظر على المصارف الأوروبية فتح مكاتب أو حسابات في سورية، وبموجب شروط معينة يجوز للدول الأعضاء أن تجيز استثناءات من هذا الحظر.
- يجب على الدول الأعضاء الامتناع عن الدعم المالي قصير ومتوسط المدى للتجارة مع سورية، بما في ذلك قروض وضمانات وتأمينات التصدير، ويحظر الدعم طويل المدى.
- يمنع التأمين أو إعادة التأمين للحكومة السورية والهيئات العامة السورية والوكالات أو الشركات السورية (باستثناء تأمينات الصحة والسفر أو التأمين الإلزامي المتعلق بطرف ثالث للأفراد السوريين أو الكيانات السورية في الاتحاد الأوروبي).
- لا يجوز لرحلات الشحن الجوية التي تسيّرها شركات نقل جوي سورية وكافة الرحلات الجوية التي تسيّرها شركة الخطوط الجوية السورية الدخول إلى مطارات الاتحاد الأوروبي.
- حظر تصدير السلع الكمالية إلى سورية.
- حظر تصدير وقود الطائرات إلى سورية.

بالإضافة إلى ذلك فقد قامت بعض دول الاتحاد الأوروبي كبريطانيا والنرويج بفرض عقوبات على سورية بشكل منفرد.

٣. العقوبات المفروضة من قبل جامعة الدول العربية:

في ٢٠١١/١١/١٢ عقدت جلسة طارئة لمجلس جامعة الدول العربية تم بموجبها تعليق عضوية سورية في الجامعة بموافقة ثمانية عشر دولة من الدول الأعضاء واعتراض لبنان واليمن وامتناع العراق عن التصويت, وفي ٢٠١١/١١/٢٧ فرضت جامعة الدول العربية حزمة عقوبات اقتصادية على سورية إلا أن العراق ولبنان نأيا بنفسيهما عن هذا القرار. "وتقسم عقوبات جامعة الدول العربية على سورية إلى أربعة أقسام أساسية هي"[١٣٣]:

[133] - Rune Friberg Lyme, Sanctioning Assad's Syria: Mapping The Economic, Socioeconomic And Political Repercussion Of The International Sanctions Imposed On Syria Since March 2011, Danish Institute for International Studies (DIIS), Copenhagen, Denmark, (2012), p27-28.

١. عقوبات على الأنظمة المالية: وتشمل وقف التعامل مع مصرف سورية المركزي بما في ذلك جميع المعاملات الحكومية العربية من قبل المصارف المركزية العربية, إضافة للمصرف التجاري السوري وحظر ومراقبة التحويلات من البنوك المركزية العربية باستثناء تحويلات المغتربين السوريين إلى أقاربهم أو تحويلات المواطنين في سورية.
٢. مقاطعة التجارة الحكومية السورية والتحويلات المالية (مع بعض الاستثناءات) وتجميد الأصول الحكومية السورية المتواجدة في الدول العربية.
٣. تجميد تمويل المشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.
٤. حظر دخول الدول العربية وتجميد أصول للأفراد الموضوعين على قائمة حظر خاصة بالجامعة العربية.

٤. العقوبات التركية:

- "في ٢٠١١/١١/٣٠ فرضت تركيا حزمة من العقوبات الاقتصادية على سورية تكونت من النقاط التالية: حظر سفر وتجميد أصول أشخاص يعتقد بمشاركتهم في أعمال عنف أو تقديم الدعم لتغذيته, وفرض حظر على الأسلحة, وقطع العلاقات مع مصرف سورية المركزي، إيقاف التواصل مع المصرف التجاري السوري, وتجميد أصول الحكومة السورية في تركيا، وتعليق القروض المقدمة لسورية, وكذلك تعليق اتفاقية الائتمان المنجزة عبر بنك التصدير والاستيراد التركي لتمويل انجاز مشاريع في البنية التحتية في سورية, ووقف عمليات التعاون الاستراتيجي عالي المستوى بين البلدين والتي أنجزت قبل الأزمة أكثر من ٦٠ اتفاقية ثنائية تتضمن التعاون في مجال الخدمات الاجتماعية, وتوريد الكهرباء والطاقة, والتنمية وتأسيس البنك السوري التركي وخدمات القطارات السريعة...إلخ"[١٣٤].
- جاء الرد السوري على العقوبات التركية بعد أقل من أسبوع على فرضها بإعلان دمشق إيقاف العمل باتفاقية التجارة الحرة مع تركيا المعمول بها منذ بداية عام ٢٠٠٧ وفرض ضريبة مقدارها ٣٠٪ على جميع البضائع التركية الواردة إلى سورية مع فرض رسوم عبور وتعويض فرق سعر الوقود بين البلدين, الأمر الذي ردت عليه تركيا في ٢٠١١/١٢/٧

[134] - Rune Friberg Lyme, Sanctioning Assad's Syria: Mapping The Economic, Socioeconomic And Political Repercussion Of The International Sanctions Imposed On Syria Since March 2011, past references, p28-29.

بضريبة مماثلة على السلع السورية (٣٠٪) مع منع الشاحنات السورية من دخول الأراضي التركية.

٥. العقوبات الأسترالية:

- "في ٢٠١١/٥/١٣ فرضت أستراليا عقوبات على سورية تتضمن: عقوبات مالية موجهة تتضمن أعضاء وكيانات رئيسية في الدولة السوري، وقيود على تأشيرات السفر من قبل أعضاء رئيسيين في الدولة السورية إلى أستراليا، بالإضافة إلى منع تصدير السلع الإستراتيجية والسلع التي تستخدم للدفاع والأسلحة والمواد المرتبطة بها إلى سورية"[١٣٥].
- "في ٢٠١٢/٨/٢١ أعلن وزير خارجية أستراليا (بوب كار) عقوبات جديدة على سورية، حيث تم حظر التعامل بالنفط السوري والقطاعات المالية وكذلك تقييد المتاجرة بالسلع الكمالية والمعادن الثمينة والمجوهرات والأجهزة التي تستخدم لمراقبة واعتراض الاتصالات، وتمت زيادة عدد الأفراد والكيانات المستهدفة بالعقوبات المالية وقيود السفر"[١٣٦].
- في ٢٠١٧/٨/١٧ قام قسم التجارة والشؤون الخارجية في وزارة الخارجية الاسترالية بإضافة أفراد وكيانات سورية إلى قائمة الأفراد المستهدفين بالعقوبات الاسترالية الموجهة.

٦. العقوبات الكندية:

"قامت كندا بفرض العقوبات التالية على سورية"[١٣٧]:

- في ٢٠١١/٥/٢٤ قام رئيس الوزراء الكندي (هاربر) بفرض عقوبات موجهة (حظر التعامل مع أشخاص وكيانات) ضد أعضاء من الدولة السورية شملت ٢٥ فرد و٧ كيانات.
- في ٢٠١١/٨/١٣ تم تجميد أصول أربعة أفراد وكيانين إضافيين مرتبطين بالحكومة السورية ومنعهم من السفر إلى كندا، وتم أيضاً فرض حظر على بعض الصادرات والواردات وتشمل الأسلحة والذخيرة والمعدات الاستراتيجية والنووية والعسكرية، بالإضافة إلى تعليق جميع اتفاقيات التعاون الثنائية مع الحكومة السورية.

---

135 - Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade, (https://dfat.gov.au), date of visiting (22-4-2019).

136 - Bob Carr (Minister for Foreign Affairs), Autonomous Sanctions (Export Sanctioned Goods – Syria) Specification 2012, Australia, (21-8-2012).

137 - Government Of Canada, Canadian Sanctions Related to Syria, (https://www.international.gc.ca), (Date Modified: 12-4-2019).

- في ٢٠١١/١٠/٣ فرضت كندا عقوبات إضافية ضد سورية تتضمن منع التعامل وتجميد أصول أشخاص إضافيين من الدولة السورية وأولئك الذين يقومون بدعمها ومنع استيراد وشراء والحصول على أو نقل النفط والمنتجات النفطية من سورية (باستثناء الغاز الطبيعي) ومنع الاستثمارات الجديدة في صناعة النفط في سورية، بالإضافة إلى منع تقديم التمويل للنشاطات المذكورة أعلاه.
- في ٢٠١١/١٠/٤ فرضت كندا الإجراءات التالية: حظر تقديم الخدمات المالية الهادفة إلى تسهيل استيراد أو شراء أو نقل النفط أو المنتجات النفطية السورية وكذلك حظر تقديم الخدمات المالية بغرض الاستثمار في القطاع النفطي السوري.
- في ٢٠١١/١٢/٢٣ وسّعت كندا العقوبات ضد سورية وذلك بفرض حظر على جميع أشكال الاستيراد باستثناء الغذاء وحظر جميع أشكال الاستثمار الجديد وتصدير معدات إلى سورية تتضمن البرمجيات التي تستخدم لمراقبة الاتصالات الهاتفية والاتصالات عبر الانترنت, كما قامت بتجميد أصول ومنع التعاملات مع أفراد وكيانات إضافية.
- في ٢٠١٢/١/٢٥ فرضت كندا عقوبات اقتصادية موجهة إضافية (تتضمن تجميد أصول ومنع التعامل) ضد ٢٢ فرد و٧ كيانات.
- في ٢٠١٢/٣/٥ تم توسيع الحظر ضد الخدمات المالية وتجارة النفط والاستثمارات المرتبطة بها، وتم إضافة سبعة أفراد وكيان (مصرف سورية المركزي) إلى قائمة حظر التعامل.
- في ٢٠١٢/٣/٣٠ تم إضافة ١٢ فرد وكيانين إلى قائمة الأفراد والكيانات المشمولة بالحظر.
- في ٢٠١٢/٥/١٧ قامت كندا بحظر تصدير وبيع وشحن السلع الكمالية إلى سورية، كما تم حظر التعامل وتجميد أصول ثلاثة أفراد وثلاثة كيانات.
- في ٢٠١٢/٧/٦ تم منع تصدير أو بيع أو تزويد أو شحن عدد من السلع التي قد تستخدم للقمع الداخلي بالإضافة إلى تلك التي قد تستخدم في صناعة الأسلحة البيولوجية والكيميائية, وتم إضافة كيانين إلى قائمة الحظر.
- في ٢٠١٢/٨/٣١ تم تجميد أصول ومنع التعامل مع ٤٧ فرد وثلاثة كيانات إضافية.
- في ٢٠١٢/١١/٢٨ تم تجميد أصول المزيد من الأفراد والكيانات.

- في ٢٠١٤/١/٢٩ تم حظر تصدير المواد الكيميائية والمواد مزدوجة الاستخدام التي يمكن استخدامها لصناعة الأسلحة الكيميائية إلى سورية، وكذلك حظر استيراد وشراء وشحن الأسلحة الكيميائية والمعدات والتكنولوجيا المرتبطة بها من سورية.
- في ٢٠١٧/٤/١٣ تم تجميد أصول المزيد من الأفراد المرتبطين بالحكومة السورية.
- في ٢٠١٧/٤/٢٠ تم تجميد أصول المزيد من الكيانات المرتبطة بالحكومة السورية.

٧. العقوبات اليابانية: "قامت اليابان بفرض العقوبات التالية على سورية"[١٣٨]:

- في ٢٠١١/٩/٩ فرضت اليابان عقوبات ضد أفراد وكيانات مرتبطة بالدولة السورية، حيث تم تجميد أصول ١٥ فرد وستة كيانات من بينهم الرئيس بشار الأسد.
- في ٢٠١١/١٢/٢٢ تم إضافة ثلاثة أفراد وستة كيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٢/٣/٩ تم إضافة فردين وأربعة كيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٢/٧/٦ تم إضافة ثلاثة أفراد إلى القائمة بالإضافة إلى فرض عقوبات على الطيران السوري بمنع استخدام الطيران السوري في اليابان.
- في ٢٠١٢/١١/٢٧ قامت اليابان بإضافة ٣٦ فرد و١٩ كيان إلى قائمة الأفراد المشمولين بتجميد الأصول.

٨. العقوبات السويسرية:

جاءت العقوبات السويسرية حسب ما أعلنته الحكومة الفيدرالية السويسرية متماشية مع عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على سورية، وتشمل العقوبات السويسرية ضد سورية حظر على المعدات العسكرية والسلع التي يمكن استخدامها ((للقمع الداخلي))، بالإضافة إلى عقوبات مالية وقيود على السفر وتجميد أصول لأفراد وكيانات سورية، كما تم حظر استيراد وشراء ونقل النفط والمنتجات النفطية السورية، وحظر بناء محطات توليد الكهرباء وأجهزة الاتصالات والإنترنت، وتصدير المعادن الثمينة والمجوهرات بالإضافة إلى تجميد التبادل التجاري بين البلدين، كما قامت سويسرا بمشاركة الاتحاد الأوروبي في معظم العقوبات المفروضة على سورية.

[138] - Official Site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, (https://www.mofa.go.jp), date of visiting (22-4-2019).

ثانياً: أثر العقوبات والحرب في سورية على الاقتصاد السوري.

شهد الاقتصاد السوري نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية تغيرات في كثير من المؤشرات الاقتصادية, كزيادة معدل التضخم وارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة السورية) وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدين الخارجي والعجز في الميزان التجاري. فمنذ السنة الأولى للحرب فُرضت على سورية عقوبات اقتصادية أدت إلى فقدان مستلزمات إنتاج الصناعات السورية، وغذاء ودواء المواطن السوري، فتوقفت العديد من المصانع والمعامل والورش, وهرب عدد من أصحاب رأس المال نتيجة تدهور الوضع الأمني في البلاد وارتفعت نسبة البطالة، وازداد عدد الفقراء والمهجرين، وتوقفت معظم المشاريع الاستثمارية، وجرى تدمير ممنهج للبنية التحتية، كقطاعات الكهرباء والمياه والسكك الحديد وآبار النفط والجسور والطرق الدولية...الخ. وسنناقش فيما يلي أثر الحرب والعقوبات الاقتصادية على بعض أوجه النشاط الاقتصادي.

١. الأثر في التنمية والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

"بحلول عام ٢٠١١ كانت قد أحرزت سورية تقدماً ملحوظاً في التنمية الاجتماعية، فقد وصل متوسط نصيب الفرد من الدخل في سورية إلى مستوى مماثل له في مصر، لكن في نفس الوقت، بلغ معدل الفقر فيها نصف ذلك الموجود في مصر. ومن ناحية ثانية، أحرزت سورية تقدماً أكثر من معظم الدول العربية الأخرى في الأهداف الإنمائية للألفية، وكان نجاحها ملحوظاً في مؤشرات أساسية مثل الأمن الغذائي ومعدل وفيات الرضع ومعدل الحصول على التعليم"[١٣٩].

"وتشير نتائج مسوح دخل وإنفاق الأسرة في سورية إلى انخفاض كبير في نسبة الفقر المدقع قبل عام ٢٠١١, فقد تراجعت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار في اليوم من ٧,٩٪ إلى ١,٨٪ من السكان بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤, واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى ٠,٢٪ من السكان عام ٢٠١٠. وهذا يدل على أن سورية كانت تسير بالاتجاه الصحيح نحو تحقيق غاية الهدف المتصل بالفقر, إلا أن هذه النسبة تغيرت جذرياً من نشوب الحرب عام ٢٠١١ حتى وصلت إلى ٧ بالمائة من السكان عام ٢٠١٣"[١٤٠]. وهذا يعود إلى عدة عوامل منها

---

[١٣٩] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), سورية: خمس سنوات في الحرب, جامعة سانت آندروز, الأمم المتحدة، ٢٠١٦, ص١٧.

[١٤٠] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), النزاع في الجمهورية العربية السورية تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠١٤, ص١٦.

ارتفاع معدلات البطالة الناجمة بشكل أساسي عن تعطيل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، والارتفاع الكبير في أسعار المواد كافة نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاج المحلي، والعقوبات الاقتصادية التي أدت إلى تراجع كبير في حجم الواردات، بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية.

لقد استمرت تداعيات الحرب منذ عام ٢٠١١ على الاقتصاد السوري متمثلة في تدمير قاعدته الإنتاجية ورأسماله المادي والبشري. بالإضافة إلى خسارة كبيرة في مخزون رأس المال، الأمر الذي أدى إلى خسارة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الخسارة تتمثل بالفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية، ففي حين كان من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦ إلى (٨٤,٢) مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (٩) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٦) بأسعار عام ٢٠١٠ "بمليارات الدولارات الأمريكية".

٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
٦٠.٢	٦٣.٦	٦٧.٣	٧٠.٩	٧٥.١	٧٩.٥	٨٤.٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات: سورية ما بعد النزاع، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص٦٣.

كما كان من المتوقع أن يتجاوز النمو الاقتصادي (٥٪) خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥) وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠) النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي السوري في غياب الأزمة بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥).

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٪٥.٦	٪٥.٨	٪٥.٣	٪٥.٩	٪٥.٩

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), سورية: خمس سنوات في الحرب, جامعة سانت آندروز, الأمم المتحدة، ٢٠١٦, ص١٩.

إلا أن الناتج والنمو المتحققين كانا أقل من ذلك بكثير فالناتج المتحقق بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي عام ٢٠١٦ بلغ (١٢,٤) مليار دولار، أي أقل من سدس ما هو متوقع (دون أخذ

تقلبات سعر صرف الدولار بعين الاعتبار)، فبعد أن وصل إلى أكثر من ٦٧ مليار دولار عام ٢٠١١ انخفض إلى أقل من خمس قيمته عام ٢٠١٦ حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (١١) تطور الناتج المحلي الإجمالي السوري والنمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦).

الفترة الزمنية	بالأسعار الجارية "بملايين الدولارات الأمريكية".		بالأسعار الجارية "بمليارات الليرات السورية".		بالأسعار الثابتة "بمليارات الليرات السورية".	
	الناتج	معدل النمو	الناتج	معدل النمو	الناتج	معدل النمو
٢٠٠٢	٢١٥٨٢.٢		١٠٢٢.٣		١٠١٢.٧٣	
٢٠٠٣	٢١٨٢٨.١	٪١.١٤	١٠٧٤.١٦	٪٥.٠٧	١٠١٨.٧١	٪٠.٥٩
٢٠٠٤	٢٥٠٨٦.٩	٪١٤.٩٣	١٢٦٦.٨٩	٪١٧.٩٤	١٠٨٩.٠٣	٪٦.٩٠
٢٠٠٥	٢٨٨٥٩	٪١٥.٠٤	١٥٠٦.٤٤	٪١٨.٩١	١١٥٦.٧١	٪٦.٢١
٢٠٠٦	٣٣٣٣٢.٨	٪١٥.٥٠	١٧٢٦.٤	٪١٤.٦٠	١٢١٥.٠٨	٪٥.٠٥
٢٠٠٧	٤٠٤٠٠	٪٢١.٢٠	٢٠٢٠.٨٤	٪١٧.٠٦	١٢٨٤.٠٣	٪٥.٦٧
٢٠٠٨	٥٢٦٠٠	٪٣٠.٢٠	٢٤٤٨.٠٦	٪٢١.١٤	١٣٤١.٥٢	٪٤.٤٨
٢٠٠٩	٥٤٠٠٠	٪٢.٦٦	٢٥٢٠.٧١	٪٢.٩٧	١٤٢٠.٨٣	٪٥.٩١
٢٠١٠	٦١٠٠٠	٪١٢.٩٦	٢٨٣٤.٥٢	٪١٢.٤٥	١٤٩٤.٦	٪٥.١٩
٢٠١١	٦٧٣٠٠	٪١٠.٣٣	٣٢٥٢.٧٢	٪١٤.٧٥	١٥٣٧.١٩	٪٢.٨٥
٢٠١٢	٤٦٨٠٠	٪٣٠.٤٦–	٣٠٢٤.٨٤	٪٧.٠١–	١١٣٢.٣١	٪٢٦.٣٤–
٢٠١٣	٢٧٠٠٠	٪٤٢.٣١–	٢٩٣٧.٥٦	٪٢.٨٩–	٨٣٤.٥١	٪٢٦.٣٠–
٢٠١٤	٢٣١٠٠	٪١٤.٤٤–	٣٥٦٢.٦٢	٪٢١.٢٨	٧١١.٩	٪١٤.٦٩–
٢٠١٥	١٩١٠٠	٪١٧.٣٢–	٤٥٢٤.٩١	٪٢٧.٠١	٦٦٨.٢٣	٪٦.١٣–
٢٠١٦	١٢٤٠٠	٪٣٥.٠٨–	٥٦٩٧	٪٢٥.٩٠	٦٤١.٦٤	٪٣.٩٨–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء (إحصائيات الحسابات القومية) لعامي (٢٠١٥ و٢٠١٧)، بالنسبة للناتج بالأسعار الجارية للدولار فقد تم الحساب على أساس متوسط سعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي، وبالنسبة للناتج بالأسعار الثابتة فإن سنة الأساس هي (٢٠٠٠).

ملاحظة: تم حساب معدل النمو وفق التالي:

معدل النمو في السنة t = (الناتج في السنة t – الناتج في السنة t–1)/الناتج في السنة t–1.

فقد تعرض الناتج المحلي الإجمالي السوري للانكماش منذ بداية الأزمة، ويعود هذا الانكماش إلى تدهور النشاط الاقتصادي الناجم الحرب الدائرة في سورية وما نجم عنها من أضرار طالت البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية ككل، وصعوبة الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج

والسلع الاستهلاكية نتيجة العقوبات، إضافة إلى التراجع الحاد في إنتاج النفط والغاز لأسباب تعود إلى خروج الحقول عن السيطرة والتدمير الممنهج الذي طالها والعقوبات التي استهدفت مستلزمات إنتاجها.

والشكلان التاليان يظهران الانحدار الكبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب:

الشكل رقم (٦) تطور الناتج المحلي الإجمالي السوري بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦) "بملايين الدولارات الأمريكية".

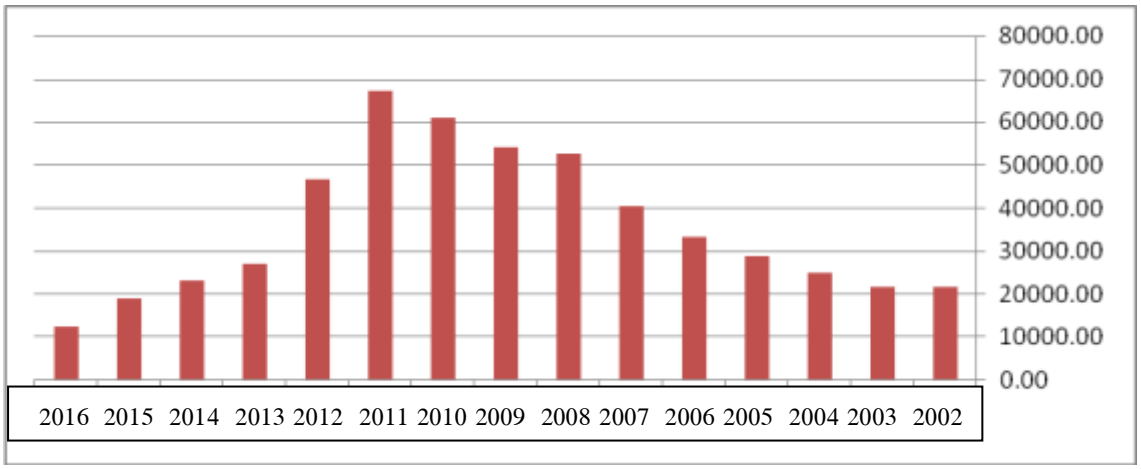

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١١).

الشكل رقم (٧) تطور الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦) "بمليارات الليرات السورية".

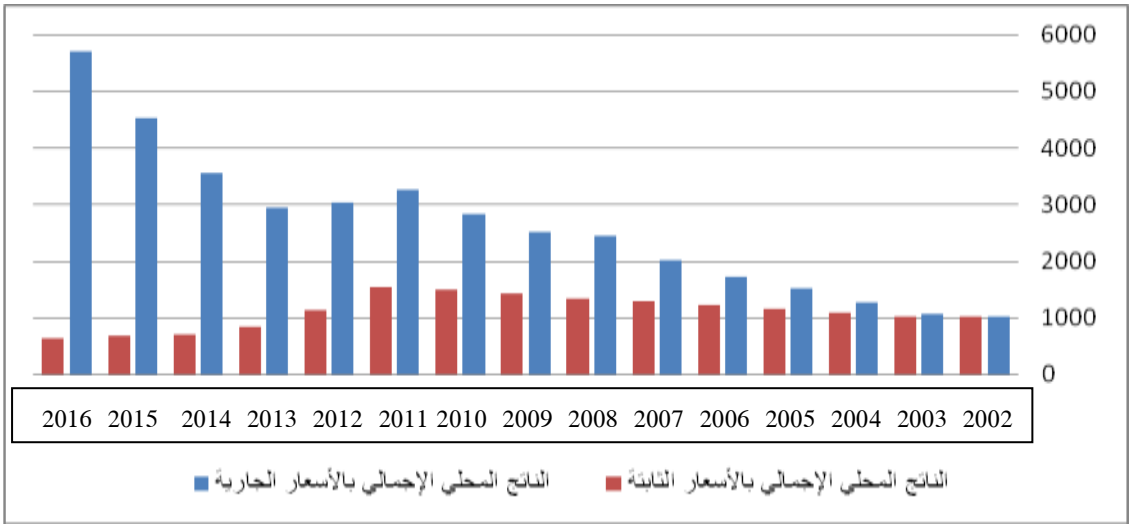

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١١).

والملاحظ أن الناتج الحقيقي بالليرة السورية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) قد انخفض من ١٥٣٧ مليار ليرة عام ٢٠١١ إلى حوالي ١١٣٢ مليار ليرة عام ٢٠١٢ واستمر بالانخفاض حتى وصل إلى حوالي ٦٤٢ مليار عام ٢٠١٦، أما الناتج بالأسعار الجارية لليرة السورية فقد شهد زيادة كبيرة بعد انخفاض ضئيل في عامي (٢٠١٢ – ٢٠١٣) وهذا يعود إلى التضخم الكبير الذي شهده الاقتصاد السوري والذي سنتحدث عنه لاحقاً.

والانخفاض الأكبر في الناتج كان في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ إذ انخفض بنسبة ٢٦.٣٤٪ و٢٦.٣٠٪ في هذين العامين على التوالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠)، ففي عامي (٢٠١٢ – ٢٠١٣) تدهور النشاط الاقتصادي بشكل كبير وشملت الحرب مساحات واسعة من الأراضي السورية ونجمت عنها أضرار هائلة في البنية التحتية ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. "ويعود التراجع الكبير في الإنتاج والنمو الاقتصادي خلال الأعوام (٢٠١٢ – ٢٠١٣) لمجموعة من الأسباب منها"[١٤١]:

- خروج معظم المنشآت الصناعية عن الإنتاج، بسبب أعمال النهب والتخريب وانقطاع الطرقات الذي أدى إلى عدم إمكانية وصول العمال للمصانع.
- توقف العمل بالمشاريع المباشر بها، بسبب مغادرة الخبراء الأجانب مواقع العمل وعدم متابعة المستثمرين المحليين والأجانب تنفيذ المشاريع المرخصة والمباشر بها.
- فقدان الكثير من المواد الأولية ونصف المصنعة التي كانت تنتج محلياً.
- النقص الكبير في مصادر الطاقة (الغاز، الفيول، الكهرباء، مازوت) وارتفاع أسعارها وانقطاعها بأوقات غير منتظمة.
- زيادة التكاليف المادية المترتبة على الصناعيين نتيجة اضطرارهم لنقل منشآتهم إلى مناطق جديدة آمنة.
- صعوبات في التمويل.
- العقوبات الاقتصادية المفروضة وقيام بعض الشركات العالمية بقطع علاقاتها مع الشركات السورية، الأمر الذي انعكس سلبا على أسواق التصدير وصعوبات فتح الاعتمادات المستندية واستحال القيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين.

[١٤١] - مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، تأثيرات الأزمة السورية في الاقتصاد السورية (٢٠١١ - ٢٠١٥)، دمشق، دون ذكر تاريخ نشر، ص١٦-١٧.

ويمكن القول أن العقوبات أثرت على الإنتاج الذي يعتمد على استيراد المواد الأولية الذي انخفض نتيجة تقييد عمليات الاستيراد والتصدير للمواد الأساسية كالمعدات الطبية والأدوية، إضافة إلى المواد الكيميائية والآلات وغيرها، إلى جانب تقييد العمليات التأمينية وفرض عقوبات على شركات أجنبية عاملة في سورية وتعليق البرامج التنموية التي كان ينفذها الاتحاد الأوروبي في سورية, فضلاً عن تقييد الاستثمار الخارجي والتعامل مع سورية. فقد طالت العقوبات جميع القطاعات بما فيها الخدمية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف نقل المواد وزيادة تكاليف استيرادها وأسعارها، ونتج عنها أيضاً توقف نسبة كبيرة من المنشآت عن العمل وكل ذلك أثر في الناتج المحلي الإجمالي السوري.

٢. الأثر في قطاع الطاقة:

كان قطاع النفط والطاقة من أكثر القطاعات تأثراً بالعقوبات لكن ليس لجهة التصدير (رغم أن ٩٠٪ منه يتجه للأسواق الأوروبية) وإنما لجهة تأمين حاجة السوق المحلية من النفط ومشتقاته, فقد تعرض قطاع النفط في سورية لأضرار جسيمة بسبب الحرب الدائرة في هذا البلد، وقال وزير النفط والثروة المعدنية (علي غانم) في تشرين الأول ٢٠١٧، بأن إنتاج النفط السوري هبط مع بداية الأعمال القتالية إلى ١٦ ألف برميل يومياً، بعدما كان عند ٣٨٥ ألف برميل يومياً. وأضاف الوزير بأن التقديرات الأولية تشير إلى أن حجم الأضرار التي لحقت بقطاع النفط السوري خلال فترة الحرب تجاوزت ٦٨ مليار دولار. وبالتالي لا يوجد فائض نفط يمكن تصديره إلى السوق الأوروبية وإن التأثير الأكبر على هذا القطاع كان نتيجة الحرب وخروج آبار النفط عن سيطرة الدولة السورية وتراجع الإنتاج بشكل كبير. والجدول التالي يظهر الانخفاض الكبير في إنتاج النفط خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٦).

الجدول رقم (١٢) إنتاج النفط الخام خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٦) "الوحدة: ألف متر مكعب".

الفترة الزمنية	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإنتاج	٢١٧٣٩	١٨٥٥٥	٥٩٣٢	١٠٣٩	١٢٣٤	١٥٦٢	١٥٢٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء (الإحصائيات الصناعية) لعامي (٢٠١٥ و٢٠١٧).

والعقوبات التي شملت قطاع الطاقة أدت إلى صعوبات ومشاكل كثيرة تعترض تأمين المشتقات النفطية، وهذا ما أكدته وزارة النفط السورية معتبرة أن سبب الأزمة الأخيرة (التي بدأت في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٨ حتى نهاية شهر حزيران من العام ٢٠١٩) في مادة الغاز المنزلي والبنزين ومازوت التدفئة وباقي المشتقات النفطية هو الإجراءات الاقتصادية القسرية التي استهدفت قطاع النفط في سورية، ومنع شركات النقل والتوريد من التعامل مع شركة محروقات والوصول إلى سورية، رغم العقود المبرمة مع هذه الشركات سابقاً.

ويعود استهداف قطاع الطاقة إلى كونه مصدراً رئيسياً لإيرادات الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويعود الضرر الأكبر الذي لحق بهذا القطاع إلى خروج مناطق استخراج النفط والغاز عن السيطرة والدمار الذي لحق به نتيجة الأعمال التدميرية التي نفذتها المجموعات الإرهابية بحقه. فحقول النفط التي وقعت تحت سيطرة الإرهابيين استنزفت، حيث دمر المسلحون البنية التحتية لهذه الحقول، الأمر الذي يتطلب عدة سنوات لإعادة هذه الحقول إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

٣. الأثر في سعر الصرف والتضخم والبطالة:

استقر سعر صرف الليرة السورية على ٥٠ ليرة سورية تقريباً مقابل الدولار قبل الحرب، ليشهد انخفاض كبير خلال الحرب لكنه استقر عند سعر (٤٣٥ للحد الأدنى و٤٣٨ للحد الأعلى) منذ نهاية عام ٢٠١٧ حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة (حسب مصرف سورية المركزي)، والجدول التالي يبين تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩):

الجدول رقم (١٣) تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩).

السنة	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**
السعر الوسطي	٥٠	٤٦,٥٨	٤٦,٧١	٤٦,٥	٤٨,٣٥	٦٤,٦٥
٢٠١٣	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**	**٢٠١٨**	**٢٠١٩**
١٠٨,٧٧	١٥٤,١٧	٢٣٧,١٢	٤٦٠,٢٥	٤٩٢,٦٨	٤٣٦,٥	٤٣٦,٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وقد تم الحساب على أساس المتوسط السنوي للحدين الأدنى والأعلى، وبالنسبة لعام ٢٠١٩ فإن هذا الرقم يدل على متوسط الستة أشهر الأولى من هذا العام (أي حتى نهاية شهر حزيران).

وجاء هذا التراجع في سعر الصرف نتيجة مجموعة من العوامل كعجز ميزان المدفوعات وتدهور الاحتياطات الأجنبية وتراجع الإنتاج المحلي بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية والتهديدات الأمنية والعسكرية.

"أدى تراجع قيمة العملة المحلية تجاه القطع الأجنبي وارتفاع الأعباء والتكاليف المحلية إلى ارتفاع غير مسبوق لمعدلات التضخم وترافق ذلك بحالة من الركود في أغلب الأنشطة الاقتصادية مما أدخل الاقتصاد السوري في حالة متناقضة هي حالة (الركود التضخمي أو التضخم الركودي) والمتمثلة بارتفاع الأسعار مع ضعف الطلب على السلع والمنتجات والخدمات والناجم بشكل أساسي عن ضعف الدخل الفردي وتراجع حاد للطبقة الوسطى مما أثر في خلق الحافز على النشاط الإنتاجي"[١٤٢].

فبعد اندلاع الحرب بدأت الأسعار بالارتفاع وبات التضخم يفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية على المواطن السوري. تعددت أسباب التضخم كزيادة الإنفاق العام والموازنات التضخمية والتمويل بالعجز وتخفيض دعم المواد الأساسية وزيادة أسعار الطاقة وانعدام الأمن والأمان وزيادة كلفة الشحن وكلفة التأمين على البضائع بشكل ملحوظ وكذلك التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف. "فباعتبار سنة الأساس هي (٢٠١٠) فقد بلغ معدل التضخم عام ٢٠١١ (٦,٧٪) وعام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١ (٣٦,٢٪) وعام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ (٨٢,٤٪) وفي عام ٢٠١٤ (٢٢,٥٪) وفي عام ٢٠١٥ (٣٨,٥٪) وفي عام ٢٠١٦ (٤٧,٧٪)"[١٤٣].

"فخلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٠) كان وسطي معدل التضخم (٤,٥٪) وسعر صرف الدولار ثابت نسبياً بنحو ٥٠ ليرة ومعدل البطالة تراجع بشكل بسيط من (١١,١ إلى ٨,٦)%، ومتوسط نسبة الفقر من السكان نحو (٢٣٪) بمقياس ١,٥ دولار للفرد في اليوم. إلا أن تقلص النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات وإغلاق أعداد كبيرة من الشركات وتسريح العاملين فيها أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة. حيث ارتفع معدل البطالة من ١٥ % عام ٢٠١١ إلى ٥٥ %

[١٤٢] - عامر خربوطلي، أثر السياسة المالية في سورية على قطاع التجارة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل السياسة المالية في سورية "الواقع والخيارات الممكنة"، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٩، ص١٠.

[١٤٣] - المكتب المركزي للإحصاء في سورية، إحصائيات الأسعار والتجارة الداخلية، (المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٥ بالنسبة لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ والمجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٧ بالنسبة لباقي الأعوام).

عام ٢٠١٦ ثم بدأ يتراجع إلى ٤٢ % عام ٢٠١٧، كما ارتفع متوسط الفقر عند ١.٥ $ للفرد من ٢٨ % للسكان عام ٢٠١١ إلى نحو ٨٠ % عام ٢٠١٧"[١٤٤].

وأدى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى تراجع القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود، وبذلك فقد انخفضت قدرة السوريين على الحصول على السلع الغذائية خلال الأزمة نظراً لارتفاع أسعارها نتيجة التضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية، إضافة إلى تراجع حجم المعروض من السلع الغذائية نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي الناجم عن الأزمة وصعوبة الحصول على بعض السلع بسبب العقوبات الأمر الذي أدى إلى تدهور الأمن الغذائي للسوريين.

٤. الأثر في الموازنة العامة:

تميزت السياسة المالية خلال الأزمة بتراجع حجم الضرائب وزيادة حجم الإنفاق العام: "حيث انخفضت مساهمة الضرائب في الإنفاق العام من ٤٥٪ عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٢٪ عام ٢٠١٥، ويعود ذلك إلى التهرب الضريبي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وعمليات التهريب وتخفيض الرسوم الجمركية، فقد ازدادت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢,٤٪ عام ٢٠١٠ إلى ٥٩,٣٪ عام ٢٠١٥، ويعود هذا إلى زيادة حجم الإعانات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية وبخاصة الخبز والمازوت والكهرباء .. وغيرها"[١٤٥]. وبذلك اضطرت الحكومة إلى زيادة مخصصات الدعم والرعاية الاجتماعية على حساب الإنفاق الاستثماري. ويرى البعض أن السبب الرئيسي في التضخم هو "التوسع الكبير في الإنفاق الجاري الذي ارتفع بنسبة (١٢١٪) بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ مقابل انخفاض ملحوظ في مخصصات الإنفاق الرأسمالي (التنموي) بنسبة (-٦٧٪) خلال الفترة نفسها"[١٤٦]. والشكل التالي يبين الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٥):

---

[١٤٤] - أكرم محمود حوراني، تحليل الموازنة العامة للدولة في ضوء السياسات المالية الحالية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل السياسة المالية في سورية "الواقع والخيارات الممكنة"، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٩/١/٢٩، ص٧.

[١٤٥] - علي كنعان، إعادة توزيع الدخل في ضوء السياسة المالية الحالية في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل السياسة المالية في سورية "الواقع والخيارات الممكنة"، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٩/١/٢٩، ص٢٠.

[١٤٦] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات: سورية ما بعد النزاع، المرجع السابق، ص٧٢.

الشكل رقم (٨) إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وعجز الميزان المالي العام خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) "بمليارات الليرات السورية".

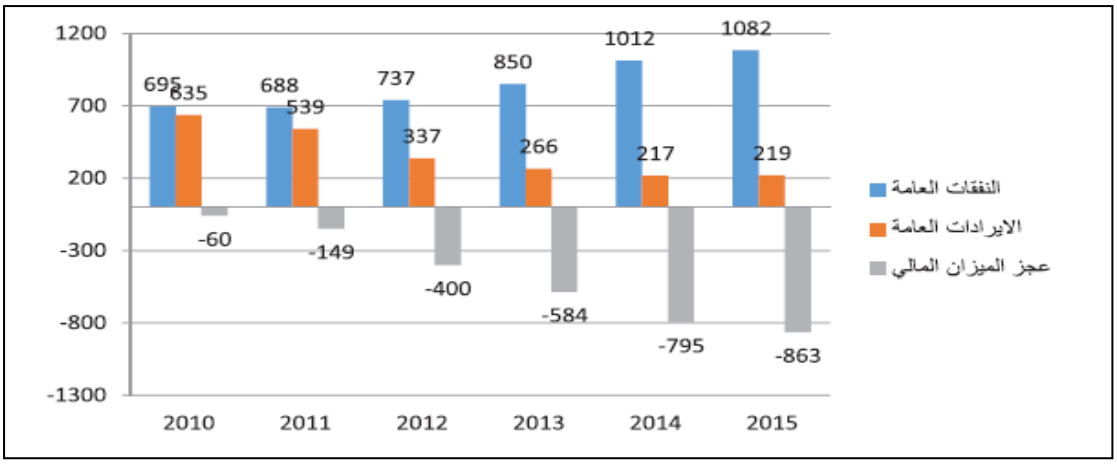

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات: سورية ما بعد النزاع، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص٧٢.

فقد اتسع العجز في الموازنة مع زيادة مخصصات الإنفاق الجاري وتقلص الإيرادات الضريبية وعائدات النفط، فارتفع الدين العام ارتفاعاً حاداً. فقد "ارتفعت قيمة الدين العام (بالقيمة الاسمية) من ٦٠٠ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٠ إلى ٥٥٠٠ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٥"[١٤٧].

بعد الحرب والعقوبات الغربية والعربية تأثرت الميزانية بشكل كبير "فارتفع عجز الموازنة من (٢٠٪) عام ٢٠١١ إلى (٤٠٪) عام ٢٠١٧، وارتفعت نسبة الدعم في الميزانية من (١٢,٥٪) عام ٢٠١١ إلى (٤٢٪) عام ٢٠١٧، وكانت الموازنات الأخيرة تتجاوز نصف قيمة إجمالي الناتج المحلي، بينما كانت قبل الحرب تقارب ربع إجمالي الناتج المحلي"[١٤٨]. وللتعامل مع عجز الموازنة العامة لجأت الحكومة إلى طباعة الأموال (التمويل بالعجز) واستخدام احتياطيات النقد الأجنبي والحصول على مساعدات وتسهيلات ائتمانية من روسيا وإيران وكذلك خفض الدعم وتحرير أسعار السلع الأساسية.

[١٤٧] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), سورية: خمس سنوات في الحرب, المرجع السابق, ص٢٤.
[١٤٨] - أكرم محمود حوراني, تحليل الموازنة العامة للدولة في ضوء السياسات المالية الحالية، المرجع السابق، ص٦.

ويمكن تلخيص هذا الفصل وفق الآتي:

- إن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسب كبيرة يعود إلى تدهور النشاط الاقتصادي الناجم بالدرجة الأولى عن الصراع وما نجم عنه من أضرار، وكذلك إلى صعوبة الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية نتيجة العقوبات.
- إن أثر العقوبات على القطاع النفطي منخفض مقارنة بالأثر الكبير الذي أحدثته الحرب على منظومة إنتاج وتسويق النفط.
- انخفاض قدرة السوريين على تأمين السلع الغذائية نظراً لارتفاع أسعارها العائد إلى تراجع حجم المعروض منها من جهة وصعوبة الحصول على بعضها بسبب العقوبات من جهة أخرى.
- يعود تفاقم عجز الموازنة إلى انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات.

ثالثاً: تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية في سورية.

١. أثر العقوبات والحرب في سورية على التجارة الخارجية السورية:

نتيجة تدهور القاعدة الإنتاجية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الإنتاجية والعقوبات الاقتصادية القاسية تأثر قطاع التجارة الخارجية بشكل كبير. فمن الجدول أدناه نلاحظ حدوث نمو في إجمالي التجارة الخارجية لسورية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨) ثم انخفاضها عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية ونموها خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ قبل أن تنخفض عام ٢٠١٢ لتزداد بعدها خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٦). والجدول التالي يبين تطور التجارة الخارجية السورية "الصادرات، الواردات، إجمالي التجارة" (بالأسعار الجارية لليرة السورية) خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦):

الجدول رقم (١٤) تطور التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠١٦) "بملايين الليرات السورية".

الفترة الزمنية	الواردات		الصادرات		إجمالي التجارة	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
٢٠٠٢	٢٣٥٧٥٤		٣٠١٥٥٣		٥٣٧٣٠٧	
٢٠٠٣	٢٣٦٧٦٨	٪٠.٤٣	٢٦٥٠٣٩	٪١٢.١١-	٥٠١٨٠٧	٪٦.٦١-
٢٠٠٤	٣٨٩٠٠٦	٪٦٤.٣٠	٣٤٦١٦٦	٪٣٠.٦١	٧٣٥١٧٢	٪٤٦.٥٠
٢٠٠٥	٥٠٢٣٦٩	٪٢٩.١٤	٤٢٤٣٠٠	٪٢٢.٥٧	٩٢٦٦٦٩	٪٢٦.٠٥
٢٠٠٦	٥٣١٣٢٤	٪٥.٧٦	٥٠٥٠١٢	٪١٩.٠٢	١٠٣٦٣٣٦	٪١١.٨٣
٢٠٠٧	٦٨٤٥٥٧	٪٢٨.٨٤	٥٧٩٠٣٤	٪١٤.٦٦	١٢٦٣٥٩٠	٪٢١.٩٣
٢٠٠٨	٨٣٩٤١٩	٪٢٢.٦٢	٧٠٧٧٩٨	٪٢٢.٢٤	١٥٤٧٢١٧	٪٢٢.٤٥
٢٠٠٩	٧١٤٢١٦	٪١٤.٩٢-	٤٨٨٣٣٠	٪٣١.٠١-	١٢٠٢٥٤٦	٪٢٢.٢٨-
٢٠١٠	٨١٢٢٠٩	٪١٣.٧٢	٥٦٩٠٦٤	٪١٦.٥٣	١٣٨١٢٧٢	٪١٤.٨٦
٢٠١١	٩٦٤٩٢٨	٪١٨.٨٠	٥٠٥١٠٧	٪١١.٢٤-	١٤٧٠٠٣٥	٪٦.٤٣
٢٠١٢	٧٩٤٢٧٧	٪١٧.٦٩-	١٩٦٤٥٢	٪٦١.١١-	٩٩٠٧٢٩	٪٣٢.٦١-
٢٠١٣	٩٤٤٩٢٦	٪١٨.٩٧	١٧٤٩٣٣	٪١٠.٩٥-	١١١٩٨٦٠	٪١٣.٠٣
٢٠١٤	١٥٦٢٨٤٦	٪٦٥.٣٩	١٧٥٧٩٥	٪٠.٤٩	١٧٣٨٦٤٠	٪٥٥.٢٦
٢٠١٥	١٤٩٧٣٤٠	٪٤.١٩-	٢١٠٠٦٥	٪١٩.٤٩	١٧٠٧٤٠٥	٪١.٨٠-
٢٠١٦	٢٢٣٨٤٧٢	٪٤٩.٥٠	٣٢٨٥١٩	٪٥٦.٣٩	٢٥٦٦٩٩١	٪٥٠.٣٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٧.

وبالرغم من حصول زيادة في قيمة إجمالي التجارة الخارجية (بالأسعار الجارية) إلا أن هذه الزيادة تعود إلى الانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة السورية، فإذا أخذنا إجمالي التجارة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي فإننا نقوم باستبعاد أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية والجدول والشكل أدناه يبينان تطور التجارة الخارجية السورية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) خلال نفس الفترة الزمنية:

الجدول رقم (١٥) تطور التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠١٦) "بملايين الدولارات الأمريكية".

الفترة الزمنية	الواردات		الصادرات		إجمالي التجارة	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
٢٠٠٢	٥٠٧٠		٦٥٦٠		١١٦٠٠	
٢٠٠٣	٥٠٩٠	٠.٣٩٪	٥٧٦٠	-١٢.٢٠٪	١٠٩٠٠	-٦.٠٣٪
٢٠٠٤	٨٠٠٠	٥٧.١٧٪	٧١٢٠	٢٣.٦١٪	١٥١٠٠	٣٨.٥٣٪
٢٠٠٥	١٠٠٠٠	٢٥.٠٠٪	٨٤٩٠	١٩.٢٤٪	١٨٥٠٠	٢٢.٥٢٪
٢٠٠٦	١٠٦٠٠	٦.٠٠٪	١٠١٠٠	١٨.٩٦٪	٢٠٧٠٠	١١.٨٩٪
٢٠٠٧	١٣٧٠٠	٢٩.٢٥٪	١١٦٠٠	١٤.٨٥٪	٢٥٣٠٠	٢٢.٢٢٪
٢٠٠٨	١٨٠٠٠	٣١.٣٩٪	١٥٢٠٠	٣١.٠٣٪	٣٣٢٠٠	٣١.٢٣٪
٢٠٠٩	١٥٣٠٠	-١٥.٠٠٪	١٠٥٠٠	-٣٠.٩٢٪	٢٥٨٠٠	-٢٢.٢٩٪
٢٠١٠	١٧٤٠٠	١٣.٧٣٪	١٢٢٠٠	١٦.١٩٪	٢٩٦٠٠	١٤.٧٣٪
٢٠١١	١٩٩٠٠	١٤.٣٧٪	١٠٥٠٠	-١٣.٩٣٪	٣٠٤٠٠	٢.٧٠٪
٢٠١٢	١٢٣٠٠	-٣٨.١٩٪	٣٠٥٠	-٧٠.٩٥٪	١٥٤٠٠	-٤٩.٣٤٪
٢٠١٣	٨٦٠٠	-٣٠.٠٨٪	١٥٩٠	-٤٧.٨٧٪	١٠٢٠٠	-٣٣.٧٧٪
٢٠١٤	٨٠٤٠	-٦.٥١٪	٩١٠	-٤٢.٧٧٪	٨٩٥٠	-١٢.٢٥٪
٢٠١٥	٥٥٥٠	-٣٠.٩٧٪	٧٨٣	-١٣.٩٦٪	٦٣٣٠	-٢٩.٢٧٪
٢٠١٦	٤٨٦٠	-١٢.٤٣٪	٧١٨	-٨.٣٠٪	٥٥٨٠	-١١.٨٥٪

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٧، وذلك حسب المتوسط السنوي لسعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي.

الشكل رقم (٩) تطور التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٦) "بملايين الدولارات الأمريكية".

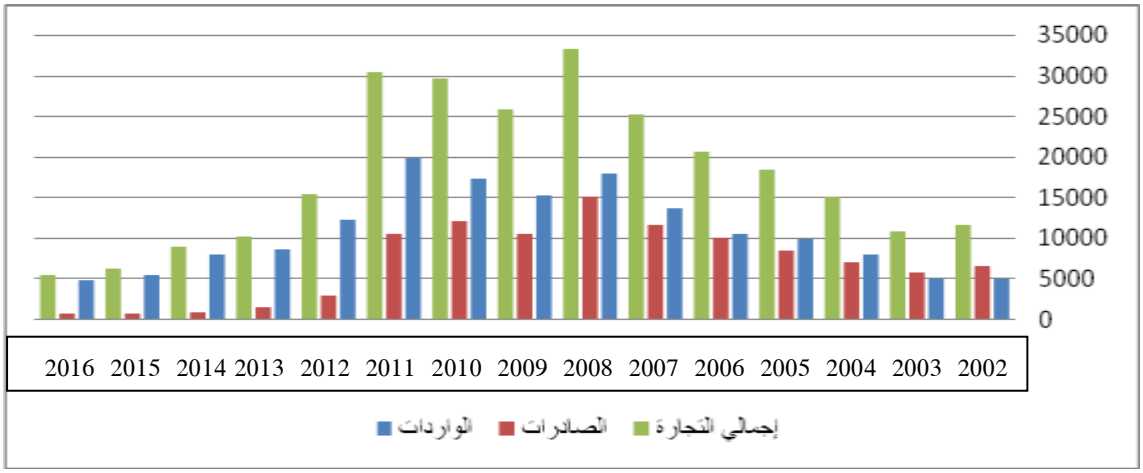

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١٥).

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ انخفاض كبير في إجمالي التجارة الخارجية، وقد حصل الانخفاض الأكبر في قيمة الصادرات السورية مقارنة بالواردات وهذا أمر متوقع نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير (لا يوجد إنتاج فائض لتصديره ومعظم المنتجات لا تكفي حاجة السوق المحلية "فالصادرات مرتبطة بشكل أساسي بالإنتاج ولهذا السبب لم يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الصادرات")، وبالتالي يعود هذا الانخفاض إلى الحرب الدائرة في سورية التي أثرت على الإنتاج ولا يمكن إرجاع ذلك إلى العقوبات الاقتصادية وذلك رغم وجود أثر للعقوبات إلا أنه منخفض قياساً بأثر الحرب، وسنقوم لاحقاً بتقدير أثر العقوبات على التجارة الخارجية في معزل عن الحرب.

وفي الوقت نفسه كان من المتوقع زيادة قيمة الواردات نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الحاجة إلى تأمين بدائل للمنتجات المحلية من السوق الدولية إلا أن قيمة الواردات قد انخفضت أيضاً نتيجة سياسة ترشيد المستوردات المتبعة حالياً في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتي سنتحدث عنها لاحقاً.

وشهد قطاع التجارة الخارجية في سورية قبل الحرب انفتاحاً اقتصادياً كبيراً، فقد تجاوزت نسبة إجمالي التجارة الخارجية "الصادرات والواردات" (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨) لتنخفض النسبة بفعل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ وبعدها عام ٢٠١١ نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية، حيث وصلت هذه النسبة إلى حوالي (٣٣٪) عام ٢٠١٢ في انخفاض يقارب نصف ما كان عليه الحال في الظروف العادية. والجدول التالي يبين نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦):

الجدول رقم (١٦) نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦).

الفترة الزمنية	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**
النسبة	٥٣.٧٥٪	٤٩.٩٤٪	٦٠.١٩٪	٦٤.١٠٪	٦٢.١٠٪	٦٢.٦٢٪	٦٣.١٢٪
٢٠٠٩	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**
٤٧.٧٨٪	٤٨.٥٢٪	٤٥.١٧٪	٣٢.٩١٪	٣٧.٧٨٪	٣٨.٧٤٪	٣٣.١٤٪	٤٥.٠٠٪

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين رقم (١٠) و(١٥).

وبسبب زيادة الواردات على الصادرات ازدادت نسبة العجز في الميزان التجاري السوري بعد أن حقق فائض في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ففي السنتين الأولى والثانية من الحرب تجاوز العجز التجاري (٩) مليار دولار ليبدأ بعدها بالانخفاض بسبب انخفاض التبادل التجاري وليس بسبب زيادة الصادرات "كما هو واضح من خلال الجدول رقم (١٥)" والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٦):

الجدول رقم (١٧) تطور الميزان التجاري السوري (الصادرات – الواردات) خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦) "بملايين الدولارات الأمريكية".

الفترة الزمنية	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**
الميزان التجاري	١٤٩٠	٦٧٠	– ٨٨٠	– ١٥١٠	– ٥٠٠	– ٢١٠٠	– ٢٨٠٠
٢٠٠٩	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**
– ٤٨٠٠	– ٥٢٠٠	– ٩٤٠٠	– ٩٢٥٠	– ٧٠١٠	– ٧١٣٠	– ٤٧٦٧	– ٤١٤٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١٥).

ولتفسير سبب عدم تحسن وضع الميزان التجاري رغم انخفاض قيمة العجز التجاري، يمكن أخذ نسبة العجز التجاري (الصادرات – الواردات) إلى إجمالي التجارة الخارجية التي تظهر زيادة مستمرة وكبيرة خلال سنوات الحرب قياساً بالسنوات السابقة مع تحسن طفيف خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٨) نسبة العجز التجاري إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٦).

الفترة الزمنية	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**
النسبة	٪١٢,٨٤	٪٦,١٥	–٪٥,٨٣	–٪٨,١٦	–٪٢,٤٢	–٪٨,٣٠	–٪٨,٤٣
٢٠٠٩	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**
–٪١٨,٦٠	–٪١٧,٥٧	–٪٣٠,٩٢	–٪٦٠,٠٦	–٪٦٨,٧٣	–٪٧٩,٦٦	–٪٧٥,٣١	–٪٧٤,٢٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (١٥) ورقم (١٧). والنسبة في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ تشير إلى نسبة الفائض التجاري إلى إجمالي التجارة الخارجية وليس إلى نسبة العجز.

فبعد أن وصلت نسبة العجز إلى إجمالي التجارة الخارجية إلى أعلى مستوى لها قبل الحرب بنسبة (١٨,٦٪) عام ٢٠٠٩ ازدادت بشكل كبير جداً خلال أعوام الحرب حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها بنسبة (٧٩,٦٦٪) عام ٢٠١٤ (أي أكثر من أربعة أضعاف قيمتها التي كانت عليها قبل الحرب).

ويمكن النظر إلى تركيب المواد المستوردة لمعرفة ما طرأ على هذا التركيب من تغير نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (١٩) تركيب المستوردات حسب طبيعة واستخدام المواد خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٦).

السنة	طبيعة المواد			استخدام المواد		
	مواد خام	مواد نصف مصنّعة	مواد مصنّعة	سلع استهلاكية	سلع وسيطة	سلع رأسمالية
٢٠٠٧	٧,٨٣٪	٣٥,٠٠٪	٥٧,١٧٪	٩,٩٥٪	٧٢,٩٢٪	١٧,١٣٪
٢٠٠٨	٨,٧٥٪	٤٠,٩٩٪	٥٠,٢٦٪	٨,٣٧٪	٧٩,٦٤٪	١١,٩٩٪
٢٠٠٩	١٢,٨٢٪	٤٧,٦٤٪	٣٩,٥٤٪	١٢,٢٠٪	٧١,٠٩٪	١٦,٧١٪
٢٠١٠	٩,٩٩٪	٣٨,٢١٪	٥١,٨٠٪	١٤,٠٢٪	٦٥,٧٦٪	٢٠,٢٢٪
٢٠١١	٩,١٦٪	٤٠,٥١٪	٥٠,٣٣٪	١٢,٣١٪	٦٦,٧٠٪	٢٠,٩٩٪
٢٠١٢	١٠,٦٧٪	٢٩,٣٣٪	٦٠,٠٠٪	١٣,٠٠٪	٧٧,٦٣٪	٩,٣٧٪
٢٠١٣	٤٣,٥٧٪	٢٠,٧٩٪	٣٥,٦٤٪	١٤,٥٥٪	٨٠,٥١٪	٤,٩٣٪
٢٠١٤	٤٠,٥٥٪	٢٥,٥١٪	٣٣,٩٥٪	١٧,٦١٪	٧٣,٤٢٪	٨,٩٧٪
٢٠١٥	٤١,٥٤٪	٢٦,٠٦٪	٣٢,٣٩٪	١٢,٤٤٪	٧٩,٠٩٪	٨,٤٧٪
٢٠١٦	٣٨,٠٠٪	٢٧,٥٤٪	٣٤,٤٦٪	١٠,٩٧٪	٧٩,٥٣٪	٩,٥٠٪

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعامي (٢٠١٢ و٢٠١٧).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٩) أعلاه حصول زيادة كبيرة في استيراد المواد الخام أثناء الحرب وبشكل خاص خلال السنوات ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ حيث بلغت حوالي أربعة أضعاف قيمتها قبل الحرب مقابل انخفاض في نسبة المستوردات من المواد المصنّعة ونصف المصنّعة، ومن حيث كيفية استخدام هذه المواد فإن معظمها يستخدم كسلع وسيطة، حيث شهدت نسبة المواد المستخدمة كسلع وسيطة زيادة طفيفة خلال سنوات الحرب مقابل انخفاض في نسبة المواد التي تستخدم كسلع رأسمالية نتيجة تراجع معدلات الاستثمار بشكل كبير.

وإن الزيادة الكبيرة في نسبة المستوردات من المواد الخام تعود بشكل أساسي إلى مستوردات مصادر الطاقة، حيث أنه في عام ٢٠١١ بلغت كمية المستوردات من مصادر الطاقة (٤٦٥٤٥٦٣) طن بقيمة (١٧٣,٥) مليار ل.س وفق ما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٠) مستوردات سورية من مصادر الطاقة لعام ٢٠١١.

المستوردات عام ٢٠١١	القيمة (ألف ل.س)	الكمية (طن)
فحم حجري قاري غير مكتل	٢٢٢٨٤٩٧	٢٩٧٤٨٤
فحم حجري آخر غير مكتل	١٢٢٦٦٥٥	١٤٦٩٣٤
بنزين محركات الطائرات والسيارات	١٧٥٢١٨٣٥	٣٦٢٢٦٥
غاز أويل سولار أو المازوت المقطر	٩٥٥٦١٥٨٧	٢٠٦١٣٠٩
فيول أويل مازوت خام	٣٤٥٢٩٤٠٧	١٠٨٥١١٩
ديزل أويل	٢١٩٢٢٣٠	٦٠٦٨١
غاز طبيعي مسال (بآلاف الأمتار المكعبة)	٢١٦٦٨٧٩	٢٤٥٠٦٠
بوتان	١٨٠٧٩١٢٧	٣٩٥٧١١
المجموع	**١٧٣٥٠٦٢١٧**	**٤٦٥٤٥٦٣**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام (٢٠١٢).

والملاحظ أن الصادرات من مصادر الطاقة لعام ٢٠١١ تجاوزت الواردات منها حيث بلغت كمية الصادرات من مصادر الطاقة عام ٢٠١١ (٦٣٩٨٢٤٧) طن بقيمة تقارب (٢٣٤) مليار ل.س متجاوزة الواردات بأكثر من (٦٠) مليار ل.س، وبالتالي كان قطاع الطاقة يشكل مصدراً من مصادر القطع الأجنبي. والصادرات من مصادر الطاقة مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢١) صادرات سورية من مصادر الطاقة لعام ٢٠١١.

الصادرات عام ٢٠١١	القيمة (ألف ل.س)	الكمية (طن)
زيوت نفط خامية	١٨٢٧٨٥٨١٢	٥١٦٠١٢٨
أرواح النفط بنزين لمحركات السيارات والطائرات	٢٣٠٧٦٠٣٤	٥٢٩٢٢٦
كيروسين المعروف بزيت الكاز	٣٨٧٧٦٥١	٧٣٧٤٣
غاز أويل (سولار) أو المازوت المقطر	٢٨١٦٢٧	٥٧٤٠
فيول أويل (مازوت خام)	٢٣٨٤٦١٤٤	٦٢٩٤١٠
المجموع	**٢٣٣٨٦٧٢٦٨**	**٦٣٩٨٢٤٧**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام (٢٠١٢).

وبالمقارنة مع كمية وقيمة الصادرات والمستوردات من مصادر الطاقة أثناء الحرب نلاحظ أن كمية المستوردات عام ٢٠١٦ قاربت كميتها لعام ٢٠١١ حيث بلغت (٤٧٨٨٥٤٧) طن لكن

بقيمة (٨٩٥) مليار ل.س أي أكبر بكثير من قيمتها لعام ٢٠١١ دالة على ارتفاع أسعار حوامل الطاقة أثناء الحرب بشكل كبير وفق ما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٢) مستوردات سورية من مصادر الطاقة لعام ٢٠١٦.

المستوردات عام ٢٠١٦	القيمة (ألف ل.س)	الكمية (طن)
فحم حجري غير مكتل	١٥٣١٨٠٠	١٩٨٠٠
زيوت نفط خامية	٥٣٥٧٣١١٠٤	٣٢٨٠٥٣٠
أرواح النفط الخاصة بالمحركات غازولين (المعروف محلياً بالبنزين) بما في ذلك أرواح النفط الخاص بالطائرات	٧٢٨٤٤٦٦٥	٢٧٦٥١٤
غاز أويل سولار أو المازوت المقطر	٥٠٧٤٩٠١٤	٢٢٦٦٧٥
فيول أويل مازوت خام	٦٣٨٤٩٠٦٩	٥٠٣٠٤٤
غيرها من زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من فلزات قارية	١٠٢٥٤٧٦٥٠	٢١٠٥٨١
زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من الفلزات القارية (عدا الخامية)	٢٨٤٧٦٩٩	٣١٧٨
بوتان	٦٤٧٩٩٤٥٣	٢٦٨٢٢٥
المجموع	**٨٩٤٩٠٠٤٥٤**	**٤٧٨٨٥٤٧**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام (٢٠١٧).

أما كمية الصادرات لعام ٢٠١٦ فقد بلغت (٢٠٦٩٤) طن بقيمة (٨,٦) مليار ل.س مما يشير إلى عجز تجاري كبير تجاوز (٨٦٨) مليار ل.س وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٣) صادرات سورية من مصادر الطاقة لعام ٢٠١٦.

الصادرات عام ٢٠١٦	القيمة (ألف ل.س)	الكمية (طن)
أرواح النفط الخاصة بالمحركات غازولين المعروف محلياً بالبنزين بما فيها أرواح النفط الخاص بالطائرات	٨٤١٨٢٨١	٢٠٠٠٥
زيوت نفط و زيوت متحصل عليها من الفلزات القارية عدا الخامية	١٩٤٨٨٨	٦٨٩
المجموع	**٨٦١٣١٦٩**	**٢٠٦٩٤**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام (٢٠١٧).

فبعد أن كانت حوامل الطاقة تشكل مصدراً من مصادر تمويل الموازنة العامة تحولت إلى عبء كبير عليها، الأمر الذي أثر بشكل كبير في موارد القطع الأجنبي، التي تشكل الصادرات خاصة

النفطية منها المكون الأكبر من تلك الموارد، وكذلك الأمر بالنسبة لمواد أخرى (كالحبوب وغيرها) إلا أن قطاع الطاقة شكل العبء الأكبر على الموازنة العامة للدولة.

أما تركيب المواد المصدرة فيظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٤) تركيب الصادرات حسب طبيعة واستخدام المواد خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٦).

السنة	طبيعة المواد			استخدام المواد		
	مواد خام	مواد نصف مصنّعة	مواد مصنّعة	سلع استهلاكية	سلع وسيطة	سلع رأسمالية
٢٠٠٧	٪٤٤,٣٣	٪١٥,١١	٪٤٠,٥٦	٪٤٠,٦٨	٪٥٨,٤٣	٪٠,٩٠
٢٠٠٨	٪٤٠,٦٦	٪١٩,٩٠	٪٣٩,٤٤	٪٣٦,٦١	٪٦٢,٤٩	٪٠,٩٠
٢٠٠٩	٪٤٣,٣٢	٪١٦,٦٢	٪٤٠,٠٦	٪٤٣,٠٢	٪٥٥,٧٥	٪١,٢٤
٢٠١٠	٪٤٩,٤٦	٪١٢,٣١	٪٣٨,٢٣	٪٣٥,٠٠	٪٦٣,٦٢	٪١,٣٩
٢٠١١	٪٤٩,٥٧	٪١٢,١٤	٪٣٨,٢٩	٪٣٣,٩٦	٪٦٤,٩٤	٪١,١٠
٢٠١٢	٪٤١,٨٢	٪١٩,٧٩	٪٣٨,٤٠	٪٤٤,٥٨	٪٥٢,٠٩	٪٣,٣٣
٢٠١٣	٪٤٨,٥٦	٪٢١,٥٤	٪٢٩,٩٠	٪٤٤,٧١	٪٥١,٨٧	٪٣,٤٢
٢٠١٤	٪٥٤,٦٢	٪١٣,١٢	٪٣٢,٢٧	٪٤٨,٣٦	٪٤٩,٩٠	٪١,٧٤
٢٠١٥	٪٥٩,٦٣	٪١١,١٤	٪٢٩,٢٣	٪٥١,٧٤	٪٤٦,٨١	٪١,٤٦
٢٠١٦	٪٤٤,٣٥	٪١٠,٩١	٪٤٤,٧٤	٪٧٧,٤٤	٪٢١,٦٢	٪٠,٩٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعامي (٢٠١٢ و٢٠١٧).

ومن خلال الجدول رقم (٢٤) أعلاه نلاحظ أن تركيب المواد المصدّرة من حيث طبيعة المواد لم يتغير كثيراً خلال الحرب حيث بقيت نسبة المواد المصدرة سواء الخام أو المصنّعة أو نصف المصنّعة خلال الحرب مقاربة لنسبتها قبل الحرب، ومن حيث استخدام هذه المواد فإن السلع الرأسمالية شهدت زيادة كبيرة خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ ويمكن تفسير ذلك بهجرة بعض أصحاب المعامل والمصانع خارج أراضي الجمهورية العربية السورية خوفاً على ممتلكاتهم نتيجة الحرب. وكذلك شهدت نسبة المواد التي تستخدم كسلع استهلاكية زيادة تدريجية خلال سنوات الحرب مقابل انخفاض تدريجي في نسبة المواد المستخدمة كسلع وسيطة.

٢. تحليل أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في سورية بعد عزل أثر الحرب:

أ . نموذج الدراسة:

سنستخدم في الدراسة الحالية "نموذج الجاذبية"* لشرح أثر العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية, فالدليل التجريبي بالاستناد على معادلة الجاذبية يؤكد على أن تدفق التجارة الثنائية بين بلدين يتعلق بحجم البلدان والمتغيرات الجغرافية. وبشكل خاص, التجارة الثنائية يجب أن تتناسب طرداً مع حجم الدولتين وعكساً مع المسافة بينهما, وهذه العوامل تتشابه مع قوة الجاذبية وقوة المقاومة في الفيزياء النيوتونية حيث ينص قانون نيوتن في الجاذبية على أن كل كتلة في الكون تجذب أي كتلة أخرى بقوة تتناسب طرداً مع حاصل ضرب الكتلتين وعكساً مع مربع البعد بين مركزيهما, ومن هنا أخذ نموذج الجاذبية اسمه.

يوضح نموذج الجاذبية التدفقات التجارية الثنائية الكلية باستخدام معادلة خطية لوغارتمية واحدة:

$$TRADEijt = \beta0 + \beta1\ GDPit + \beta2\ GDPjt + \beta3\ DISTij + \beta4\ At + uijt$$

حيث أن:

- TRADEijt : لوغاريتم إجمالي التجارة الثنائية بين الدولة i والدولة j في الزمن t.
- GDPit وGDPjt : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين.
- DISTij : لوغاريتم المسافة بين الدولتين.
- At : عوامل أخرى إما مساعدة على التجارة بين الدولتين أو مثبطة لها.
- uijt : الخطأ العشوائي العادي.
- $\beta0 - \beta1 - \beta2 - \beta3 - \beta4$: معلمات النموذج.

والشكل اللوغارتمي للنموذج يسمح لنا بتفسير المعلمات على أنها مرونات (Elasticities) وهي النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير التفسيري بمقدار ١٪.

* - قام جان تنبرجن عام ١٩٦٢ بتطبيق قانون نيوتن في مجال علم الاقتصاد، الأمر الذي مكنه من الحصول على جائزة نوبل عام ١٩٦٩.

ولتقدير تأثير العقوبات الاقتصادية يجب إحداث بعض التغييرات في النموذج:

أولاً: إن العقوبات ليست متماثلة فبعض الدول فرضت عقوبات شاملة على سورية وبعضها الآخر عقوبات جزئية, ومن غير المتوقع أن يكون تأثير العقوبات الجزئية مماثل لتأثير العقوبات الشاملة. فكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسويسرا وكندا فرضوا عقوبات اقتصادية شاملة وبعض الدول وهم أستراليا وتركيا واليابان وجامعة الدول العربية فرضوا عقوبات جزئية.

ثانياً: تعيش سورية حالة حرب تؤثر على التجارة الخارجية وذلك بغض النظر عن العقوبات, فيمكن للحرب أن تحد من التجارة نتيجة تصرف رجال الأعمال وفق ما تقتضيه مصالحهم الشخصية, فهم كتصرف عقلاني يمكنهم تخفيض الإنتاج والتجارة عندما يرون أن حياتهم أو سلعهم معرضة للخطر بفعل الأعمال العسكرية, أو بأدنى حد سيطلبون هامش ربح أكبر أو سيدفعون مبالغ أكبر كتأمينات لتعويض المخاطر, وكل هذا يؤدي إلى زيادة التكاليف وتخفيض الطلب وبالتالي تخفيض التجارة.

ثالثاً: قد تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى تحويل التجارة الخارجية لسورية نحو الدول الصديقة أو التي لم تقم بفرض عقوبات وبالتالي قد لا يكون للعقوبات أثر على إجمالي التجارة الخارجية.

وبذلك يصبح النموذج وفق الآتي:

$$TRADEijt = \beta0 + \beta1\ GDPit + \beta2\ GDPjt + \beta3\ DISTij + \beta4\ LMSANC + \beta5\ XSANC + \beta6\ NOSANC + \beta7\ WAR + uijt$$

حيث أن:

- TRADEijt : لوغاريتم إجمالي التجارة الثنائية بين سورية وشريكها التجاري في الزمن t.
- GDPit : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي السوري في الزمن t.
- GDPjt : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لشريك سورية التجاري في الزمن t.
- DISTij : لوغاريتم المسافة بين سورية وشريكها التجاري.
- LMSANC : العقوبات الاقتصادية المعتدلة "الجزئية" (متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حال كان الشريك التجاري قد فرض عقوبات جزئية والقيمة صفر فيما عدا ذلك).

- XSANC: العقوبات الاقتصادية الشاملة (متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حال كان الشريك التجاري قد فرض عقوبات شاملة والقيمة صفر فيما عدا ذلك).
- NOSANC : متغير وهمي يدل على عدم وجود عقوبات (يأخذ القيمة ١ عند الإشارة إلى التجارة الثنائية مع دولة لم تفرض عقوبات اقتصادية على سورية وذلك في الفترة التي تعاني بها سورية من وجود عقوبات والقيمة صفر فيما عدا ذلك) يهدف هذا المتغير إلى معرفة تأثير العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية لسورية مع الدول التي لم تكن طرفاً في العقوبات.
- WAR : الحرب (متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حال وجود حرب والقيمة صفر فيما عدا ذلك) يهدف لعزل تأثير العقوبات على التجارة الخارجية عن تأثير الحرب.
- uijt : الخطأ العشوائي العادي.

ب . عينة الدراسة:

سنعتمد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء لتحديد أهم الشركاء التجاريين لسورية. فحسب ما ورد في المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٧ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء (التجارة الخارجية حسب الكتل الدولية وأهم البلدان في عام ٢٠١٦) نلاحظ ما يلي:

- بلغ إجمالي التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين سورية وبقية الدول العربية (٦٠٠,٦) مليار ليرة سورية, منها (٥٢٣,٤٧) مليار "وبحوالي ٨٧٪" مع الدول التالية: (الإمارات العربية المتحدة, مصر , العراق, الأردن, لبنان, السعودية).
- بلغ إجمالي التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي (٢٦٧,٨٨) مليار ليرة سورية, منها (١٨٩,١٣) مليار "وبحوالي ٧١٪" مع الدول التالية: (بلجيكا, قبرص, ألمانيا الاتحادية, اسبانيا, إيطاليا, رومانيا).
- بلغ إجمالي التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين سورية والدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٢٥٠,٧٢) مليار ليرة سورية, منها (٢٤٥,٢٧) مليار "وبحوالي ٩٨٪" مع الدول التالية: (سويسرا, روسيا الاتحادية, أوكرانيا).

- بلغ إجمالي التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين سورية والدول الأمريكية (١٠١,٧٩) مليار ليرة سورية, منها (٩٣,٠٥) مليار "وبحوالي ٩١,٤٪" مع الدول التالية: (الأرجنتين, البرازيل, الولايات المتحدة).
- بلغ إجمالي التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين سورية والدول الآسيوية (٥٣٦,٠٩) مليار ليرة سورية, منها (٤٣٤,٣) مليار "وبحوالي ٨١٪" مع الدول التالية: (الصين, الهند، إيران, كوريا الجنوبية, تركيا).

وبالنظر إلى المجموعات الإحصائية السابقة فقد كان أهم الشركاء التجاريين لعام ٢٠١٠:

- الدول العربية: (العراق, السعودية, لبنان, الأردن, مصر, الإمارات العربية المتحدة) (حوالي ٨٤٪).
- دول الاتحاد الأوربي: (إيطاليا, ألمانيا الاتحادية, فرنسا, هولندة, اسبانيا) (حوالي ٧٥.٥٪).
- دول أوروبية أخرى: (أوكرانيا, روسيا الاتحادية, سويسرا) (حوالي ٩٦٪).
- البلدان الأمريكية: (الولايات المتحدة, البرازيل) (حوالي ٧٦٪).
- بلدان آسيوية: (تركيا, كوريا الجنوبية, الصين, الهند) (حوالي ٧٨٪).

كان أهم الشركاء التجاريين لعام ٢٠١١:

- الدول العربية: (المملكة العربية السعودية, مصر, الإمارات العربية المتحدة, الأردن, لبنان, العراق) (٨٥.٤٪).
- دول الاتحاد الأوربي: (إيطاليا, ألمانيا الاتحادية, فرنسا, مالطة, هولندة, اسبانيا) (٧٢٪).
- دول أوروبية أخرى: (روسيا الاتحادية, أوكرانيا, سويسرا) (٩٦.٤٪).
- البلدان الأمريكية: (البرازيل, الولايات المتحدة) (٦٩.٥٪).
- بلدان آسيوية: (الصين, تركيا, كوريا الجنوبية, إيران, اليابان) (٧٥٪).

كان أهم الشركاء التجاريين لعام ٢٠١٢:

- الدول العربية: (مصر, الإمارات العربية المتحدة, السعودية, الأردن) (٥٥.٢٪).
- دول الاتحاد الأوربي: (إيطاليا, ألمانيا الاتحادية, فرنسا, هولندة, بلغاريا, رومانيا) (٧٢.٨٪).
- دول أوروبية أخرى: (روسيا الاتحادية, أوكرانيا, روسيا البيضاء) (٩٥.٦٪).

- البلدان الأمريكيـة: (الأرجنتين, الولايات المتحدة) (٦٠٪).
- بلـدان آسيوية: (الصين, الهند, تركيا, تايلاند, كوريا الجنوبية) (٦٩٪).

كان أهم الشركاء التجاريين لعام ٢٠١٤:

- الدول العربية: (لبنان, مصر, الأردن, الإمارات العربية المتحدة, السعودية, العراق) (٨٥.٢٪).
- دول الاتحاد الأوربي: (إيطاليا, بلغاريا, رومانيا, فرنسا, بلجيكا, اليونان) (٧٧.٨٪).
- دول أوربية أخرى: (أوكرانيا, روسيا الاتحادية, سويسرا, روسيا البيضاء) (٩٩.٥٪).
- دول أمريكية: (الأرجنتين, البرازيل, الولايات المتحدة) (٥٩٪).
- دول آسيوية: (تركيا, الصين, الهند, إيران, تايلاند) (٨٣٪).

كان أهم الشركاء التجاريين لعام ٢٠١٥:

- الدول العربية: (لبنان, مصر, السعودية, الإمارات العربية المتحدة, الأردن, العراق) (٨٥٪).
- دول الاتحاد الأوربي: (قبرص, إيطاليا, رومانيا, بلغاريا, اليونان، ألمانيا الاتحادية) (٧٥.٥٪).
- دول أوربية أخرى: (أوكرانيا, روسيا الاتحادية, سويسرا, روسيا البيضاء) (٩٥.٦٪).
- دول أمريكية: (الأرجنتين, البرازيل, الإكـوادور) (٧١.٦٪).
- دول آسيوية: (الصين, الهند, تركيا, إيران) (٦٨٪).

وانطلاقاً من ذلك نستطيع تحديد عينة الدراسة وفق الآتي:

- الدول العربيـة: (الإمارات العربية المتحدة, مصر, العراق, الأردن, لبنان, السعودية).
- دول الاتحاد الأوربي: (بلجيكا, قبرص, ألمانيا الاتحادية, اسبانيا, إيطاليا, رومانيا, فرنسا, هولندة, بلغاريا, اليونان).
- دول أوروبية أخرى: (سويسرا, روسيا الاتحادية, أوكرانيا, روسيا البيضاء).
- البلدان الأمريكيـة: (الأرجنتين, البرازيل, الولايات المتحدة).
- بلـدان آسيوية: (الصين, الهند، إيران, كوريا الجنوبية, تركيا, اليابان, تايلاند).

بالإضافة إلى ذلك سنقوم بأخذ كل من (كندا والمملكة المتحدة وأستراليا) ضمن العينة لأنهم قاموا بفرض عقوبات على سورية وسنقوم باستبعاد كل من الإمارات العربية المتحدة والعراق لعدم توفر البيانات عنهما خلال كامل فترة الدراسة التي تشمل الأعوام (٢٠٠١ – ٢٠١٧) وكذلك سنستبعد تركيا نتيجة صدور قرار عام ٢٠١٦ بوقف التعامل التجاري معها. وبالتالي تشمل عينة الدراسة ٣٠ دولة موزعة على مختلف القارات.

ج . مصادر البيانات:

لحساب المسافة نستخدم المسافة المستقيمة المعبر عنها بالكيلومترات بين عواصم البلدان وتم الحصول عليها من خرائط غوغل.

وتم الحصول على إجمالي التجارة الثنائية لسورية عبر الموقع الالكتروني لمركز التجارة الدولية المعد بالتعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد), حيث حصلنا على التجارة الثنائية لدول العينة مع بقية دول العالم واستخرجنا تجارتها الثنائية مع سورية, فصادرات تلك الدول إلى سورية هي واردات سورية منها وارداتها من سورية هي صادرات سورية إليها, وبجمع الصادرات والواردات نحصل على إجمالي التجارة الثنائية.

وأما مصدر الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة فهو مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي. أما الناتج المحلي السوري تم حسابه من خلال المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٧ اعتماداً على متوسط سعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي منذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٦ أما الناتج قبل عام ٢٠٠٧ فقد تم الحصول عليه عن طريق مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي وذلك بسبب عدم توفر بيانات عن سعر صرف الليرة السورية خلال تلك الفترة، كما تم الحصول على الناتج المحلي الإجمالي السوري لعام ٢٠١٧ من خلال المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٨ وذلك بالاعتماد على متوسط سعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي لعام ٢٠١٧.

ملاحظة: تم في عام ٢٠١٦ إيقاف التعامل ومنع الاستيراد مع كل من السعودية وأوكرانيا باستثناء المواد الأولية للصناعة والزراعة فهي مسموحة بالاستيراد من أوكرانيا، وبذلك سنعطي متغير العقوبات الشاملة القيمة واحد في عام ٢٠١٧ بالنسبة لهاتين الدولتين وسنعطي متغير

العقوبات الجزئية القيمة واحد عام ٢٠١٦ بالنسبة لأوكرانيا، بالإضافة إلى ذلك سنعطي متغير الحرب القيمة (٠.٣) عام ٢٠١١ بالنسبة لجميع دول العينة نظراً لأن أثر الحرب كان منخفض خلال تلك الفترة.

(وللاطلاع على الأرقام يمكن العودة إلى الملحق الثاني).

د . الدراسة التحليلية:

سيتم تقدير النموذج باستخدام نماذج البانل "التي تجمع بين خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية, فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة"[١٤٩]. حيث أن دمج البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية يسمح لنا بالحصول على نتائج أكثر دقة وتخفيض المشاكل الإحصائية.

وإن التقدير وفق نماذج البانل له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأن هذه النماذج تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا يجعل دراستها أكثر فعالية في الاقتصاد القياسي "حيث تتميز بإمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى وتكون مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات في بيانات البانل أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية كما تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدّرات وتساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي كما أن استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي"[١٥٠]:

ويجب علينا في البداية دراسة استقرار السلاسل الزمنية حتى نتمكن من تحليل البيانات, ففي حال استقرار السلاسل عند المستوى نقوم بالتحليل الساكن للبيانات, وإلا فإننا نقوم بالتحليل

---

[١٤٩] - عبد القادر عبيدلي, تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٤, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص تجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, ٢٠١٦-٢٠١٧, ص٩٩.

[١٥٠] - بدراوي شهيناز, تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية "دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من ١٨ دولة نامية (١٩٨٠ - ٢٠١٢)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية والمالية وعلوم التيسير, تخصص مالية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, ٢٠١٤-٢٠١٥, ص٢٠٢.

الديناميكي. ومن أجل تقدير النموذج وفق التحليل الساكن يتم اختيار النموذج الأنسب من بين النماذج التالية: (نموذج الانحدار التجميعي, نموذج الآثار العشوائية, نموذج الآثار الثابتة).

اختبار استقرار السلاسل: لدراسة الاستقرارية في نماذج البانل بالنسبة لكل سلسلة زمنية فإننا نتحقق من وجود جذر وحدة باستعمال عدة اختبارات أهمها:

- اختبار Levin, Lin & Chu أو LLC
- اختبار Breitung
- اختبار Im, Pesaran and Shin W-stat أو IPS
- اختبار ADF – Fisher
- اختبار PP – Fisher

نستخدم احتمالاتها ونقارنها مع النسبة (٥٪) فإذا كان الاحتمال أقل من ٠,٠٥ فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وقد تم تحديد عدد درجات الإبطاء بشكل تلقائي وفق معيار (SIC). وتم إجراء جميع الاختبارات بوجود قواطع (تأثيرات) واتجاهات فردية "ويمكن القول بأن المتغير إذا كان ساكناً فإنه لا يحمل جذر وحدة, وبالتالي فهو متكامل من الدرجة الصفرية I(0), وإذا كان غير ساكن عند المستوى بينما يتسم بالسكون عند مستوى الفروق الأولى فيعد متغير متكامل من الدرجة الأولى I(1). وبشكل عام يمكن القول بأن السلسلة x_t تكون متكاملة من الدرجة d إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق d"[١٥١].

والجدول التالي يبين نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات العينة وذلك باستخدام كل من اختبار LLC واختبار PP:

الجدول رقم (٢٥) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

السلسلة		LLC	PP	عدد درجات	درجة التكامل

[١٥١] ـ آلاء أكرم بركة, محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية "دراسة قياسية", بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, قسم الاقتصاد, ٢٠١٤, ص٥٨.

				الإبطاء	
TRADEIJT	المستوى	-١.٠٨٦٣٧	١٨.٢٧٢٨	من ٠ - ١	I(1)
	الفرق الأول	-١٤.٢٧٣٧	٢١٣.٩٠٧		
GDPIT	المستوى	-٢.٦٥٩٧٤*	٣.٤٥٣٢٠	٠	I(1)
	الفرق الأول	-٥.٠٦٢١٨	٤٨.٠٤٩٥**		
GDPJT	المستوى	-٢.٨٩٩٠٦	٤٥.٣٣٠٩	من ٠ - ٢	I(1)
	الفرق الأول	-١٢.٧٤٣٥	٢٥٥.٧٩٦		
LMSANC	المستوى	٠.١٤٣٩٤	٥.٩٩٤٦٠	٠	I(1)
	الفرق الأول	-٦.١٠٨٩٢	٢٥.٩٢٤٥		
XSANC	المستوى	-٠.١٤٩٣٢	١٦.٦٧٧٣	٠	I(1)
	الفرق الأول	-١٢.٠٦٨٩	٨٤.٩٤٤٦		
NOSANC	المستوى	٠.١٥٦٨٠	١٢.٤٩٤٧	٠	I(1)
	الفرق الأول	-١٠.٢٠٠١	٦٠.٦٧٤٧		
WAR	المستوى	-٣.١٥٦٢١*	٢٢.٠٥٠٤	١	I(1)
	الفرق الأول	-١٠.٥٥٠١	٧٣.٣٧٨٢**		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews.9.

*السلسلة مستقرة عند المستوى.

**السلسلة مستقرة عند الفرق الثاني.

تشير الاختبارات إلى أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول باستثناء كل من سلسلة **(GDPIT)** وسلسلة **(WAR)** اللتين كانتا مستقرتين عند المستوى حسب اختبار **LLC** وعند الفرق الثاني حسب اختبار فيليبس بيرون **PP** إلا أننا سنعتمد على اختبار **LLC** أي اعتبارهما مستقرتين عند المستوى. حيث أن "استخدام اختبار Levin–Lin–Chu (LLC) يعتبر الأكثر شيوعاً في الدراسات الموجودة حالياً"[١٥٢].

ولمعالجة مشاكل الاقتصاد القياسي المتمثلة باستخدام متغيرات وهمية بالإضافة إلى استخدام متغير المسافة الساكن عبر الزمن (time invariant variable) سيتم استخدام أسلوب المتغيرات المساعدة من خلال النموذج الديناميكي لبيانات البانل عبر استخدام طريقة المراحل المعممة The Generalized Method of Moments (GMM) لتقدير النموذج المحدد

[152] - Saleh Shahriar, Lu Qian, and Sokvibol Kea, China's economic integration with the Greater Mekong Sub-region: an empirical analysis by a panel dynamic gravity model, Economics the Open-Access, Open-Assessment E-Journal, Discussion Paper, No. 2018-44, (29-5- 2018), p26.

سابقاً. وبإدخال البيانات إلى برنامج STATA.13 والحل باستخدام منهجية الـ GMM نحصل على النتائج التالية:

System dynamic panel-data estimation — Number of obs = 480
Group variable: state — Number of groups = 30
Time variable: time
Obs per group: min = 16, avg = 16, max = 16
Number of instruments = 142 — Wald chi2(8) = 9742.21
Prob > chi2 = 0.0000
Two-step results

tradeijt	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
tradeijt L1.	.5047322	.0620656	8.13	0.000	.383086	.6263785
gdpjt	.4182537	.0813663	5.14	0.000	.2587787	.5777286
gdpit	.0423385	.0865425	0.49	0.625	-.1272817	.2119587
distij	-.7286935	.1601071	-4.55	0.000	-1.042498	-.4148893
lmsanc	-.4281493	.1560734	-2.74	0.006	-.7340475	-.1222512
xsanc	-.8535767	.1215736	-7.02	0.000	-1.091857	-.6152969
nosanc	.0087275	.1257447	0.07	0.945	-.2377276	.2551826
war	-.6724893	.1138988	-5.90	0.000	-.8957269	-.4492516
_cons	3.207508	.7925842	4.05	0.000	1.654072	4.760945

ويمكن استخدام اختبار (Arellano–Bond) لاختبار وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors

Order	z	Prob > z
1	-3.8531	0.0001
2	-.27819	0.7809

H0: no autocorrelation

المصدر: مخرجات برنامج STATA.13.

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي إلى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

تفسير النتائج:

تبين النتائج أن القيمة السابقة للتجارة الثنائية بين سورية وبقية دول العينة تفسر حوالي ٥٠٪ من قيمتها الحالية. ويمكن تفسير قيم باقي المعلمات وفق الآتي:

- كلما زادت المسافة بين العاصمة السورية وعاصمة الشريك التجاري لها بمقدار ١٪ انخفضت التجارة الثنائية بين الدولتين بمقدار ٠.٧٣٪.

- زيادة الناتج السوري بمقدار ١٪ تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية لسورية بمقدار ٠,٠٤٪ إلا أن هذه الزيادة غير معنوية، ويمكن تفسير ذلك بالتقلبات في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي المبينة في الجدول رقم (١٦).
- كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري لسورية بمقدار ١٪ زادت التجارة السورية معه بمقدار ٠,٤٢٪.

تفسير المتغيرات الوهمية: يمكن تفسير معلمات المتغيرات الوهمية بأنها التغير النسبي في المتغير التابع عندما تساوي قيمة المتغير الوهمي (١) بالمقارنة مع (٠).

- القيمة (– ٠,٨٥) لمعلمة متغير العقوبات الاقتصادية الشاملة تبين أنه في حال عدم وجود عقوبات اقتصادية شاملة على سورية فإن قيمة إجمالي التجارة الخارجية لسورية مع الدول الفارضة لهذه العقوبات ستزداد بمقدار ٨٥٪ مقارنة مع قيمتها في حال وجود هذه العقوبات.
- القيمة (– ٠.٤٣) لمعلمة متغير العقوبات الاقتصادية الجزئية تبين أنه في حال عدم وجود عقوبات اقتصادية جزئية على سورية فإن قيمة إجمالي التجارة الخارجية لسورية مع الدول الفارضة لهذه العقوبات ستزداد بمقدار ٤٣٪ مقارنة مع قيمتها في حال وجود هذه العقوبات.
- القيمة (٠.٠٠٨٧) لمعلمة متغير عدم وجود عقوبات على سورية تبين زيادة إجمالي التجارة الخارجية لسورية مع الدول التي لم تكن طرفاً في العقوبات خلال الفترة التي تعاني بها سورية من وجود عقوبات بنسبة ٠.٨٧٪, إلا أن هذه الزيادة غير معنوية.
- القيمة (– ٠.٦٧) لمعلمة الحرب تبين أنه في حال عدم وجود حرب في سورية فإن قيمة إجمالي التجارة الخارجية لسورية ستزداد بمقدار ٦٧٪ مقارنة مع قيمتها في حال وجود الحرب.

والنتائج أعلاه تظهر أثر العقوبات الاقتصادية على إجمالي التجارة الخارجية لسورية مع كل مجموعة من الدول الفارضة لها.

رابعاً: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة العقوبات الاقتصادية.

في إطار سعيها لمواجهة العقوبات الاقتصادية والالتفاف عليها سعت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير للتعامل مع آثار هذه العقوبات والتخفيف من انعكاساتها على الاقتصاد الوطني ومؤسساته، حيث أكدت خلال عدة بيانات على التزامها بتأمين حاجات المواطنين ومستلزماتهم كما أكدت على وجود اكتفاء ذاتي ومخزون استراتيجي من السلع الأساسية والمواد الغذائية لتبديد مخاوف المواطنين من حصول نقص في أي سلعة في الأسواق.

١. كيف تعاملت الحكومة السورية مع العقوبات الاقتصادية؟.

قامت الحكومة السورية بجملة من الإجراءات لمواجهة العقوبات الاقتصادية القسرية المفروضة على الشعب السوري، حيث طرحت عدة خيارات منها الاعتماد على الذات عبر إحلال المنتجات المحلية مكان المستوردة، والتركيز على المشاريع ذات الطبيعة الإنتاجية بالإضافة إلى تعزيز الموارد والاستثمار الأمثل لأصول وممتلكات الدولة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وحصر شراء الجهات العامة مستلزماتها من المنتجات المحلية. كما قامت باتخاذ عدة إجراءات لضبط الأسعار ومنع استغلال بعض التجار لظروف الحرب الصعبة التي مرت بها سورية، وسعت نتيجة العقوبات الاقتصادية إلى إيجاد أسواق بديلة والتوجه شرقاً.

ودعت إلى التوسع بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وقامت بتقديم قروض لهذه المشاريع لتمكين المواطنين الذين دمرت ممتلكاتهم من الاستمرار بالعمل والإنتاج، وركزت الإجراءات على التوسع بالإنتاج الزراعي ودعم قطاع الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيته.

وأكدت على أن موضوع الاعتماد على الذات يتم من خلال الاعتماد على إمكانيات الدولة المتوفرة، إضافة إلى التعاون مع الدول الصديقة والدول التي وقفت مع الدولة السورية في حربها على الإرهاب. فقد بينت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٣ أن كوادر الشركة العامة لمصفاة حمص تمكنت من تصنيع بديل وطني لزيت الضواغط الأمريكي الصنع، ما وفر نحو ثلاثة ملايين دولار كانت مطلوبة لتوفير المادة محلياً لضمان سير العمل في المعمل. ولفتت الوزارة إلى أن المصفاة عملت على تصنيع بديل للزيت الأمريكي بعد نفاد الكمية اللازمة لمعمل الغاز وعدم القدرة على توريد الزيت جراء الإجراءات الاقتصادية المفروضة على سورية.

كذلك قامت الدولة السورية بتسليط الضوء في المنابر الدولية والاجتماعات التي تتم مع الوفود الخارجية إضافة إلى المباحثات ذات الطابع الإقليمي أو الدولي على حقيقة العقوبات الاقتصادية وعلى الغاية الأساسية من فرضها، وذلك في محاولة منها لرفع هذه العقوبات.

وفيما يتعلق بالسياسات الحكومية في مجال الدعم وبالمقارنة بين نفقات الحكومة على الدعم وإيراداتها المتحققة نتيجة ارتفاع الأسعار نجد أنه "ابتداءً من عام ٢٠١٤ تم تغطية أكثر من ٩٠ % من الدعم الاجتماعي من خلال ارتفاع الأسعار، وبعد ذلك تم تحقيق وفورات تجاوزت الدعم المخصص بما يقارب ٢٤٣٪ عام ٢٠١٦، و١٠٢٪ عام ٢٠١٧ و١١٦,٧٪ عام ٢٠١٨"[١٥٣]. "وصحيح أن سياسة ترشيد الدعم أسهمت بالتخفيف من عجز الموازنة من حوالي ٤٢٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٢٨٪ في عام ٢٠١٥، لكنها من ناحية أخرى أسهمت في تعميق الركود الاقتصادي، لأنها رفعت من تكلفة إنتاج السلع والخدمات التي لا تزال تُنتج محلياً وزادت من الضغوط التضخمية على الأسعار، فأدت إلى تراجع قيمة العملة المحلية بشكل أكبر"[١٥٤].

وكان من المفترض على الحكومة إعادة تخصيص الموارد التي تحصل عليها من جراء تخفيض الدعم باتجاه زيادة الإنفاق العام الإنتاجي الذي يمكن أن يساعد على إعطاء دفعة للنمو في الأجل الطويل. كما كان يجب أن يتم تحويل الدخل لأكثر الفئات احتياجاً من خلال التحويل النقدي المباشر أو من خلال البرامج التي تسعى لتحسين مستوى الدخل بالنسبة للفقراء، لذلك كان على الحكومة أن تعمل أولاً على البدء بتحسين الدخل ومن ثم رفع الدعم لكي يكون المواطن مستعداً لتحمل أعباء رفع الدعم كما أن العوائد المتحققة من رفع الدعم يجب أن تتحول تدريجياً نحو إصلاح الرواتب والأجور.

ومن خلال السياسة المالية للحكومة نجد أن "حجم التهرب الضريبي عموماً والفجوة الضريبية فيما يتعلق بالضرائب المباشرة على وجه الخصوص، وعدم تخصيص مبالغ كبيرة للاستثمار العام وانخفاض نسبة كتلة الرواتب والأجور من إجمالي الاعتمادات العامة وتخفيض الدعم الاجتماعي جميعها مؤشرات تؤكد أن الموازنات العامة خلال سنوات الحرب الثمانية هي موازنات اعتمدت على التضخم في تمويل الإنفاق العام"[١٥٥]. ففي سبيل تغطية عجز الموازنة سعت

---

[١٥٣] - رشا سيروب، تحليل الحالة الراهنة للمالية العامة في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل السياسة المالية في سورية "الواقع والخيارات الممكنة"، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٩/١/٢٩، ص٦.

[١٥٤] - مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، تأثيرات الأزمة السورية في الاقتصاد السورية (٢٠١١ - ٢٠١٥)، المرجع السابق، ص٢٥.

[١٥٥] - رشا سيروب، تحليل الحالة الراهنة للمالية العامة في سورية، المرجع السابق، ص١٣.

الحكومة نحو زيادة إيرادات الخزينة العامة سواء من خلال مكافحة التهرب الضريبي أو العمل على زيادة الإيرادات الاستثمارية، مروراً بضبط الإنفاق العام وترشيده، أو بالتضخم عن طريق الإصدار النقدي بدون تغطية، وانتهاءً بالاعتماد على القروض المحلية والخارجية لتمويل إيرادات الموازنة بالعجز، إلا أن هذه الإجراءات أدت إلى زيادة العرض النقدي وظهور آثار تضخمية واضحة.

وفي إطار السعي لإيجاد أسواق بديلة والتوجه شرقاً تم ما يلي:

التعاون بين سورية وإيران الذي أثمر عن توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي المشترك عام ٢٠١٥ وتوقيع عقود في مجالات الزراعة والنفط والاتصالات كما صدرت عدة قرارات تتضمن تخفيض الرسوم والضرائب على الواردات من جمهورية إيران الإسلامية وهذا الأمر أثمر عن نمو في حجم المبادلات التجارية بين البلدين إلا أن هذا النمو كان أقل من المتوقع. فعلى الرغم من ارتباط البلدين بالعديد من الاتفاقيات في مجالات متعددة تجارية واستثمارية، إلا أنها لم تنعكس على تطور العلاقات التجارية بين البلدين، ويرى البعض أن أسباب ذلك تعود إلى أن الاقتصاد الإيراني يعتمد على الاكتفاء الذاتي كما أن إيران تنتج منتجات زراعية وصناعية تشابه ما تنتجه سورية، ناهيك عن معاناة إيران من العقوبات الأممية بحجة تطوير برنامجها النووي والتي حدّت بشكل كبير من تطور اقتصادها واستثماراتها في الخارج.

كما وقعت سورية مع روسيا عام ٢٠١٧ اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة والثروة المعدنية، والتي تنص على تعاون الجانبين في تطوير وإعادة تأهيل حقول النفط والغاز ومناجم الفوسفات، والعديد من مشاريع البنية التحتية في سورية.

وفيما يتعلق بمستوى تطور العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى فقد استعرض تقرير لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام ٢٠١٨ أبرز المحطات وفق التالي:

- توقيع اتفاق مع جمهورية أوسيتيا الجنوبية والتي سيتم بموجبها تبادل منح تخفيضات جمركية على صادرات كل بلد إلى البلد الآخر بنسبة ٧٥٪.
- التوصل إلى تفاهم مع الجانب البيلاروسي على توقيع مذكرة للتعاون بين المركز الوطني للتسويق ودراسة الأسعار البيلاروسي والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية السورية.

- توقيع مذكرة تعاون تجاري واقتصادي بين مجلس الوزراء في جمهورية القرم ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية.
- التنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي بخصوص مشروع خارطة الطريق لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع روسيا الاتحادية. والتوقيع على اتفاقية مع أبخازيا للتعاون في مجال تسهيل وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين والتي سيتم بموجبها تبادل منح تخفيضات جمركية على صادرات كل بلد إلى الآخر بنسبة ١٠٠٪.
- المشاركة في المنتدى الاقتصادي الدولي الرابع الذي عقد في يالطا/ القرم.
- تعزيز التعاون بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية القرم. ومتابعة التواصل معها بشأن إقامة مركز دائم لعرض وبيع المنتجات السورية في القرم، وتوقيع اتفاق لتبادل منح مزايا تفضيلية إضافة إلى التنسيق مع وزارة النقل بشأن إطلاق خط شحن بحري.
- استكمالاً لعلاقات التعاون بين الجانبين السوري والروسي، تم التوقيع على اتفاقية تعاون مشترك بين محافظتي سيفاستوبول الروسية وطرطوس السورية تتعلق بالمساهمة والتعاون في مجالات البناء والاستثمار في كلا المدينتين.

ودفعت العقوبات الأخيرة الدولة السورية إلى تعزيز العلاقات مع إيران التي تواجه عقوبات مماثلة، فقد تم مؤخراً الاتفاق على التعامل بالعملة المحلية الإيرانية والسورية لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين، إضافة إلى فتح معبر من إيران إلى العراق إلى سورية إلى لبنان لتسهيل مرور البضائع هروباً من العقوبات المفروضة على سورية وإيران، إلى جانب إنشاء غرفة تجارة مشتركة بين البلدين.

وفي ختام اجتماعات الدورة الرابعة عشرة من أعمال اللجنة العليا السورية- الإيرانية المشتركة التي عقدت في دمشق بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٨ وقعت سورية وإيران (١١) اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجاً تنفيذياً لتعزيز التعاون بين البلدين، وشملت الاتفاقيات التجارة الخارجية وخطوط السكك الحديدية والإسكان والشغال العامة، واتفق الجانبان على تكثيف التنسيق والتعاون خلال المرحلة المقبلة في ظل ما يتعرض له البلدان والشعبان السوري والإيراني من إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب مؤكدين العزم على التصدي لكل محاولات النيل من صمود شعبي البلدين.

وفي ٢٠١٩/٤/١٩ وقع اتحاد غرف التجارة السورية مع غرفة تجارة كوبا مذكرة تفاهم في هافانا, بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

كما تم تفعيل علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية مع دول أمريكا اللاتينية (فنزويلا البرازيل) ومع روسيا وإيران والصين وجنوب أفريقيا والهند، والعمل على إحداث ملحقيات تجارية بين سورية وعدد من دول العالم والبحث في تسريع آلية لصندوق تمويل التجارة ومشاريع الاستثمار المشتركة بين سورية وفنزويلا، ومتابعة تعزيز علاقات التعاون مع روسيا الاتحادية والمركز المشترك للتعاون السوري – الروسي والتعاون مع المركز لقبول طلب سورية في الانضمام إلى الاتحاد الجمركي بصفة مراقب كمرحلة أولى (منطقة تجارة حرة) والتوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية والفضاء الاقتصادي الموحد (روسيا الاتحادية وبيلاروسيا وكازاخستان) ومتابعة طلب انضمام سورية لمنظمة شنغهاي ولمجموعة البريكس.

كما تم تنفيذ جزء من مشروع إصلاح وتطوير السياسات التجارية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأونكتاد والإسكوا تمهيدا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتم تشكيل اللجان الوطنية للمتابعة.

بالرغم من ذلك فإن العلاقات التجارية والميزان التجاري بين سورية وإيران من جهة وسورية وروسيا من جهة أخرى لا تزال ضعيفة مقارنة بالعلاقات السياسية، وليس مع إيران وروسيا فقط وإنما مع عدة دول أخرى (كالصين والهند وغيرها) كما سبق وأن تبين لنا من خلال الدراسة التحليلية، وبالتالي لن تنجح الحكومة السورية في توجيه تجارتها وعلاقاتها الاقتصادية نحو الدول الصديقة والدول التي لم تكن طرفاً بالعقوبات.

إلا أن الإجراءات المتخذة مؤخراً كانت أكثر أهمية من سابقتها، فبحسب ما ذكرته وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ وفي إجراءات الخطة البديلة لمواجهة العقوبات فقد تم ما يلي:

- وافق مجلس الوزراء السوري على العقود المبرمة من وزارة النفط والثروة المعدنية لتأمين المشتقات النفطية في ضوء الحصار إضافة إلى التوسع بأعمال الحفر والاستكشاف وزيادة الإنتاج وتفعيل عمليات الضبط والمراقبة للحد من أي خلل في توزيع المشتقات النفطية وقرر

تخفيض استهلاك الوقود بنسبة (٢٥٪) في المؤسسات الحكومية باستثناء الوقود المخصص للإنتاج ودعم خطة استعادة الإنتاج النفطي.

- وفيما يخص القطاع الصحي، فقد أكدت الحكومة السورية على أن العقوبات الاقتصادية تركت أثراً كبيراً على قطاع الصحة ولاسيما الحظر على استيراد الأجهزة الطبية أو حتى شراء قطع لإصلاحها ما كبد هذا القطاع خسائر كبيرة وحرم المواطنين والمرضى منها وذلك بسبب الحظر على استيرادها إلا أن الالتفاف نحو الأسواق الصديقة والحليفة وتقديم المحفزات للراغبين بالاستثمار في مجال الصناعات الدوائية من خلال الإعفاء من الرسوم والضرائب ومنح كل التسهيلات لإحلال هذه الصناعات التي تصل كتلة إنفاقها السنوية استيراداً إلى ١١٧ مليار ليرة سورية خفف من هذا التأثير وهذا الضغط.
- أما في المجال الصناعي، تم التركيز على الاستثمار الأمثل للرساميل والمعامل المتوقفة وإعادة تشغيلها وتوجيه الإنفاق في الموازنة العامة للدولة ليكون على المشاريع الإنتاجية دون أي ضغط للنفقات والاستمرار بخطة إصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي.

وتعود أهمية هذه الإجراءات إلى عودة الأمن إلى معظم مناطق الدولة السورية الأمر الذي يمكن الحكومة من المضي قدماً في تنفيذ هذه الإجراءات، إلا أن الأمر يبقى مرهوناً بتنفيذها.

٢. السياسات الحكومية في مجال التجارة الخارجية.

مع بداية الحرب كانت السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية مترددة تجريبية من خلال إصدار عدة قرارات وطيها في فترات لاحقة، إلا أنه بعد ذلك تم العمل على في مجال الاستيراد على ترشيد المستوردات السورية وجاء الدليل التطبيقي المعتمد لمنح موافقات وإجازات الاستيراد الذي يتضمن المواد المسموحة بالاستيراد والذي تتم مراجعته بصفة دورية لإضافة أو حذف مواد منه بما ينسجم مع مصلحة الدولة (سواء كان ذلك لدعم المنتجات المحلية وحمايتها من المنتجات الأجنبية المنافسة أم لتوفير المواد الأساسية والدوائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة ومستلزماتها وخطوط إنتاجها وتجهيزاتها بما يحقق النهوض بالقطاع الصناعي) وذلك بالتنسيق مع بقية الجهات الحكومية, بالإضافة إلى ذلك ولمواجهة العقوبات الاقتصادية تم التوجيه بقبول الأوراق التجارية (الفواتير وشهادات المنشأ) لبعض المستثمرين دون أن تكون مختومة أو مصدقة من اتحاد غرف التجارة أو الصناعة في بلد المنشأ وذلك للبضائع التي يكون مقصدها المناطق الحرة السورية وللمواد الأولية للصناعة فقط (على أن تتم دراسة كل حالة على حدة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) وهذا لأن بعض الشركات التي يتم الاستيراد منها غير ملتزمة بالعقوبات على خلاف حكوماتها.

كما عملت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على إعطاء الأولوية في منح الإجازة أو الموافقة للمواد الأولية والسلع الوسيطة والمواد الأساسية ما لم يتم إنتاجها محلياً ووفق الكميات التي تكفي حاجة السوق ولا تشكل مضاربة على السلعة أو على سعر الصرف، وكذلك منح الموافقات والإجازات لباقي السلع وفق أحكام التجارة الخارجية لضمان توفر كافة أنواع السلع في الأسواق المحلية ولكن وفق كميات محددة لتخفيف الطلب على القطع بهدف الاستيراد وتشجيعاً للإنتاج المحلي. وهذه الإجراءات ساعدت (حسب ما بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية "محمد سامر الخليل") في ترشيد الاستيراد مع الحفاظ على ثلاثة مبادئ أساسية: يتمثل المبدأ الأول بتحقيق وفرة السلع وضمان عدم فقدان أي سلعة من السوق، خاصة أن الطلب على السلع حتمي فإما أن توفر استيراداً أو تهريباً. ويتمثل المبدأ الثاني بإعطاء الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية، فالطلب على استيراد هذه المواد وإن شكل ضغطاً على الليرة السورية وطلباً آنياً للقطع الأجنبي، إلا أنه على المدى المتوسط والطويل يعزز البنية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج

لسلع كان يتم توفيرها استيراداً أو من خلال زيادة فرص التصدير وبالتالي تحقيق مورد إضافي للقطع الأجنبي. أما المبدأ الثالث فيتمثل بحماية الإنتاج الوطني عبر ضبط موافقات الاستيراد وتخفيضها للسلع والمواد التي تنتج محلياً (أو بدأت بالإنتاج محلياً). كما تم اللجوء إلى فرض ضميمة على بعض السلع المستوردة وزيادة السعر الاسترشادي لسلع أخرى وذلك دعماً للصناعات الوطنية المماثلة.

وفي مجال التصدير فقد تم إلزام المصدرين بتنظيم تعهد بإعادة قطع التصدير، وعدم السماح لأي مصدر بإخراج البضاعة ما لم ينظم التعهد أصولاً، والسماح بالتصرف بحصيلة القطع الأجنبي أما بتمويل عمليات الاستيراد للمصدر نفسه أو بيع القطع للمصرف والالتزام بإعادة ٥٠٪ من القطع إلى حساب قطع التصدير إلا أنه تم إيقاف العمل بهذه السياسة مؤخراً.

ومن المعلوم أن سياسة التجارة الخارجية تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، أهمها: "زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة، حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية والاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري بالتجارة الخارجية، حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية والأزمات المالية والاقتصادية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني مسببة الانكماش والتضخم، حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية (المزارعين أو المنتجين) وإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة، المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية، العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة والموارد الاقتصادية الطبيعية (البترول ، الغاز....)"[١٥٦].

فنتيجة الحرب تم إعادة النظر في قطاع التجارة الخارجية وسياساته وإجراءاته، والذي كانت أهدافه قبل الأزمة تتمثل في الاندماج بالاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية والاستفادة من الفرص المرتبطة بمزايا الانفتاح التجاري والاقتصادي، فقد أصبحت السياسات حمائية بعد أن كانت تحررية في الفترة السابقة.

[١٥٦] - سمر قصيباتي، العلاقات الاقتصادية واهم سياسات التجارة الخارجية في سورية ما قبل الأزمة وخلالها وآفاق التجارة الخارجية لمرحلة إعادة الاعمار، المؤتمر الاقتصادي الأول "نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل"، ١٧-١٢-٢٠١٧، ص٣.

ورغم أزمة البنزين مؤخراً (نتيجة قانون قيصر الأمريكي) فيما يتعلق بتوفير المادة فقد تم استيراد المادة من لبنان وتوزيعها في الأحياء عبر سيارات جوالة الأمر الذي خفف من حدة الأزمة بشكل كبير. وقبل ذلك وتحديداً في شهر آب من عام ٢٠١٣ فعّلت كل من سورية وإيران الخط الائتماني الثاني والبالغ ٣.٦ مليار دولار ليتم إنفاقه بشكل أساسي على استيراد المشتقات النفطية من إيران حصراً، حيث من المقرر أن تمد طهران سورية بمعدل ناقلتي نفط شهرياً عبر هذا الخط، وذلك بهدف تغطية حاجات السوق المحلية السورية من مواد الطاقة، وبذلك يرى بعض المسؤولون أن أثر العقوبات على الاقتصاد السوري لم يكن بحجم ما توقعته الدول الفارضة لها، وأن العقوبات أيضاً وفرت فرصة للمصنعين المحليين كي يقوموا بتحسين ذاتي لعملهم.

وأبرز ما أهملته الحكومة هو ظاهرة التهريب الذي كان من المفترض عليها التخفيف ما أمكن منه وضبط الحدود، فقد صدّرت تركيا (على سبيل المثال) إلى سورية بضائع تتجاوز قيمتها ١.٣٦ مليار دولار عام ٢٠١٧ وفق بيانات مركز التجارة الدولية (كما هي مبينة في الملحق الثاني) رغم صدور القرار بوقف التعامل التجاري مع تركيا عام ٢٠١٦، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الدولة السورية من القطع الأجنبي الناجم عن الرسوم الجمركية التي يتم التهرب منها جراء عمليات التهريب.

"عند تحليلنا لدرجة نجاح حالة من حالات العقوبات الاقتصادية فهناك عدد من الأسئلة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، وأحد أهم هذه الأسئلة هو: هل ساهمت العقوبات بإقناع الدولة الهدف بالامتثال ولو جزئياً لمطالب الدول الفارضة؟"[١٥٧]: والإجابة فيما يتعلق بسورية واضحة وهي أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية فشلت في تحقيق أهدافها. والسياسات الحكومية المتبعة للتخفيف من آثار هذه العقوبات نجحت في قسم منها وفشلت في القسم آخر.

[157] - Byron Andronik, An Inhumane Response (The Humanitarian Consequences of Sanctions: A Case Study of Syria), UCL Global Governance Institute, Working Paper series, (2018), p8.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- العقوبات الاقتصادية عبارة عن أداة سياسية اقتصادية قانونية إذا كان الهدف منها حفظ القانون الدولي وفي إطار الشرعية الدولية الحقيقية لا في إطار شرعية الولايات المتحدة الأمريكية المزيفة.
- تعددت وتطورت أشكال العقوبات الاقتصادية مع تطور الحياة الاقتصادية حتى أصبحت تشمل مجموعة واسعة من الأشكال والأنواع.
- تكمن مشروعية العقوبات الاقتصادية باستنادها لأحكام القانون الدولي بالإضافة إلى مبادئ منظمة التجارة العالمية وإلا فهي مجرد وسيلة ضغط تهدد السلم والأمن الدوليين.
- هناك العديد من المبررات الاقتصادية والسياسية لعدم إلحاق العقوبات الاقتصادية الضرر بالدولة المستهدفة بها وبالتالي عدم قدرة الدول الفارضة للعقوبات على تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- تقدم نظرية الألعاب منهجاً علمياً واسع الاستخدام لحل إشكالية فرض العقوبات الاقتصادية رغم احتمال عدم نجاح هذه العقوبات في تحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها.
- يعتمد نجاح العقوبات الاقتصادية في تحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها على مجموعة من العوامل التي تختلف باختلاف كل من الدولة الفارضة والهدف وباختلاف نوع العقوبات "شاملة، جزئية، ذكية"، ومدى شرعيتها وحيازتها على إجماع دولي.
- غالباً ما تهدف العقوبات إلى التأثير على قيادة دولة ما أو نخبتها، إلا أنه أحيانا يكون لها تأثير معاكس، كما هو الحال في روسيا، فقد ازدادت شعبية الرئيس بوتين وأكد الشعب الروسي تأييده للسياسة الخارجية الروسية رغم العقوبات الغربية المفروضة على روسيا.
- فشلت العقوبات الاقتصادية في منع إيران من المضي قدماً في تنفيذ برنامجها النووي للأغراض السلمية وكذلك في تصفير صادراتها من النفط.
- تمثل العقوبات الاقتصادية المتبادلة (كما في حالة الحرب التجارية الأمريكية الصينية) خسارة لكلا طرفي النزاع.

- من غير الدقيق تحميل العقوبات كامل مسؤولية تدهور الاقتصاد السوري وتراجع الأحوال المعيشية للسكان السوريين، حيث يعود السبب الرئيسي فيما سبق إلى الحرب الدائرة منذ أكثر من ثماني سنوات والتي تركت آثاراً كارثية على المجتمع السوري.
- يختلف تأثير العقوبات على الدولة الهدف بشكل ملحوظ تبعاً لاختلاف أنواع هذه العقوبات, وبالتالي من المهم التمييز بين الأنواع المختلفة للعقوبات حتى نتمكن من معرفة تأثير كل منها على التجارة الخارجية.
- بينت النتائج التحليلية وجود أثر سلبي كبير للعقوبات الاقتصادية الشاملة على إجمالي التجارة السورية مع الدول الفارضة لهذه العقوبات وبذلك نقبل الفرضية الأولى للدراسة.
- تنص فرضية الدراسة الثانية على أن أثر العقوبات الاقتصادية الجزئية على إجمالي التجارة السورية مع الدول الفارضة لهذه العقوبات سلبي ولكنه منخفض مقارنة بأثر العقوبات الشاملة وهو ما بينته النتائج التحليلية وبذلك نقبل الفرضية الثانية.
- كان أثر العقوبات الاقتصادية على التجارة السورية مع الدول التي لم تكن طرفاً بالعقوبات غير معنوي, وبالتالي لا يوجد دليل على أن العقوبات الاقتصادية أدت إلى تحويل التجارة الخارجية لسورية نحو الدول التي لم تكن طرفاً في العقوبات, وعليه نرفض الفرضية الثالثة للدراسة.
- نجحت بعض السياسات الحكومية وفشل بعضها الآخر في الالتفاف على العقوبات الاقتصادية، فانتشار ظاهرة التهريب بشكل كبير وضعف العلاقة التجارية بين سورية والدول الشرقية وعدم تلاؤمها مع التصريحات المعلنة حول أهمية تعزيز التبادل التجاري مع هذه الدول والتوجه شرقاً دليل على فشل السياسات الحكومية في سعيها للتوجه شرقاً، إلا أنه وبالمقابل فقد تمكنت الحكومة من تأمين كافة السلع في السوق المحلية رغم العقوبات.
- فشلت العقوبات المفروضة على سورية في تحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها، الأمر الذي يمكن تفسيره بالقدرة على الالتفاف على هذه العقوبات والتخفيف من آثارها عبر مجموعة من السياسات المتبعة ونتيجة دعم الحلفاء من جهة وصمود الشعب السوري من جهة أخرى.

التوصيات:

- تنويع الصادرات السورية والتوجه الجغرافي للتجارة الخارجية.
- بناء علاقات تجارية جديدة والحد ما أمكن من تطوير العلاقات مع الدول التي كانت العلاقات متأزمة معها تاريخياً للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية في حال تم فرض عقوبات مستقبلاً.
- المحافظة على استقرار الأسعار وضبط الحدود مع دول الجوار وإيقاف عمليات التهريب. حيث أن أحد أهم مسببات استمرار الحرب في سورية هو وجود أطراف تستفيد من استمرار الحرب (من تجار الأزمات وعمليات التهريب ... وغيرها). وبالتالي يجب إيجاد حل لهذه الظواهر والحد منها بما يساهم في تخفيض العائد على الحرب ورفع العائد على السلام.
- الحفاظ على استقرار العملة وتحقيق المساواة بين سعر الصرف الصادر عن مصرف سورية المركزي والسعر بالسوق السوداء كمفتاح لجذب رأس المال، وضبط التضخّم ما يقلل من اعتماد الحكومة على التمويل التضخمي.
- سورية دولة صغيرة (في نظرية التجارة الخارجية الدولة الصغيرة لا تستطيع التأثير على الأسعار العالمية للسلع التي تتم المتاجرة بها لأن حجم صادراتها وواردتها ضئيلة جداً قياساً لحجم الأسواق العالمية)، وعندما يصطدم المصدرون في دولة صغيرة بسعر عالمي محدد فالعقوبات تحتم عليهم تخفيض أسعارهم المحلية حتى تتمكن منتجاتهم من المنافسة في السوق العالمية، وبذلك يجب زيادة تنافسية الصادرات السورية.
- إصلاح البنية التحتية لإعادة توفير الخدمات الأساسية وتمكين سبل معيشة السكان بما يضمن جذب الاستثمارات ويسهل النشاط التجاري.
- المطلوب من الحكومة وضع الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها مع إيران وروسيا وغيرها من الدول موضع التنفيذ.
- إعادة النمو الاقتصادي إلى مساره الطبيعي وتعويض ما خسره الناتج المحلي الإجمالي على مدار سنوات الحرب وامتصاص البطالة وتحسين الرواتب والأجور لمواءمة الأسعار مع دخل المواطن. ومراقبة الأسواق بشكل دقيق دون التساهل مع أي مخالفة وتأمين المواد والسلع الأساسية بأسعار تتناسب مع دخل المواطن.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. الجمعية العامة للأمم المتحدة, أثر التدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، دراسة مواضيعية أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تتضمن توصيات بشأن إجراءات ترمي إلى وقف هذه التدابير , مجلس حقوق الإنسان, الدورة التاسعة عشرة, ٢٠١٢.

٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة, تقرير المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان, الدورة السادسة والثلاثون, ٢٠١٧.

٣. الجمعية العامة للأمم المتحدة, ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا, الدورة السابعة والستون, البند ٤١ من جدول الأعمال المؤقت, ٢٠١٢.

٤. الخير القشي، تنفيذ أحكام المحاكم الدولية بين النص والواقع، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط١, ٢٠٠٠.

٥. السيد أبو عطية, الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق, مؤسسة الثقافة الجامعية, الاسكندرية, ٢٠٠١.

٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), النزاع في الجمهورية العربية السورية تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠١٤.

٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), سورية: خمس سنوات في الحرب, جامعة سانت آندروز , الأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٧-٢٠١٨, الأمم المتحدة, موجز ٢٠١٨.

٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات: سورية ما بعد النزاع، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، الأمم المتحدة، ٢٠١٧.

١٠. إبراهيم خليل عثمان, أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع النفط السوري (شركات عقود الخدمة نموذجاً), دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, قسم الاقتصاد المالي والنقدي, ٢٠١٥.

١١. إبراهيم دراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.

١٢. إحسان الهندي، المقاطعة العربية لإسرائيل, مركز الأبحاث، بيروت, ١٩٧٥.

١٣. إحسان هندي ، مبادئ القانون الدولي (في السلم والحرب)، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٤، ص٣٠٢.

١٤. أكرم محمود حوراني، تحليل الموازنة العامة للدولة في ضوء السياسات المالية الحالية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل السياسة المالية في سورية "الواقع والخيارات الممكنة"، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٩/١/٢٩.

١٥. آلاء أكرم بركة, محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية "دراسة قياسية", بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, قسم الاقتصاد, ٢٠١٤.

١٦.باسيل يوسف بجك, مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا في ضوء القانون الدولي, مجلة المستقبل العربي, العدد ٣٩٣, نوفمبر ٢٠١١.
١٧.بوبكر خلف, العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر, مجلة العلوم القانونية والسياسية, منشورات جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي, الجزائر, عدد ١٣, ٢٠١٦.
١٨.بويوسف عبد الغاني ومسعودي صدام, الجزاءات الذكية في القانون الدولي, مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق, تخصص القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان, جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم القانون العام, ٢٠١٤– ٢٠١٥.
١٩.تبينة عادل, العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية, رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق, تخصص قانون دولي عام, جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, ٢٠١١. ٢٠١٢.
٢٠.تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان, وقائع حلقة العمل بشأن أثر تطبيق التدابير القسرية الانفرادية على تمتع السكان المتضررين بحقوق الإنسان, ولا سيما أثرها الاجتماعي– الاقتصادي على المرأة والطفل في الدول المستهدفة, مجلس حقوق الإنسان, الدورة السابعة والعشرون, ٢٠١٤/٧/١٠.
٢١.جمال محي الدين, العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة, دار الجامعة الجديدة, القاهرة، ٢٠٠٩.
٢٢.جميلة كوسة, آثار العقوبات الاقتصادية الدولية على التمكين الحقوقي للطفل, مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية, كلية الحقوق، جامعة سطيف, العدد ٢٥, ديسمبر ٢٠١١.
٢٣.جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، تعريب عباس العمر، الطبعة الثانية، منشورات دار الجيل، بيروت، ١٩٧٠.
٢٤.خالد القشطيني, المقاومة المدنية الفلسطينية, الموسوعة الفلسطينية, القسم الثاني, المجلد٥, بيروت, ١٩٩٠.
٢٥.خولة محي الدين يوسف, الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في ضوء أحكام القانون الدولي العام, المرجع السابق.
٢٦.خيرية قاسمية, المقاطعة الاقتصادية للصهيونية وإسرائيل (الدور السوري الرائد), مكتبة الأسد, دون ذكر دار نشر, ١٩٩٣.
٢٧.د.موسى الغرير, إعادة البناء في ظل العقوبات الاقتصادية, ورقة مقدمة لمؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية, ٢٠١٤.
٢٨.د.موسى الغرير, أثر الحرب التجارية الأمريكية في الاقتصاد العالمي والصيني, مقالة منشورة في جريدة النور, العدد ٨٢٩, ٢٠١٨/٩/١٢.
٢٩.رشا سيروب، تحليل الحالة الراهنة للمالية العامة في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل السياسة المالية في سورية "الواقع والخيارات الممكنة"، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٩/١/٢٩.
٣٠.رضا الفلاح, القانون الدولي الاقتصادي, جامعة ابن زهر, كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية, المملكة المغربية, ٢٠١٤. ٢٠١٥.
٣١.رقية عواشرية وشادية رحاب، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد١٥، ديسمبر، ٢٠٠٦.

٣٢.رودريك إيليا أبي خليل, العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت، ٢٠٠٩.
٣٣.سمر قصيباتي، العلاقات الاقتصادية واهم سياسات التجارة الخارجية في سورية ما قبل الأزمة وخلالها وآفاق التجارة الخارجية لمرحلة إعادة الإعمار، المؤتمر الاقتصادي الأول "نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل"، ١٧-١٢-٢٠١٧.
٣٤.صلاح الدين خليل حمد, أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً), بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, ٢٠١٥.
٣٥.عابد بن عبد الله السعدون, المقاطعة الاقتصادية (تأصيلها الشرعي- واقعها والمأمول لها), دار التابعين للنشر والتوزيع, الرياض, ٢٠٠٨.
٣٦.عامر خربوطلي، أثر السياسة المالية في سورية على قطاع التجارة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل السياسة المالية في سورية "الواقع والخيارات الممكنة"، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٩/١/٢٩.
٣٧.عبد الحسين القطيفي، المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ١٩٦٧.
٣٨.عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب, مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, مصر, القاهرة, ٢٠١٠.
٣٩.عزيز عبد المهدي الردام، المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٩.
٤٠.علي جميل حرب ،نظام الجزاء الدولي ،العقوبات ضد الدول والأفراد, منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٠.
٤١.علي كنعان، إعادة توزيع الدخل في ضوء السياسة المالية الحالية في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل السياسة المالية في سورية "الواقع والخيارات الممكنة"، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٩/١/٢٩.
٤٢.عمر إسماعيل سعد الله، تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦.
٤٣.عمر عبد الحميد عمر النعيمي, الحظر الانفرادي من منظور القانون الدولي العام, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, جامعة كركوك, العراق, العدد العشرون, المجلد الخامس, ٢٠١٧.
٤٤.عمر عبد الحميد عمر النعيمي, مبدأ السيادة وميثاق الأمم المتحدة, رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون, جامعة الموصل, كلية القانون, ٢٠٠١.
٤٥.عمر مقداد، أداء مجلس الأمن الدولي في معالجة الأزمات الدولية، مركز المعلومات القومي، دمشق ، العدد٥٧، ١٩٩٨.
٤٦.فاتنة عبد العال أحمد, العقوبات الاقتصادية, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٠.
٤٧.فؤاد حمدي بسيسو، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات, البنك المركزي الأردني، عمان, ١٩٧١.

٤٨.قردوح رضا, العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان, جامعة العقيد الحاج لخضر بانتة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, ٢٠١٠-٢٠١١.
٤٩.ماري هيلين لابيه، الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٦.
٥٠.مجد غياس عباس, الاقتصاد السياسي للعقوبات الاقتصادية على الجمهورية العربية السورية (دراسة مقارنة لأثر العقوبات الاقتصادية في سورية خلال مرحلة الثمانينات من القرن العشرين والمرحلة الراهنة ٢٠١١-٢٠١٢), بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, قسم الاقتصاد, ٢٠١٧.
٥١.محكمة العدل الدولية, الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) الأسس الموضوعية, القرار الصادر بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٨٦.
٥٢.محمد إبراهيم أحمد العوايشة, العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (١٩٩٠. ٢٠٠٠), رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية, كلية الدراسات العليا, الجامعة الأردنية , ٢٠٠٢.
٥٣.محمد بهاء الدين باشات، المعاملة بالمثل في القانون الدولي الجنائي، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق, جامعة عين شمس، القاهرة, ١٩٧٤.
٥٤.محمد خليل برعي, علي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، دار المحامي للطباعة، ١٩٧٤.
٥٥.محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط٨, ٢٠٠١.
٥٦.محمود جميل جديد, العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية (دراسة مقارنة مع إشارة خاصة إلى سورية), دراسة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, قسم الاقتصاد والتخطيط, ٢٠٠٩.
٥٧.محمود حسن حسنى, العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي "دراسة لمحددات النجاح", مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, كراسات استراتيجية, ١٩٩٩.
٥٨.مراد كواشي، دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني، مجلة الفقه والقانون، العدد السابع، ٢٠١٣.
٥٩.مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، تأثيرات الأزمة السورية في الاقتصاد السورية (٢٠١١ - ٢٠١٥)، دمشق، دون ذكر تاريخ نشر.
٦٠.منظمة التجارة العالمية, تسوية النزاعات, الأمم المتحدة, مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية, نيويورك وجنيف, ٢٠٠٣.
٦١.نجاح عبد الباري حسن مسلم, الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية, دراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا, جامعة بيرزيت، فلسطين, ٢٠١٥.
٦٢.وديع طوروس, الحصار الاقتصادي, المؤسسة الحديثة للكتاب, لبنان, ٢٠١١.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

1. Ali feghe majidi, Zahra zarouni, The Impact of Sanctions on the Economy of Iran, University of Kurdistan, Department of Economics, (September 2016).
2. American Congress, "Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019", 116TH Congress, 1ST Session, Senate of the United States, (23-1-2019).
3. Anastasiia Silakova, Western Sanctions against Russia and Russian Counter-measures: Implications and Perspectives, Master Thesis, Lund University, Faculty Of Law, (Spring 2017).
4. Antoine Bouët and David Laborde, US Trade Wars with Emerging Countries in the 21st Century: Make America and Its Partners Lose Again, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Discussion Paper 01669, (August 2017).
5. Antti Rossinen, The effects of economic sanctions on Finnish exports and economy, Helsinki Metropolia University of Applied Sciences, Bachelor of Business Administration, International Business and Logistics, (2016).
6. Authenticated U.S Government Information, Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration, Public Law 108–175, 108th Congress, Act of 2003, (12-12-2003).
7. Bob Carr (Minister for Foreign Affairs), Autonomous Sanctions (Export Sanctioned Goods – Syria) Specification 2012, Australia, (21-8-2012).
8. David A. Baldwin, Economic Statecraft, Princeton: Princeton University Press, 1985.
9. Dean Lacy and Emerson M. S. Niou, A Theory of Economic Sanctions and Issue Linkage: The Roles of Preferences, Information, and Threats, Journal Of Politics, Vol. 66, No. 1, (February 2004).
10. Dursun Peksen, "Better or Worse? The Effect of Economic Sanctions on Human Rights." Journal of Peace Research 46(1), 59-77, (2009).
11. Erica Moret, Francesco Giumelli, Dawid Bastiat-Jarosz, Sanctions on Russia: Impacts and economic costs on the United States, Programme for the Study of International Governance (PSIG) at the Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, Online publication date: (20 March, 2017).
12. European External Action Service, EU response to the Syrian crisis, Factsheets, Bruxelles, (8/3/2019).
13. Federal Register, Executive Order 13338—Blocking Property of Certain Persons and Prohibiting the Export of Certain Goods to Syria, Presidential Documents, Vol. 69, No. 93, Thursday (13,5,2004).
14. Federal Register, Executive Order 13399 —Blocking Property of Additional Persons in Connection With the National Emergency With Respect to Syria, Presidential Documents, Vol. 71, No. 82, Friday (28,4,2006).
15. Federal Register, Executive Order 13460—Blocking Property of Additional Persons in Connection With the National Emergency With Respect to Syria, Presidential Documents, Vol. 73, No. 32, Friday (15,2,2008).
16. Federal Register, Executive Order 13572— Blocking Property of Certain Persons With Respect to Human Rights Abuses in Syria, Presidential Documents, Vol. 76, No. 85, Tuesday (3,5,2011).
17. Federal Register, Executive Order 13573— Blocking Property of Senior Officials of the Government of Syria, Presidential Documents, Vol. 76, No. 98, Friday (20,5,2011).
18. Federal Register, Executive Order 13582— Blocking Property of the Government of Syria and Prohibiting Certain Transactions With Respect to Syria, Presidential Documents, Vol. 76, No. 162, Monday, (22,8,2011).

19. Federal Register, Executive Order 13606— Blocking the Property and Suspending Entry Into the United States of Certain Persons With Respect to Grave Human Rights Abuses by the Governments of Iran and Syria via Information Technology, Presidential Documents, Vol. 77, No. 79, Tuesday, (24,4,2012).
20. Federal Register, Executive Order 13608— Prohibiting Certain Transactions With and Suspending Entry Into the United States of Foreign Sanctions Evaders With Respect to Iran and Syria, Presidential Documents, Vol. 77, No. 86, Tuesday, (3,5,2012).
21. Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott, and Barbara Oegg, Economic Sanctions Reconsidered, DC: Peterson Institute for International Economics, Washington, (2007).
22. Geiguen Shin, Seung-Whan Choi, Shali Luo, Do economic sanctions impair target economies?, International Political Science Review, Vol. 37(4), (2016).
23. Ha Jiming, China-US Trade Conflict: Causes and Impact, China Finance 40 Forum, (11 June 2018).
24. Iikka Korhonen, Heli Simola and Laura Solanko, "Sanctions, counter-sanctions and Russia − Effects on economy, trade and finance", Bank of Finland, BOFIT-Institute for Economies in Transition, (30-5-2018).
25. Irina V. Onyusheva, Cherry Thinn Nain and Aung Lin Zaw, The US-China trade war: Cause-Effect Analysis, The EUrASEANs: journal on global socio-economic dynamics, Volume 1 (14), (February 2019).
26. Jeremy M. Sharp, Christopher M. Blanchard, Unrest in Syria and U.S. Sanctions Against the Asad Regime, Congressional Research Service(CRS), Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, (November 2011).
27. John Von Neuman and Oskar Morgenstern, Theory of game and economic behaviour, Princeton university, (1944).
28. Maarten Smeets, Can Economic Sanctions Be Effective?, World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, (15 March 2018).
29. Martin Russell, EU sanctions: A key foreign and security policy instrument, European Parliamentary Research Service, (May 2018).
30. Mélanie Marilyne Golliard, Economic Sanctions: Embargo on Stage. Theory and Empirical Evidence, University of Tampere, Department of Economics and Accounting, Fribourg, (January 2013).
31. Nader Habibi, The Iranian Economy Two Years after the Nuclear Agreement, Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, (February 2018).
32. Raul Caruso, The Impact of International Economic Sanctions on Trade: An empirical Analysis, Paper prepared for the European Peace Science Conference, (June 2003).
33. Richard Branson, Unlearned History: The Ineffectual Application of U.S. Broad Economic Sanctions Against Syria, A paper submitted to the Faculty of the Naval War College in partial satisfaction of the requirements of the Department of Joint Military Operations, (30-10-2015).
34. Richard Nephew, Issue Brief: Implications of New Oil Sanctions on Iran, Center on Global Energy Policy, Columbia University, (March, 2015).
35. Robert A. Pape, “Why Economic Sanctions Do Not Work”, Journal Of International Security, Vol.22, Issue.2, (1997).
36. Ruediger Frank, The Political Economy Of Sanctions Against North Korea, paper prepared for presentation at the 2nd International Symposium on North Korean Development and International Cooperation, co-organized by the Export-Import Bank of Korea and the University of North Korean Studies, Seoul, Korea,(7 July, 2006).

37. Rune Friberg Lyme, Sanctioning Assad's Syria: Mapping The Economic, Socioeconomic And Political Repercussion Of The International Sanctions Imposed On Syria Since March 2011, Danish Institute for International Studies (DIIS), Copenhagen, Denmark, (2012).
38. Saleh Shahriar, Lu Qian, and Sokvibol Kea, China's economic integration with the Greater Mekong Sub-region: an empirical analysis by a panel dynamic gravity model, Economics the Open-Access, Open-Assessment E-Journal, Discussion Paper, No. 2018-44, (29-5- 2018).
39. Seung-Whan Choi, Causes of Domestic Terrorism: Economic Sanctions as a Violence Trigger Structure, The Korean Journal of International Studies, Vol.12-1, (June 2014).
40. Sven Kuhn Von Burgsdorff, The Effectiveness Of Economic Sanctions: The Case Of Cuba, Intercultural Human Right Law Review, Vol.4, European Commission Delegation in Havana, Cuba, (15\6\2009).
41. Sylvanus Kwaku Afesorgbor and Renuka Mahadevan, The Impact of Economic Sanctions on Income Inequality of Target States, Department Of Economics And Business Economics, AARHUS University, (2016).
42. Sylvie Gandolpe, Jean Boittin, The Trump-Led Trade War with China: Energy Dominance Self-destructed?, The Institut Francais des relations internationales "Ifri", Center for Energy, (September 2018).
43. The U.S. Department of the Treasury's Office of Foreign Assets Control (OFAC), Sanctions Risks Related to Petroleum Shipments involving Iran and Syria, (25-3-2019).
44. The U.S. Department of the Treasury's Office of Foreign Assets Control (OFAC), Sanctions Risks Related to Shipping Petroleum to Syria, (20-11-2018).
45. Viljar Veebel, Raul Markus, Forcing Russia to Respect Minsk Protocols with dollar auction-game model, Journal of International Studies, Vol.11, No.3, (2018).
46. William H. Kaempfer and Anton D. Lowenberg, "The Political Economy of Economic Sanctions", Handbook of Defense Economics, Volume 2, (2007).
47. Yesun Yoon, "Assessment of the effectiveness of economic sanctions: The cases of Iran, North Korea, Myanmar, and Cuba", Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master Of Arts In Security Studies (Far East, Southeast Asia, The Pacific), from the Naval Postgraduate School, California, (June 2017).

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

١. البنك الدولي "مؤشرات التنمية العالمية" (https://databank.albankaldawli.org).
٢. منظمة التجارة العالمية (https://www.wto.org).
٣. مركز التجارة الدولية (https://www.intracen.org).
٤. معهد بيترسون للاقتصاد الدولي (https://www.piie.com).
٥. وزارة الخزينة الأمريكية (https://home.treasury.gov).
6. Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade (https://dfat.gov.au).
7. Government of Canada, Canadian Sanctions Related to Syria (https://www.international.gc.ca).
8. Official Site of Ministry of Foreign Affairs of Japan (https://www.mofa.go.jp).
9. Official Journal of The European Union (https://eur-lex.europe.eu).

الملحق الأول

أولاً: التسلسل الزمني للعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على سورية منذ عام ٢٠٠٣:

"المصدر الأساسي لهذه العقوبات هو الموقع الالكتروني لوزارة الخزانة الأمريكية"♣.

- في ٢٠٠٣/١٢/١٢ وقع الرئيس الأمريكي بوش على قانون محاسبة سورية الذي ينص على فرض عقوبات على سورية ما لم تتوقف عن دعم المجموعات الإرهابية الدولية وتنهي احتلالها للبنان وتوقف تطوير أسلحة الدمار الشامل وتوقف دعم النشاط الإرهابي في العراق.
- في ٢٠٠٤/٥/١١ أصدر الرئيس الأمريكي بوش القرار التنفيذي رقم (١٣٣٣٨) المتضمن منع تصدير الذخيرة والمواد مزدوجة الاستخدام إلى سورية, بالإضافة إلى منع جميع الصادرات إلى سورية باستثناء الغذاء والدواء ومنع انطلاق أو هبوط الطيران السوري في الولايات المتحدة أو التحليق في أجوائها. حيث صرّح الرئيس الأمريكي بأن سورية أخفقت في اتخاذ خطوات ملموسة بشأن المطالب الأمريكية مما أدى إلى فرض قانون محاسبة سورية.
- في ٢٠٠٥/٦/٣٠ وضعت وزارة المالية (الخزانة) الأمريكية اثنين من كبار المسؤولين السوريين على القائمة السوداء, حيث تم تجميد أية أصول يملكونها في الولايات المتحدة, ومنعت الأشخاص الأمريكيين بما في ذلك المؤسسات المالية الأمريكية من القيام بأية تعاملات معهم.
- في ٢٠٠٥/١١/١٤ وبموجب قانون إدارة الأصول الأجنبية أصدر مجلس النواب الأمريكي وثيقة تم الطلب بموجبها بوقف تقديم أية مساعدات إلى سورية.
- وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت وزارة المالية القرار الذي يمنع المصارف الأمريكية وفروعها فيما وراء البحار من استمرار التواصل مع المصرف التجاري السوري, ويطلب من البنوك أيضاً

♣ - ويمكن أيضاً العودة إلى الدراستين التاليتين:

- Jeremy M. Sharp, Christopher M. Blanchard, Unrest in Syria and U.S. Sanctions Against the Asad Regime, Congressional Research Service(CRS), Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, (November 2011).
- Jeremy M. Sharp, Christopher M. Blanchard, Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response, Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, (22L4L2013).

بذل الجهد حتى لا يتمكن المصرف التجاري السوري من مراوغة العقوبات من خلال علاقته معهم وذلك بتهمة قيامه بعمليات غسيل الأموال.

- في ٢٠٠٦/١/١٨ قامت وزارة المالية بتجميد أصول آصف شوكت رئيس المخابرات العسكرية السورية ومنعه من التعامل مع الولايات المتحدة, وذلك بتهمة دعم الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل والتنسيق مع الأمين العام لحزب الله وقيادات فلسطينية.
- في ٢٠٠٦/٤/٢٥ أصدر الرئيس بوش القرار التنفيذي رقم (١٣٣٩٩) الذي خوّل وزير الخزانة بتجميد الأصول الموجودة في الولايات المتحدة والعائدة لأشخاص يتبين بأنهم شاركوا في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق (رفيق الحريري), أو أي شخص يقوم بإعاقة التحقيق الدولي بشأن اغتيال الحريري.
- في ٢٠٠٦/٨/١٥ قامت وزارة الخزانة بتجميد أصول مسؤوليَن سوريَين آخرين هما اللواء هشام اختيار بزعم دعم سورية للمنظمات الإرهابية الدولية بما فيها حزب الله, والثاني هو اللواء جامع جامع لأنه لعب دور مركزي في عمليات المخابرات السورية في لبنان.
- في ٢٠٠٧/١/٤ أضافت وزارة الخزانة الأمريكية ثلاثة كيانات سورية هي المعهد السوري العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا ومعهد الالكترونيات ومخبر التحديد والمعايير الوطنية إلى قائمة الأفراد والكيانات المستهدفة بالعقوبات. وهذه المؤسسات عبارة عن أقسام تابعة لمركز البحوث والدراسات العلمية السورية الذي اعتبر من قبل الرئيس بوش في حزيران عام ٢٠٠٥ كمركز لتطوير الأسلحة الحيوية والكيميائية.
- في ٢٠٠٧/١١/٥ أضافت وزارة الخزانة الأمريكية الأشخاص شاركوا حسب زعمها في الأعمال السورية الهادفة للسيطرة على النظام السياسي اللبناني, وهم أسعد حليم حردان وهيثم وهاب وحافظ مخلوف ومحمد ناصيف خير بيك.
- في ٢٠٠٨/٢/١٣ أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش القرار التنفيذي رقم (١٣٤٦٠) القاضي بتوسيع العقوبات المفروضة على كبار المسؤولين السوريين وأرصدتهم أو ممن يُعتقد أنهم يعملون على زعزعة استقرار العراق واستخدام الأراضي السورية لذلك, واتهم سورية بأنها لا تزال تشكل ملاذاً للإرهاب.
- في ٢٠٠٨/٢/٢١ وبالاستناد إلى القرار التنفيذي رقم (١٣٤٦٠) أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية قراراً بضم اسم رجل الأعمال السوري رامي مخلوف إلى قائمة الحظر الأمريكي.

- في ٢٠٠٨/٧/١٠ وبالاستناد إلى القرار التنفيذي رقم (١٣٣٣٨) أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية (مكتب مراقبة الأصول الأجنبية) قرار بإدراج شركتي سيرياتيل وراماك على لائحة العقوبات وبررت اختيار هاتين الشركتين بأن رجل الأعمال السوري رامي مخلوف يملك حصة تزيد عن ٥٠٪ من هاتين الشركتين.
- في ٢٠٠٩/٥/٨ أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما أوامره للحكومة الفيدرالية بتمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية سنة إضافية, عبر التمديد لحالة الطوارئ المعلنة بحق سورية وفق القرار التنفيذي رقم (١٣٣٣٨) الصادر عام ٢٠٠٤.
- في ٢٠١١/٤/٢٩ جاء القرار التنفيذي رقم (١٣٥٧٢) القاضي بفرض عقوبات على كل من (ماهر الأسد, علي مملوك "مدير إدارة المخابرات العامة السورية" وعاطف نجيب "رئيس سابق لمديرية الأمن السياسي السورية بمحافظة درعا وابن عم الرئيس" ومديرية المخابرات العامة والحرس الثور الإيراني "قوة القدس" لمساعدتها لسورية).
- في ٢٠١١/٥/١٨ جاء القرار التنفيذي رقم (١٣٥٧٣) القاضي بفرض عقوبات على كل من (الرئيس السوري بشار الأسد وفاروق الشرع "نائب الرئيس" وعادل سفر "رئيس الوزراء" ومحمد إبراهيم الشعار "وزير الداخلية" وعلي حبيب محمود "وزير الدفاع" وعبد الفتاح قدسية "رئيس المخابرات العسكرية السورية" ومحمد ديب زيتون "مدير إدارة الأمن السياسي" ونبيل رفيق الكزبري، والجنرال محسن شيزاري "قائد الحرس الثوري الإيراني" بزعم انتهاك حقوق الإنسان في سورية, وصندوق المشرق للاستثمار وحصة شام والمخابرات الجوية السورية والمخابرات العسكرية السورية ومكتب الأمن القومي السوري.
- في ٢٠١١/٦/٢٩ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على (جميل حسن "رئيس المخابرات الجوية" ومديرية الأمن السياسي والمخابرات المحلية).
- في ٢٠١١/٨/٤ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على (محمد حمشو "رجل أعمال سوري" ومجموعة حمشو الدولية).
- في ٢٠١١/٨/١٠ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على (البنك التجاري السوري وفروعه في لبنان والبنك التجاري السوري اللبناني وشركة سيرياتيل).
- في ٢٠١١/٨/١٨ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على (المؤسسة العامة للنفط والشركة العامة لنقل النفط وشركة السورية للغاز والشركة السورية للنفط).

- في ٢٠١١/٨/١٧ صدر القرار التنفيذي رقم (١٣٥٨٢) القاضي بفرض عقوبات على الحكومة السورية (تجميد كل أصول الحكومة السورية ومنع الأمريكيين من إجراء أية صفقة تتضمن الحكومة السورية وحظر استيراد النفط السوري المنشأ أو المنتجات النفطية ومنع الأمريكيين من امتلاك أو التعامل بالنفط أو المنتجات النفطية السورية ومنع الأمريكيين من العمل أو الاستثمار في سورية).
- في ٢٠١١/٨/٣٠ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على (وليد المعلم "وزير الخارجية" وعلي عبد الكريم علي "سفير سورية في لبنان" وبثينة شعبان "مستشارة الرئيس").
- في ٢٠١١/٩/٢٧ أصدر مكتب التحكم بالأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية رخص عامة تسمح بتحويل الأموال وتقديم بعض الخدمات لدعم نشاطات المنظمات غير الحكومية.
- في ٢٠١١/١٠/٣ أصدر مكتب التحكم بالأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية ترخيصين متعلقين بالطيران أو الهبوط الاضطراري وصفقات الاتصالات.
- في ٢٠١١/١٢/١ تمت إضافة أفراد وكيانات إلى قائمة الحظر الأمريكية.
- في ٢٠١٢/٢/١٦ تم إضافة كيان إلى قائمة الحظر الأمريكية.
- في ٢٠١٢/٢/٢٣ قام مكتب التحكم بالأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بمنح تراخيص فيما يتعلق بالسماح بالصفقات المرتبطة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع وحماية الملكية الفكرية.
- في ٢٠١٢/٣/٥ تم إضافة كيان إلى قائمة الحظر الأمريكية.
- في ٢٠١٢/٣/٣٠ تم إضافة أفراد إلى قائمة الحظر الأمريكية.
- في ٢٠١٢/٤/٢٢ صدر القرار التنفيذي رقم (١٣٦٠٦) الذي استهدف الأشخاص الذين باعوا أو قدموا السلع والخدمات أو التكنولوجيا لسورية (أو إيران) والتي يمكن استخدامها في رصد ومراقبة وتعقب الأفراد من خلال الاتصالات عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة.
- في ٢٠١٢/٤/٢٧ قام مكتب التحكم بالأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بمنح تراخيص فيما يتعلق بالسماح بتصدير أو إعادة تصدير بعض أنواع الخدمات إلى سورية.
- في ٢٠١٢/٥/١ صدر القرار التنفيذي (١٣٦٠٨) لتوسيع مجال العقوبات بمنع الأشخاص الأمريكيين من القيام بمعظم الصفقات التجارية والمالية مع الأجانب المتهربون من العقوبات

(الذين ينتهكون العقوبات الأمريكية)، وقد أكد هذا القرار على فرض عقوبات على الكيانات الأخرى كمحاولة لمنع أطراف ثالثة من تزويد سورية بالسلع والخدمات والتكنولوجيا وذلك بجعلهم يختارون بين المتاجرة مع الولايات المتحدة أو المتاجرة مع سورية.

- في ٢٠١٢/٥/٣٠ أضافت السلطات الأمريكية مصرف سورية الدولي الإسلامي إلى قائمة الحظر بزعمها قيامه بالعمل كواجهة للمصرف التجاري السوري (حيث تسمح هذه العملية بمراوغة العقوبات الأمريكية والأوروبية والعربية المفروضة على للبنك التجاري السوري), وعلاوة على ذلك فقد تم فرض عقوبات على قطاع الطاقة السوري تستهدف النفط وصناعته ومنع أي شخص أمريكي من الدخول في صفقات أو تسهيل حركة المنتجات السورية المرتبطة بالنفط، كما تم إضافة كيانات إلى قائمة الحظر الأمريكية.
- في ٢٠١٢/٧/١٨ تم إضافة أفراد وكيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٢/٨/١٠ تم إحداث تعديلات في القائمة, وتم فرض عقوبات على شركة النفط السورية (Sytrol).
- في ٢٠١٢/٨/١٤ تم إضافة فرد إلى القائمة.
- في ٢٠١٢/٩/١٩ تم إضافة فرد وكيان إلى القائمة.
- في ٢٠١٢/١٢/١١ تم إضافة أفراد وكيانات وإجراء تعديلات على القائمة.
- في ٢٠١٣/٣/١٥ تم السماح للأمريكيين بتزويد المعارضة السورية ببعض الخدمات.
- في ٢٠١٣/٤/١٨ تم إزالة فرد من القائمة.
- في ٢٠١٣/٥/١٦ تم إضافة المزيد من الأفراد والكيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٣/٦/١٢ سمح مكتب التحكم بالأصول الأجنبية للأمريكيين بالحصول على تراخيص تمكنهم من المشاركة بنشاطات اقتصادية معينة في سورية, وبشكل خاص المطبقة من قبل الأمريكيين الراغبين بالقيام بصفقات تتعلق بالنفط والتي تعود فائدتها إلى قوات المعارضة أو مؤيديهم, والصفقات التي تتعلق بقطاعي الاتصالات والزراعة السوريين.
- في ٢٠١٤/٥/٨ تم إضافة المزيد من الأفراد والكيانات إلى القائمة، وتشمل مسؤولين من الدولة السورية ومصافي النفط العئدة للحكومة السورية ومصرف روسي لقيامه بتقديم الدعم والخدمات المادية للحكومة السورية ولمصرف سورية المركزي.

- في ٢٠١٤/٧/٩ تم إضافة شركة النفط الإماراتية (Pangates) إلى قائمة الحظر الأمريكية بسبب قيامها بتزويد سورية بالمنتجات النفطية، بالإضافة إلى إضافة كيانات أخرى إلى قائمة الحظر الأمريكية.
- في ٢٠١٤/١٢/١٧ قامت وزارة الخزانة الأمريكية بزيادة الضغط على أولئك الذين يقدمون الدعم للدولة السورية وبشكل خاص الذين يزودونها بالنفط الذي يستخدم حسب زعم الولايات المتحدة في العمليات العسكرية ضد الشعب السوري، حيث تم إضافة أفراد وكيانات من أربعة دول إلى قائمة الحظر الأمريكية استناداً إلى القرار التنفيذي رقم (١٣٥٨٢) بالإضافة إلى أفراد وكيانات أخرى نتيجة قيامهم بأعمال لصالح الحكومة السورية وذلك استناداً للقرار التنفيذي رقم (١٣٦٠٨).
- في ٢٠١٥/٣/٣١ قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات تستهدف النظام المالي السوري والشبكات الدولية التي تزود سورية بالأسلحة.
- في ٢٠١٥/٨/٣ قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات ضد الشبكات الدولية المسؤولة عن تقديم منتجات الطاقة إلى الحكومة السورية، حيث أضاف سبعة كيانات وأربعة أفراد إلى قائمة الحظر الأمريكي استناداً للقرار التنفيذي رقم (١٣٥٨٢).
- في ٢٠١٦/٧/٢١ قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على شبكات تقدم الدعم للحكومة السورية، وذلك بإضافة ثمانية أفراد وسبعة كيانات إلى قائمة الحظر الأمريكية نتيجة قيامهم بتقديم الدعم والخدمات التي تساهم في تطوير أسلحة الدمار الشامل في سورية.
- في ٢٠١٦/٨/١٥ تم فرض حظر على استيراد المواد الأثرية السورية تطبيقاً للقانون الدولي لحماية الملكية الثقافية وذلك في حال تم إخراج المواد الأثرية من سورية بشكل غير قانوني.
- في ٢٠١٧/١/١٢ تم إضافة ١٨ شخص من كبار المسؤولين السوريين وخمسة فروع عسكرية سورية إلى قائمة الحظر الأمريكية بزعم استخدام الحكومة السورية الكلور الصناعي كسلاح ضد السكان المدنيين.

- في ٢٠١٧/٤/٢٤ تم استهداف الجهاز الحكومي السوري المسؤول عن انتشار الأسلحة الكيميائية، حيث تم إضافة ٢٧١ شخص من المركز السوري للبحوث والدراسات العلمية إلى قائمة الحظر الأمريكية بزعم مسؤوليتهم عن الهجوم الكيميائي على خان شيخون.
- في ٢٠١٧/٥/١٦ تم إضافة أفراد وكيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٨/٩/٦ تم إضافة أفراد وكيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٨/١١/٢٠ قام مكتب التحكم بالأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بالتعاون مع خفر السواحل الأمريكي بتوجيه إنذار حول مخاطر العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الأطراف التي ستشارك في شحن النفط إلى الحكومة السورية، حيث أن هذه الشحنات ستؤدي إلى فرض عقوبات ومخاطر على الأفراد والكيانات المشتركة في عملية الشحن بما في ذلك شركات الشحن وأصحاب السفن والمؤسسات المالية التابعة لهم.
- في ٢٠١٩/١/٢٢ أصدر الكونغرس الأمريكي قانون سيزر (القيصر) الهادف حسب زعم الولايات المتحدة إلى حماية السكان المدنيين في سورية والذي يفوض الخارجية الأمريكية بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في سورية، ويقضي بفرض عقوبات على من يتعامل اقتصادياً مع الدولة السورية أو يلعب دوراً في إعادة إعمارها أو يوفر الدعم لقطاع الطاقة فيها، وذلك بفرض عقوبات على الحكومة السورية والدول الداعمة لها كروسيا وإيران لمدة عشر سنوات في مجالات الطاقة والأعمال والنقل الجوي أو تزويد قطع الطائرات إلى مؤسسة الطيران السورية أو من يشارك في مشاريع البناء التي تقوم الحكومة السورية بتنفيذها أو التي تدعم صناعة الطاقة في سورية، بالإضافة إلى فرض عقوبات على أي شخص أو جهة تتعامل مع الحكومة السورية أو توفر التمويل لها أو تتعامل مع المصارف الحكومية السورية بما فيها مصرف سورية المركزي.
- في ٢٠١٩/٣/٢٥ جدد مكتب التحكم بالأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بالتعاون مع خفر السواحل الأمريكي الإنذار حول مخاطر العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الأطراف التي ستشارك في شحن النفط إلى الحكومة السورية، وإضافة إلى ذلك أكد على أن البلدان (مثل روسيا وإيران) التي شاركت في تزويد الحكومة السورية بالنفط وأولئك الذين يقومون بتسهيل عمليات نقل الأموال والأعمال اللوجستية وعمليات التأمين المرتبطة بشحن النفط هم في خطر الاستهداف بعقوبات الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية.

ثانياً: التسلسل الزمني للعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على سورية منذ عام ٢٠١١:

وهذه العقوبات تصدر من خلال الجريدة الرسمية التي تنشر قوانين الاتحاد الأوروبي، والتي يصدر عنها كل مدة مجموعة من القوانين التي تخص الاتحاد الأوروبي ومنها العقوبات الخاصة بسورية وهي كالتالي:

- في ٢٠١١/٥/٩ أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي القرار رقم (٢٧٣) القاضي بمنع بيع وتزويد ونقل أو تصدير الأسلحة والمعدات المرتبطة بها إلى سورية، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والعربات والتجهيزات العسكرية والأجهزة وقطع الغيار شبه العسكرية بالإضافة إلى الأجهزة التي قد تستخدم للقمع الداخلي، من قبل مواطني الدول الأعضاء أو من أراضيهم أو موانئهم أو مطاراتهم سواء كانت أوروبية المنشأ أم لا. كما تم بموجب هذا القرار:
  ١. منع تقديم التمويل أو المعونات المالية المتعلقة بالتجهيزات العسكرية المذكورة أعلاه, ويتضمن ذلك بشكل خاص المنح والقروض لأي عملية بيع أو تجهيز أو نقل أو تصدير لمثل هذه المواد أو توريد المساعدات التقنية ذات العلاقة والخدمات الوسيطة أو الخدمات الأخرى إلى سورية سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير المباشر.
  ٢. منع الأشخاص المسؤولين عن أعمال العنف وكذلك الأشخاص المرتبطين بهم من دخول أو عبور أراضي الاتحاد الأوروبي وتجميد أية أصول موجودة لهم وللكيانات المرتبطة بهم في دول الاتحاد الأوروبي.
- في ٢٠١١/٥/٢٣ بموجب القرار رقم (٥٠٤) تم وضع ٢٣ فرداً على القائمة السلبية للاتحاد الأوروبي، وهؤلاء الأشخاص والكيانات حسب زعم الاتحاد الأوروبي هم (الذين يشتركون في القمع العنيف ضد السكان المدنين، الذين يقدمون الدعم للحكومة والجيش السوري، يساعدون في إنتاج وتطوير الأسلحة الكيميائية وينظمون هجمات الأسلحة الكيميائية, ضباط كبار من القوات المسلحة السورية والأمن السوري ودوائر المخابرات بالإضافة إلى أعضاء من الجيوش الشعبية المنتسبة للدولة السورية).
- في ٢٠١١/٦/٢٣ بموجب القرار رقم (٦١١) تم إضافة ١١ فرد إلى قائمة السلبية.
- في ٢٠١١/٨/١ بموجب القرار رقم (٧٥٥) تم إضافة خمسة أفراد إلى القائمة.

- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم (٧٨٢) لعام ٢٠١١ الذي يمنع تصدير أجهزة مراقبة الاتصالات إلى سورية, ويمنع الاشتراك في بعض مشاريع البنية التحتية والاستثمار في مثل هذه المشاريع, ويشمل قيود أخرى على تحويل الأموال وتقديم الخدمات المالية.
- في ٢٠١١/٨/٢٣ بموجب القرار رقم (٨٤٣) تم إضافة ١٥ شخص وخمس كيانات إلى القائمة السلبية.
- في ٢٠١١/٩/٢ بموجب القرار رقم (٨٧٨) تم إضافة أربعة أفراد وثلاثة كيانات، وكذلك شمل القرار النفط السوري, حيث تم بموجبه:
  ١. منع استيراد أو نقل النفط الخام أو المنتجات النفطية ذات المنشأ السوري أو المصدّرة من قبل سورية.
  ٢. منع تقديم التمويل أو المساعدات المالية سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر بما في ذلك المشتقات المالية, بالإضافة إلى عمليات التأمين وإعادة التأمين.
  ٣. منع المشاركة بوجود معرفة مسبقة وتعمد بالأنشطة الهادفة إلى مراوغة العقوبات، وذلك على أن لا يدخل الحظر المذكور حيذ التنفيذ حتى تاريخ ٢٠١١/١١/١٥ من أجل الالتزام بالاتفاقات المبرمة قبل ٢٠١١/٩/٢.
- في ٢٠١١/١٢/١ بموجب القرار رقم (١٢٤٤) تم إضافة أفراد وكيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٢/٢/٢٧ بموجب القرار (١٦٨) تم فرض عقوبات إضافية تتعلق بـ:
  ١. تجميد أصول مصرف سورية المركزي.
  ٢. منع الصفقات بالذهب والمعادن الثمينة الأخرى.
  ٣. منع عمليات الشحن المنفذة من قبل الطائرات السورية.
  ٤. إضافة سبعة وزراء من الحكومة السورية إلى قائمة الحظر (القائمة السلبية).
- في ٢٠١٢/٣/٢٣ بموجب القرار رقم (١٧٢) تم إضافة ١٢ فرد وكيانين، مما جعل عدد الأفراد ١٢٦ شخصاً والكيانات ٤١ كياناً.
- في ٢٠١٢/٤/٢٣ عزز مجلس الاتحاد الأوروبي العقوبات على سورية وقرر تبني تدابير تقييدية على تصدير المعدات الإضافية والسلع والتكنولوجيا التي قد تستخدم للقمع الداخلي أو لصناعة وصيانة مثل هذه المنتجات, كما وافق المجلس على حظر مبيعات السلع الكمالية من الاتحاد الأوروبي إلى سورية.

- في أيار جمد الاتحاد الأوروبي اتفاقية التعاون الأولي التي تم التفاوض عليها مع سورية, وعلق برامج التعاون الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والحكومة السورية, وعلقت مفوضية الاتحاد الأوروبي مشاركة السلطات السورية في برامجها الإقليمية وعلق بنك الاستثمار الأوروبي كل عمليات الإقراض والمساعدات التقنية إلى سورية.
- في ٢٠١٢/٥/١٥ بموجب القرار رقم (٢٥٦) تم إضافة ثلاثة أفراد وكيانين إلى القائمة.
- في ٢٠١٢/٦/١٥ أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي قرار بمنع صادرات السلع الكمالية والسلع مزدوجة الاستخدام إلى سورية, وقد حدد القرار السلع الكمالية الخاضعة لحظر التصدير.
- في ٢٠١٢/٦/٢٦ بموجب القرار رقم (٥٤٥) تم إضافة فرد وست كيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٢/٧/٢٣ اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي خطوات للحد من تسليم الأسلحة إلى سورية، حيث ستقوم دول الاتحاد الأوروبي بتفتيش السفن والطائرات التي تتوجه إلى سورية إذا توقعت بأن تحوي حمولتها على الأسلحة أو المعدات المرتبطة بها, وذلك ينطبق على موانئ ومطارات الدول الأعضاء وكذلك بحارها الإقليمية، كما يجب على السفن والطائرات التي تتجه إلى سورية تقديم معلومات حول حمولتها بعد وصولها وقبل مغادرتها.
- في ٢٠١٢/٧/٢٤ بموجب القرار رقم (٦٧٣) تم إضافة ٢٦ فرد وثلاثة كيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٣/٢/٢٨ مدد المجلس العقوبات الأوروبية المفروضة على سورية ثلاثة أشهر إضافية.
- في ٢٠١٣/٥/٣١ تم حظر بعض الصادرات والواردات كالنفط, بالإضافة إلى قيود على الاستثمار والأنشطة المالية وقطاع النقل.
- في ٢٠١٣/١٢/١٣ بموجب القرار رقم (٧٦٠) تم تعديل القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ بحيث يتم منح استثناءات على تجميد الأصول فيما يتعلق بالدفعات من أو إلى شخص غير محدد بالقائمة لتقديم الإمدادات الطبية أو الملجأ أو المأوى أو معدات التنظيف وذلك للاستخدامات المدنية في سورية.
- في ٢٠١٤/٢/١٠ بموجب القرار رقم (٧٤) تم تعديل القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ بحيث يتم استثناء مصرف سورية المركزي من تجميد الأصول وذلك لدفع الأموال المترتبة على الجمهورية العربية السورية لمنظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية بهدف إتمام تدمير الأسلحة الكيميائية السورية خارج أراضي الجمهورية العربية السورية.

- في ٢٠١٤/٥/٢٨ بموجب القرار رقم (٣٠٩) تم تعديل القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ حيث يمدد العمل بالقرار(٢٥٥) لعام ٢٠١٣ لغاية ٢٠١٥/٦/١ على أن تتم مراجعته وتعديله بشكل دائم في حال لم يحقق الهدف الذي وضع لأجله.
- في ٢٠١٤/٦/٢٣ بموجب القرار رقم (٣٨٧) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة ١٢ فرد إلى القائمة وتم إجراء تعديلات على بيانات شخص سابق.
- في ٢٠١٤/٧/٢٢ بموجب القرار رقم (٤٨٨) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة ثلاثة أشخاص وتسع كيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٤/٩/٢٦ بموجب القرار رقم (٦٧٨) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة فرد إلى القائمة وإجراء تعديلات على بيانات كيانين.
- في ٢٠١٤/١٠/٢٠ بموجب القرار رقم (٧٣٠) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة ١٦ شخص وكيانين إلى القائمة وتم إجراء تعديلات على بيانات ثلاثة أفراد وكيان.
- في ٢٠١٤/١٢/١٢ بموجب القرار رقم (٩٠١) تم تعديل القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ حيث تم فرض حظر على المواد المستخدمة من قبل القوات الجوية السورية تشمل حظر تزويد ونقل وتصدير الوقود النفاث (وقود الطائرات) إلى سورية بالإضافة إلى تقديم التمويل أو المساعدات المالية المرتبطة بهذه العملية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو من أراضيهم أو استخدام سفنهم وطائراتهم لهذه الأغراض سواء كان هذا النفط من منشأ أوروبي أو لم يكن.
- في ٢٠١٥/١/٢٦ بموجب القرار رقم (١١٧) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة ثلاثة أشخاص وكيان إلى القائمة.
- في ٢٠١٥/٣/٦ بموجب القرار رقم (٣٨٣) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة ٧ أشخاص و٦ كيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٥/٥/١٩ بموجب القرار رقم (٧٨٤) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إجراء تعديلات على بيانات أربعة أشخاص وكيانين.
- في ٢٠١٥/٥/٢٨ بموجب القرار رقم (٨٣٧) تم تعديل القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ بحيث يتم منع المتاجرة بالأملاك الثقافية السورية وغيرها من المواد التاريخية والأثرية النادرة (كاستيرادها وتصديرها ونقلها أو تقديم الخدمات المساعدة في ذلك) كما تم إضافة فرد وإزالة آخر من

القائمة وإجراء تعديلات على بيانات بعض الأشخاص وتم تمديد العمل بالقرار رقم (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ لغاية ٢٠١٦/٦/١.

- في ٢٠١٥/٦/٢٢ بموجب القرار رقم (٩٧٣) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إزالة شخص من القائمة.
- في ٢٠١٥/١٠/١٢ بموجب القرار رقم (١٨٣٦) تم تعديل القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ بما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد والكيانات الموضوعة على القائمة وذلك لزيادة الضغط على الدولة السورية ومنعها من الالتفاف على العقوبات.
- في ٢٠١٥/١٢/١٦ بموجب القرار رقم (٢٣٥٩) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم حذف شخص وكيانين من القائمة.
- في ٢٠١٦/٥/٢٧ بموجب القرار رقم (٨٥٠) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم حذف شخصين من القائمة مع إجراء تعديلات على بيانات بعض الأشخاص كما تم تمديد العمل بالقرار رقم (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ لغاية ٢٠١٧/٦/١.
- في ٢٠١٦/٩/٢٩ بموجب القرار رقم (١٧٤٦) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم حذف شخصين من القائمة مع إجراء تعديلات على بيانات بعض الأشخاص.
- في ٢٠١٦/١٠/٢٧ بموجب القرار رقم (١٨٩٧) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة ١٠ أفراد إلى القائمة.
- في ٢٠١٦/١١/١٤ بموجب القرار رقم (١٩٨٥) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة ١٨ فرد إلى القائمة.
- في ٢٠١٦/١١/١٥ بموجب القرار رقم (٢٠٠٠) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إزالة كيانين من القائمة.
- في ٢٠١٦/١٢/٦ بموجب القرار رقم (٢١٤٤) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم استثناء شراء أو نقل المنتجات النفطية والمساعدات المالية المرتبطة من قبل الجهات التي تتلقى التمويل من الاتحاد الأوروبي أو أحد أعضائه للقيام بالأعمال الإغاثية وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في سورية أو من قبل البعثات الدبلوماسية أو القنصلية وذلك للاستخدامات الرسمية.

- "في ٢٠١٧/٢/١٥ بموجب القرار البريطاني رقم (١٦٩)"♣ تم إحداث تعديلات من قبل بريطانيا على نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على سورية، حيث سيطبق هذا القرار على شراء أو نقل المنتجات النفطية في سورية أو المساعدات المالية المرتبطة بها من قبل الأشخاص الذين يحصلون على تمويل من الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه بهدف تقديم مساعدات إنسانية للسكان المدنيين في سورية باستثناء عمليات الشراء والنقل من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية وذلك للقيام بالمهام الرسمية.
- في ٢٠١٧/٣/٢٠ بموجب القرار رقم (٤٨٥) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة أربع أفراد إلى القائمة.
- في ٢٠١٧/٤/٣ قام مجلس الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته بشأن سورية بمنع تصدير الأسلحة والمعدات المرتبطة بها إلى سورية وكذلك منع المعونات المالية المتعلقة بها.
- في ٢٠١٧/٥/٢٩ بموجب القرار رقم (٩١٧) تم تمديد العقوبات المفروضة بموجب القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨/٦/١ وتم إجراء تعديلات على بيانات القائمة.
- في ٢٠١٧/٧/١٠ بموجب القرار رقم (١٢٤٥) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم حذف فرد من القائمة وإضافة كيان.
- في ٢٠١٧/٧/١٧ بموجب القرار رقم (١٣٤١) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إضافة ١٦ فرد إلى القائمة.
- في ٢٠١٧/٩/٢٥ بموجب القرار رقم (١٧٥٤) المستند إلى القرار (٢٥٥) لعام ٢٠١٣ تم إجراء تعديلات على بيانات أربعة أفراد وكيان.
- في ٢٠١٨/٣/١٩ بموجب القرار ٤٢٠ تم إضافة ٤ أشخاص إلى القائمة.
- في ٢٠١٩/١/٢١ بموجب القرار رقم (٨٧) المستند إلى القرار (٢٥٥) تاريخ ٢٠١٣/٥/٣١ تم إضافة أحد عشر شخص وخمس كيانات إلى القائمة.
- في ٢٠١٩/٣/٤ بموجب التعليمة التنفيذية رقم (٣٥٠) المستندة إلى التعليمة التنفيذية رقم (٣٦) تاريخ ٢٠١٢/١/١٨ تم إضافة سبعة وزراء إلى قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعين للتدابير التقييدية وبذلك أصبحت القائمة تتضمن ٢٧٧ شخص و٧٢ كيان.

♣ - لمزيد من التفاصيل حول العقوبات البريطانية على سورية يمكن العودة إلى المرجع التالي:
National Anti-Money Laundering Committee, Bermuda Sanctions Regime, Government Of Bermuda, Ministry Of Legal Affairs, (March 2018), p15-17.

الملحق الثاني

صادرات دول العينة إلى سورية (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	أمريكا	بلجيكا	بلغاريا	قبرص	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيطاليا
2001	231391	159410	20474	58083	328598	395790	47367	484864
2002	274076	174835	18270	26747	280814	472812	32691	509111
2003	214010	205460	12400	16982	440948	549406	86376	525301
2004	212978	262185	22405	11876	378321	646942	95967	675433
2005	155049	240859	20263	13512	539680	653975	195497	831780
2006	224315	265996	36125	20859	637496	839480	202821	814291
2007	361420	200490	100222	23402	426618	1002520	90036	1268019
2008	408834	290170	257898	28677	426767	1009760	158401	1509282
2009	303997	238473	91349	26300	422130	897100	142255	993403
2010	503311	288077	104925	32250	440622	870304	117546	1548265
2011	230165	274354	41587	18305	397684	770305	92067	1258315
2012	19471	122423	24858	3521	159645	278123	39909	311434
2013	21642	72632	89601	2460	211950	98055	12237	166752
2014	6794	56676	112815	1250	78417	91304	10122	235831
2015	3072	31177	26207	1740	56618	69796	8402	153871
2016	3491	28005	20216	1175	32829	62528	11064	78698
2017	6961	49478	22465	576	54207	91338	3798	105361

تتمة صادرات دول العينة إلى سورية (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	هولندا	رومانيا	اسبانيا	بريطانيا	سويسرا	أستراليا	كندا	اليابان
2001	84833	68536	96369	99428	65666	10927	10699	184129
2002	110425	96184	96169	125954	100229	11931	11133	181383
2003	122958	124366	136001	133930	81277	11960	14724	184558
2004	131170	145203	163075	162656	106369	9429	31466	227847
2005	172713	87031	147630	197850	117311	10648	55246	252561
2006	168703	87436	185272	149922	102453	4182	42535	341136
2007	315508	117318	222340	145036	152255	4722	60564	478902
2008	238813	169302	304260	171793	187877	6970	62587	645105
2009	268024	209586	258047	230521	192894	22184	53912	280082
2010	292285	204568	214289	205796	260803	7322	58239	222397
2011	186606	239698	222290	136799	280259	17408	53217	202378
2012	100171	93243	113588	41849	144252	3364	10245	113205
2013	56169	126915	25929	26376	34087	567	1789	7465
2014	61982	60388	46270	19179	29764	478	2758	10192
2015	42984	41066	35587	10369	19335	637	2717	9222
2016	55841	38261	43774	7135	27106	1024	3361	22781
2017	62892	32187	48095	11457	28888	1180	17377	16552

تتمة صادرات دول العينة إلى سورية (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	تركيا	مصر	الأردن	السعودية	لبنان	الأرجنتين	بيلاروسيا	البرازيل
2001	281141	55928	39858	99423	35206	101401	15379	65453
2002	262868	60397	69746	172683	75595	112526	14644	87570
2003	410755	74096	97102	79900	99509	132643	15426	66618
2004	394783	196754	152526	315611	145130	126359	37565	161441
2005	551627	207345	202543	413052	187453	163446	31193	166093
2006	609417	255559	268813	432199	175737	129757	44102	200888
2007	797766	208401	307573	577237	209939	144108	42834	195672
2008	1115013	547112	246831	584552	223587	256338	66271	281271
2009	1421637	843431	232888	615383	225443	385936	55415	303104
2010	1844605	800545	256483	798038	220818	246346	39545	547403
2011	1609861	761953	286800	893790	214909	386355	11429	366241
2012	497960	391658	219777	517911	293995	212400	8118	92451
2013	1024473	376419	152394	131098	523819	155174	338	52146
2014	1800962	351845	223679	28369	241958	203146	22537	112392
2015	1522627	242400	137719	66657	209764	144316	4306	69665
2016	1321981	181708	67759	67934	198871	65023	5792	105826
2017	1363165	235018	65791	20747	233070	66372	6280	74565

تتمة صادرات دول العينة إلى سورية (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	الصين	الهند	إيران	كوريا	روسيا	تايلاند	أوكرانيا
2001	223157	93881	44854	328862	130867	44458	175845
2002	356940	96764	65467	298436	143141	83483	232326
2003	479920	176631	57412	273867	208829	94705	281811
2004	692654	275161	113710	356065	320665	70233	601733
2005	888629	263088	144883	400089	439566	97812	672137
2006	1355551	365183	165486	484074	605192	98599	602167
2007	1892059	669613	322533	607746	946231	121252	846859
2008	2293355	378695	303525	787121	1940434	166797	1037332
2009	2210406	342681	377903	960167	1136000	183646	753298
2010	2442972	446445	523551	1256003	1100093	287322	646816
2011	2420241	536993	364748	841930	1892998	218874	920641
2012	1190229	347824	158040	433374	625527	154987	578864
2013	690152	230030	117358	445474	360229	59085	430107
2014	984371	217056	103014	422816	206190	79094	162992
2015	1022573	138255	149422	209346	186544	44479	132799
2016	915257	124923	256324	193778	182254	32191	43176
2017	1102814	146143	326104	215888	187411	38089	8616

واردات دول العينة من سورية (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	أمريكا	بلجيكا	بلغاريا	قبرص	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيطاليا
2001	158480	29651	4394	149879	576470	1280824	17410	1107821
2002	173562	63542	28410	143748	484011	1247071	13268	1133345
2003	268012	32817	28238	119542	377416	1460174	21956	867151
2004	296954	48546	10604	71922	413944	1103113	21839	927468
2005	351367	25887	16700	13717	556476	1195221	24403	1140078
2006	229538	22086	18623	16702	522491	1634684	23803	900087
2007	119268	70360	19812	11944	779185	1539955	35062	1271418
2008	373993	65484	109632	14668	1035610	1832186	123933	1201573
2009	320596	25595	47986	12806	483906	1155942	84941	587177
2010	445241	32103	39656	11166	537302	1539717	55619	1502254
2011	407714	37284	51495	7346	532532	1206087	79981	1335850
2012	20449	10403	45250	3700	24539	102964	16527	78200
2013	19806	5833	25556	2354	9889	21876	11960	36495
2014	12740	2679	23811	1307	7381	11611	13916	22230
2015	6910	1865	8322	1224	5762	14018	9310	24916
2016	7156	1721	987	1061	3889	17106	2062	8351
2017	7460	2420	323	1156	4133	18532	2423	8160

تتمة واردات دول العينة من سورية (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	هولندا	رومانيا	اسبانيا	بريطانيا	سويسرا	أستراليا	كندا	اليابان
2001	63325	35469	253066	124881	798	601	39718	16374
2002	225559	74921	248225	197280	1180	620	31800	22140
2003	64556	4684	121996	100561	2563	1160	69316	48215
2004	27930	7018	277100	90693	3558	1456	18835	16813
2005	126207	14618	263179	234592	4351	1664	17971	16690
2006	169618	14659	191685	500820	1162	2062	21913	9903
2007	234623	21496	92404	109660	1901	2019	75110	23005
2008	205513	14337	305513	217910	6848	1360	52977	14881
2009	270195	6524	267117	109647	4820	991	5199	36201
2010	389270	5016	234821	26366	3926	2176	16251	128651
2011	506767	4827	262970	30608	4482	1544	39353	224148
2012	6887	2494	9392	14241	4311	1498	2873	2660
2013	5375	1609	14280	4771	2073	1233	1720	1865
2014	5125	8890	4728	5020	1094	773	556	1322
2015	5305	8479	11390	5394	309	1165	718	789
2016	6027	757	25111	4332	244	1109	1055	934
2017	7063	708	53836	5109	354	708	909	549

تتمة واردات دول العينة من سورية (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	تركيا	مصر	الأردن	السعودية	لبنان	الأرجنتين	بيلاروسيا	البرازيل
2001	463476	48524	66466	242173	327895	378	29	11833
2002	506247	37562	96930	502634	207239	265	119	3682
2003	413349	82299	153245	382501	259286	277	147	11207
2004	357656	101353	207696	389647	239607	1203	532	5207
2005	272180	146355	226620	488139	196104	306	335	55032
2006	187250	190039	251459	428570	177904	375	1241	40904
2007	376959	146414	364025	463678	206480	582	3951	9504
2008	323697	306122	344467	485651	270889	652	19257	32460
2009	221454	315922	306509	401658	233664	470	2267	4152
2010	452493	362853	375634	535011	339479	921	8087	47409
2011	336646	393497	376059	482837	310228	2060	18485	44621
2012	67448	247511	238608	376139	265911	2889	3699	2455
2013	84909	308206	259874	175021	181374	86	8029	1307
2014	115499	114426	152204	104268	124821	63	0	1160
2015	51506	158660	101830	84051	137579	15	16332	1468
2016	65389	121548	89101	95483	130492	30	8574	1153
2017	70561	110792	66900	80704	122901	4	7440	1355

تتمة واردات دول العينة من سورية (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	الصين	الهند	إيران	كوريا	روسيا	تايلاند	أوكرانيا
2001	14	7078	1602	2866	21519	11449	2427
2002	14135	7425	34598	13203	16773	25395	2469
2003	26361	5908	1817	2215	14019	7810	10895
2004	28014	4399	4864	11639	17391	1674	12617
2005	17739	3952	5951	11632	26025	8581	27699
2006	50664	75916	0	30260	30025	993	31920
2007	8272	19565	14986	6526	37997	679	36373
2008	9865	93573	15969	83107	38970	566	103994
2009	10017	157263	19853	90491	38700	53	15609
2010	40288	89230	29326	151357	42545	316	44569
2011	26155	108522	26225	63397	48864	839	49343
2012	10915	163870	24071	1519	30821	1260	41325
2013	4705	16547	11089	1130	16204	1093	10115
2014	2128	86750	10041	873	7134	874	8221
2015	3588	35828	7867	102	5180	14	4757
2016	3264	35695	9605	6155	11021	924	584
2017	1334	28885	13489	25	4093	1228	765

إجمالي التجارة الثنائية بين سورية ودول العينة "الصادرات + الواردات" (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	أمريكا	بلجيكا	بلغاريا	قبرص	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيطاليا
2001	389871	189061	24868	207962	905068	1676614	64777	1592685
2002	447638	238377	46680	170495	764825	1719883	45959	1642456
2003	482022	238277	40638	136524	818364	2009580	108332	1392452
2004	509932	310731	33009	83798	792265	1750055	117806	1602901
2005	506416	266746	36963	27229	1096156	1849196	219900	1971858
2006	453853	288082	54748	37561	1159987	2474164	226624	1714378
2007	480688	270850	120034	35346	1205803	2542475	125098	2539437
2008	782827	355654	367530	43345	1462377	2841946	282334	2710855
2009	624593	264068	139335	39106	906036	2053042	227196	1580580
2010	948552	320180	144581	43416	977924	2410021	173165	3050519
2011	637879	311638	93082	25651	930216	1976392	172048	2594165
2012	39920	132826	70108	7221	184184	381087	56436	389634
2013	41448	78465	115157	4814	221839	119931	24197	203247
2014	19534	59355	136626	2557	85798	102915	24038	258061
2015	9982	33042	34529	2964	62380	83814	17712	178787
2016	10647	29726	21203	2236	36718	79634	13126	87049
2017	14421	51898	22788	1732	58340	109870	6221	113521

تتمة إجمالي التجارة الثنائية بين سورية ودول العينة "الصادرات + الواردات" (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	هولندا	رومانيا	اسبانيا	بريطانيا	سويسرا	أستراليا	كندا	اليابان
2001	148158	104005	349435	224309	66464	11528	50417	200503
2002	335984	171105	344394	323234	101409	12551	42933	203523
2003	187514	129050	257997	234491	83840	13120	84040	232773
2004	159100	152221	440175	253349	109927	10885	50301	244660
2005	298920	101649	410809	432442	121662	12312	73217	269251
2006	338321	102095	376957	650742	103615	6244	64448	351039
2007	550131	138814	314744	254696	154156	6741	135674	501907
2008	444326	183639	609773	389703	194725	8330	115564	659986
2009	538219	216110	525164	340168	197714	23175	59111	316283
2010	681555	209584	449110	232162	264729	9498	74490	351048
2011	693373	244525	485260	167407	284741	18952	92570	426526
2012	107058	95737	122980	56090	148563	4862	13118	115865
2013	61544	128524	40209	31147	36160	1800	3509	9330
2014	67107	69278	50998	24199	30858	1251	3314	11514
2015	48289	49545	46977	15763	19644	1802	3435	10011
2016	61868	39018	68885	11467	27350	2133	4416	23715
2017	69955	32895	101931	16566	29242	1888	18286	17101

تتمة إجمالي التجارة الثنائية بين سورية ودول العينة "الصادرات + الواردات" (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	تركيا	مصر	الأردن	السعودية	لبنان	الأرجنتين	بيلاروسيا	البرازيل
2001	744617	104452	106324	341596	363101	101779	15408	77286
2002	769115	97959	166676	675317	282834	112791	14763	91252
2003	824104	156395	250347	462401	358795	132920	15573	77825
2004	752439	298107	360222	705258	384737	127562	38097	166648
2005	823807	353700	429163	901191	383557	163752	31528	221125
2006	796667	445598	520272	860769	353641	130132	45343	241792
2007	1174725	354815	671598	1040915	416419	144690	46785	205176
2008	1438710	853234	591298	1070203	494476	256990	85528	313731
2009	1643091	1159353	539397	1017041	459107	386406	57682	307256
2010	2297098	1163398	632117	1333049	560297	247267	47632	594812
2011	1946507	1155450	662859	1376627	525137	388415	29914	410862
2012	565408	639169	458385	894050	559906	215289	11817	94906
2013	1109382	684625	412268	306119	705193	155260	8367	53453
2014	1916461	466271	375883	132637	366779	203209	22537	113552
2015	1574133	401060	239549	150708	347343	144331	20638	71133
2016	1387370	303256	156860	163417	329363	65053	14366	106979
2017	1433726	345810	132691	101451	355971	66376	13720	75920

تتمة إجمالي التجارة الثنائية بين سورية ودول العينة "الصادرات + الواردات" (القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	الصين	الهند	إيران	كوريا	روسيا	تايلاند	أوكرانيا
2001	223171	100959	46456	331728	152386	55907	178272
2002	371075	104189	100065	311639	159914	108878	234795
2003	506281	182539	59229	276082	222848	102515	292706
2004	720668	279560	118574	367704	338056	71907	614350
2005	906368	267040	150834	411721	465591	106393	699836
2006	1406215	441099	165486	514334	635217	99592	634087
2007	1900331	689178	337519	614272	984228	121931	883232
2008	2303220	472268	319494	870228	1979404	167363	1141326
2009	2220423	499944	397756	1050658	1174700	183699	768907
2010	2483260	535675	552877	1407360	1142638	287638	691385
2011	2446396	645515	390973	905327	1941862	219713	969984
2012	1201144	511694	182111	434893	656348	156247	620189
2013	694857	246577	128447	446604	376433	60178	440222
2014	986499	303806	113055	423689	213324	79968	171213
2015	1026161	174083	157289	209448	191724	44493	137556
2016	918521	160618	265929	199933	193275	33115	43760
2017	1104148	175028	339593	215913	191504	39317	9381

المسافة بين دمشق (العاصمة السورية) وعواصم دول العينة.

الدولة	العاصمة	المسافة بالطريق المباشر (كم)
أمريكا	واشنطن	9448
بلجيكا	بروكسل	3226
بلغاريا	صوفيا	1526
قبرص	نيقوسيا	326
فرنسا	باريس	3278
ألمانيا	برلين	2797
اليونان	أثينا	1238
إيطاليا	روما	2286
هولندا	أمستردام	3267
رومانيا	بوخارست	1500
إسبانيا	مدريد	3606
بريطانيا	لندن	3543
سويسرا	برن	2849
أستراليا	كانبرا	13993
كندا	أوتاوا	8906
اليابان	طوكيو	8968
مصر	القاهرة	612
الأردن	عمان	177
السعودية	الرياض	1414
لبنان	بيروت	85
الأرجنتين	بيونس آيرس	12436
بيلاروسيا	مينسك	2373
البرازيل	برازيليا	10464
الصين	بكين	6942
الهند	نيودلهي	3904
إيران	طهران	1406
كوريا	سيئول	7885
روسيا	موسكو	2478
تايلاند	بانكوك	6801
أوكرانيا	كييف	1945

الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال فترة الدراسة (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	أمريكا	بلجيكا	بلغاريا	قبرص	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيطاليا
2001	10621824	237842	14075.62	10397.9	1376465	1950649	136191.4	1162318
2002	10977514	258860.4	16276.46	11420.23	1494287	2079136	153830.9	1266511
2003	11510670	319002.8	20982.69	14547.33	1840481	2505734	201924.3	1569650
2004	12274928	370885	25957.97	17320.55	2115742	2819245	240521.3	1798315
2005	13093726	387365.8	29636.62	18433.42	2196126	2861410	247783	1852662
2006	13855888	409813.2	34130.12	20072.79	2318594	3002446	273317.7	1942634
2007	14477635	471821.1	44411.48	23968.77	2657213	3439953	318497.9	2203053
2008	14718582	518625.9	54409.14	27839.72	2918383	3752366	354460.8	2390729
2009	14418739	484552.8	51884.48	25942.66	2690222	3418005	330000.3	2185160
2010	14964372	483548	50610.06	25562.26	2642610	3417095	299361.6	2125058
2011	15517926	527008.5	57418.41	27426.99	2861408	3757698	287797.8	2276292
2012	16155255	497884.2	53903.02	25041.4	2683825	3543984	245670.7	2072823
2013	16691517	520925.5	55555.17	24084.56	2811078	3752514	239862	2130491
2014	17427609	530771	56814.54	23364.71	2852166	3890607	237029.6	2151733
2015	18120714	455039.6	50201.31	19680.63	2438208	3375611	195541.8	1832868
2016	18624475	467545.5	53240.95	20453.76	2465134	3477796	192690.8	1859384
2017	19390604	492681.3	58220.97	22054.23	2582501	3677439	200288.3	1934798

تتمة الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال فترة الدراسة (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	هولندا	رومانيا	اسبانيا	بريطانيا	سويسرا	أستراليا	كندا	اليابان
2001	426573.6	40716.84	625975.8	1621510	278631.3	378215.1	736379.8	4303544
2002	465368.9	46174.56	705145.9	1768408	301416.8	394486.7	757950.7	4115116
2003	571863.4	59867.8	906853.3	2038395	352914.8	466294.7	892381	4445658
2004	650532.7	76216.44	1069556	2398555	394163.7	611904.3	1023196	4815149
2005	678533.8	99697.57	1157276	2520702	408689.4	692641.7	1169358	4755411
2006	726649.1	123533	1264551	2692613	430921.2	745521.9	1315415	4530377
2007	839419.7	175933.6	1479342	3074360	479913	851962.8	1464977	4515265
2008	936228.2	213605.1	1635015	2890564	554363.5	1052585	1549131	5037908
2009	857932.8	172611.8	1499100	2382826	541506.5	926448.2	1371153	5231383
2010	836389.9	166225.2	1431617	2441173	583783	1144261	1613464	5700098
2011	893757.3	183443.2	1488067	2619700	699579.6	1394281	1788648	6157460
2012	828946.8	171196.3	1336019	2662085	668043.6	1543411	1824289	6203213
2013	866680	190949.1	1361854	2739819	688504.2	1573697	1842628	5155717
2014	879635.1	199626.8	1376911	3022828	709182.6	1464955	1799269	4850414
2015	757999.5	177893.5	1197790	2885570	679289.2	1349034	1559623	4394978
2016	777227.5	188494.1	1237255	2650850	668745.3	1208039	1535768	4949273
2017	826200.3	211883.9	1311320	2622434	678887.3	1323421	1653043	4872137

تتمة تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال فترة الدراسة (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	تركيا	مصر	الأردن	السعودية	لبنان	الأرجنتين	بيلاروسيا	البرازيل
2001	200252.1	97632.01	8975.69	184137.5	17649.75	268696.8	12354.82	559372.3
2002	238428.2	87850.68	9582.453	189605.9	19152.24	97724	14594.25	507962.5
2003	311822.9	82924.5	10195.66	215807.7	20082.92	127587	17827.79	558319.9
2004	404786.4	78845.19	11411.39	258742.1	21145.52	164657.9	23144.35	669316.7
2005	501416.3	89685.73	12588.67	328459.6	21489.96	198737.1	30207.57	891630.2
2006	552487.2	107484	15056.93	376900.1	22048.66	232557.3	36954.31	1107640
2007	675770.2	130479	17110.59	415964.5	24873.48	287530.5	45277.4	1397084
2008	764335.8	162818.2	21972	519796.8	29227.54	361558	60763.48	1695825
2009	644640	188982.4	23820.23	429097.9	35477.3	332976.5	50874.08	1667020
2010	771901.8	218888.3	26425.38	528207.2	38419.63	423627.4	58665.09	2208872
2011	832523.6	236001.9	28840.26	671238.8	40075.67	530163.3	61757.79	2616202
2012	873982.2	279372.8	30937.28	735974.8	44047.33	545982.4	65685.1	2465189
2013	950579.4	288586.2	33593.84	746647.1	46471.39	552025.1	75527.98	2472807
2014	934186	305529.7	35826.93	756350.3	48524.6	526319.7	78813.84	2455994
2015	859796.7	332698	37517.41	654269.9	49910.27	594749.3	56454.73	1802214
2016	863721.7	332927.8	38654.73	644935.5	51483.91	554860.9	47749.06	1793989
2017	851549.3	235369.1	40068.31	686738.4	53576.99	637430.3	54456.47	2055506

تتمة تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال فترة الدراسة (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية).

الفترة الزمنية	الصين	الهند	إيران	كوريا	روسيا	تايلاند	أوكرانيا
2001	1339396	478965.5	126878.8	533052.1	306602.7	120296.7	37972.3
2002	1470550	508069	128626.9	609020.1	345470.5	134300.9	42351.59
2003	1660288	599592.9	153544.8	680520.7	430347.8	152280.7	50084.2
2004	1955347	699688.9	190043.4	764880.6	591016.7	172895.5	64819.7
2005	2285966	808901.1	226452.1	898137.2	764017.1	189318.5	86057.92
2006	2752132	920316.5	266298.9	1011797	989930.5	221758.5	107647.9
2007	3552182	1201112	349881.6	1122679	1299706	262942.7	142579.6
2008	4598206	1186953	406070.9	1002219	1660846	291383.1	179816.8
2009	5109954	1323940	414059.1	901935	1222644	281710.1	117113.4
2010	6100620	1656617	487069.6	1094499	1524917	341105	136013.2
2011	7572554	1823050	583500.4	1202464	2051662	370818.7	163159.7
2012	8560547	1827638	598853.4	1222807	2210257	397558.1	175781.4
2013	9607224	1856722	467414.9	1305605	2297128	420333.3	183310.1
2014	10482372	2039127	434474.6	1411334	2063663	407339.4	133503.4
2015	11064666	2102391	385874.5	1382764	1368401	401399.4	91030.96
2016	11190993	2274230	418976.7	1414804	1284728	411755.2	93355.99
2017	12237700	2600818	454012.8	1530751	1577524	455302.7	112154.2